بلاغ عن الدورة الثانية للمكتب التنفيذي للاتحاد العام للنقابات

في ظل المناخات الديمقراطية الواسعة التى تشهدها الساحة اليمنية خاصة اثر النجاحات التى تحققت بإقرار دستور الجمهورية اليمنية المنجز الهام الذى حققته جماهيرنا اليمنية بقولها «نعم» للدستور والذى ستنعم في ظله بحقوقها الديمقراطية والحريات العامة التى يكفلها الدستور والقوانين والمكتب التنفيذى بهذا الصدد يعرب عن ارتياحه العميق للدور الهام الذي لعبه عمالنا وقياداتهم النقابية في كافة مراحل الاستفتاء على الدستور مما هيأ له النجاح والتأييد الكاملين من قبل الجماهير اليمنية صاحبة المصلحة في الثورة ..ففى ظل هذه الاجواء الديمقراطيةعقد المكتب التنفيذى للاتحاد العام لنقابات العمال دورته الثانية لعام ١٩٩١م . والتي كرست اعمالها لمناقشة سير التحضير والاعداد للدورة الانتخابية الكاملة للحركة النقابية وكذا الاوضاع التنظيمية للاتحاد والنقابات . وفي اطار مناقشاته لهذه المسالة الحيوية والهامة في الحياة الداخلية التنظيمية لحركتنا النقابية .

اقر المكتب التصور الخاص بالارشاد الانتخابي في ضوء ملاحظات المجلس المركزي والاضافات الاخرى من المكتب التنفيذى وتقديمه لدورة المجلس المركزى القادمة لاقرارها .

كمااقر المكتب تصورا حول كيفية عقد المؤتمرات وانتخاب المندوبين بدءا بمؤتمرات فروع النقابات العامة بالمحافظات ومؤتمرات النقابات العامة على مستوى الجمهورية وانتهاء بانتخاب المندوبين الى المؤتمر العام للاتحاد العام .

وفي ضوء قرار المجلس المركزى بشأن استكمال دمج الاطر النقابية ذات المهنة الواحدة وفقا للتصنيف المهنى في نقابات عامة على مستوى الجمهورية اقر المكتب بان عملية دمج االاطر النقابية للمهنة الواحدة في اطار التصنيف المهنى يجب ان تتم عبر الدورة الانتخابية الكاملة بدءا من الانتخابات القاعدية للجان النقابية وحتي المؤتمرات العامة للنقابات العامة على مستوى الجمهورية وهي الصيغة الامثل لوحدة نقابية متكاملة من الاطار الادنى حتي الاطار الاعلى .

وعلى صعيد اللقاءات الجارية مع الحكومة بشأن القضايا المتعلقة بالمطالب العمالية التى قدمت من قبل المجلس المركزى والمكتب التنفيذى في وقت سابق فان المكتب التنفيذى قد توصل الى نتائج ايجابية مع الجانب الحكومى لمعالجتها ولازالت اللقاءات والاتصالات مع الجانب الحكومى مستمرة لمعالجة مجمل هذه القضايا وكذا وضع الاسس المنظمة لعلاقة النقابات مع اجهزة الدولة وسلطاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية وكافة المؤسسات ذات العلاقة مع النقابات العمالية .

هذا وقد اقر المكتب التنفيذى تحديد موعد انعقاد دورة المجلس المركزى القادمة خلال الفترة من ١٠-١٥ اغسطس وكذا عقد الدورة الثالثة للمكتب التنفيذى في ٢٨ يوليو الحالى لاستكمال مناقشة التقارير والوثائق التي سيتم تقديمها لدورة المجلس المركزى .وفي ختام اعماله اهاب المكتب بمختلف الاطر النقابية القاعدية والقيادية بالتحضيروالاعداد الجيدين للدورة الانتخابية الكاملة لحركتنا النقابية حيث وقف المكتب امام اوضاعه الداخلية مؤكدا على جماعية القيادة في اطار المكتب منتقداً اسلوب التفرد في تنفيذ المهمات اومامن شأنه الاخلال بالمبادىء والاسس التنظيمية التى تنظم نشاط الاتحاد والنقابات بمختلف اطرها واعرب المكتب عن ارتياحه للموقف المسئول لاعضائه وللنقابيين الذين اظهروا حرصهم على ضرورة تماسك النقابات بمختلف اطرها وهيئاتها وعدم السماح لاية نزاعات اوروح انقسامية في جسم الحركة النقابية وكذا نبذ الشائعات التى تحاول النيل من عملنا النقابي وتفتيت وحدته وتجسد بالملموس هدفنا في الوحدة النقابية وفي الدفاع عن الحقوق والمصالح العمالية .

أهم القضايا التي طرحتها النقابات أمام الحكومة والرد حولها والتي تضمنها محضر الاجتماع المشترك بين ممثلي الطرفين

* في اطار اللقاء الذي تم بين الاخ رئيس مجلس الوزراء والاخوة رئيس واعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات عمال الجمهوريه بتاريخ ٩١/٥/٤والذي بحث فيه جملة من القضايا النقابيه ومن ضمنها مذكرتي المجلس المركزي والمكتب التنفيذي الموجهه للقيادة السياسيه والحكوميه ، فقد تمخض اللقاء عن تشكيل لجنه تمثل الحكومه والاتحاد العام للنقابات ، لدراسه المذكرتين بالاضافة الى تحديد الاتجاهات الاساسيه لعلاقة النقابات بالجانب السياسي ..

*اللجنه عقدت اول اجتماع لها ، ترأسها من الجانب الحكومي الاخ محمد حيدره مسدوس ، نائب رئيس مجلس الوزراء للقوى العامله والاصلاح الاداري ، وعن الجانب النقابي الاخ راجح صالح ناجي ، رئيس المكتب التنفيذي للاتحاد العام للنقابات ، وبمشاركة كامل اعضاء ممثلي الطرفين من الوزراء المختصين واعضاء المكتب التنفيذي الذين تم اختيارهم كممثلين للجانبين .

* (صوت العمال) تنشر اهم القضايا التي تم فيها الاتفاق والاختلاف بين الجانبين في ضوء ماتضمنته مذكرتا المجلس المركزي والمكتب التنفيذي ورأي الحكومه فيها وذلك على النحو الآتي دون الاشارة الى التفاصيل وباختصار :

* النقطه الاولى :
* رأي النقابات :
ان كل ماتحقق من منجزات ومكاسب لصالح الشغيله والنقابات لايمكن السماح للتفريط بها وعلى وجه الخصوص تشريعات العمل ومشاركة النقابات في اعدادها ومراقبة تنفيذها ..
* رأي الحكومه : موافقه الحكومه على ماجاء في البند الاول والتأكيد على مشاركة النقابات في اعداد مشاريع القوانين والتشريعات التي تتعلق بالعمل والعمال والنقابات ..
* النقطه الثانيه :
* رأي النقابات : نرى تعزيز وتطوير دور النقابات في مختلف اجهزة الدوله بما في ذلك المجلس الاعلى للخدمه المدنيه ، وفي مجالس الاداره واللجان الاستشاريه في الوزارات ومرافق العمل والانتاج وكل مايتصل بقضايا العمل والعمال ..
*رأي الحكومه : الجانب الحكومي يعارض هذا الطرح وترى اللجنه بحث هذا الموضوع مع الاخ رئيس مجلس الوزراء .
* النقطه الثالثه :
* رأي النقابات : التمسك بالاخذ بما هو افضل من منجزات ثورتي سبتمبر واكتوبر ..
* رأي الحكومه : الموافقه .
* النقطه الرابعه :
*رأي النقابات : اي تعميمات تصدر تتعلق بقضية الاجور او البدل او العلاوات او الحوافز او التدريب والتأهيل دون مشاركة النقابات تعتبر مرفوضه
* رأي الحكومه : الموافقة والتأكيد على مشاركة النقابات من حيث التشاور ..
* النقطه السادسه : *رأي النقابات : هناك اصوات ترتفع ضد النقابات الامر الذي يتنافى وسياسة بلادنا تجاه تعزيز وتطوير المشاركة الديمقراطيه لكل القوى والتنظيمات والاحزاب السياسيه والشخصيات الوطنيه في ظل التعدديه السياسيه وحريه الرأي والرأي الآخر ..
* رأي الحكومه : الموافقه والاخذ بما جاء في البند السادس
* النقطه السابعه :
* رأي النقابات : النقابات اليوم تمتلك استقلاليه وان يكون تأثير التعدديه السياسيه مجسدا لوحدة الحركة النقابيه ..
* رأي الحكومه : تأييد الحكومه بما ورد في البند (٧) واهميه وحدة الحركة النقابيه واستقلاليتها ..
* النقطه التاسعه :
* رأي النقابات : ضرورة الحفاظ على مؤسسات القطاع العام وتطويرها وضمان استمرار حقوق العاملين .
* رأي الحكومه : التأكيد والالتزام بما ورد في البند التاسع المتعلق بالمحافظه على القطاع العام والنهوض به تطويرا وتعزيزا لدوره الفاعل في الاقتصاد الوطني ..
* النقطه العاشره :
*رأي النقابات : اعادة النظر في ارتفاع الاسعار وضرورة رفع مستوى الاجور بصورة عاجله .
* رأي الحكومه : سيتم بحثها في مذكرة المكتب التنفيذي المتعلقه بالاسعار ..
* النقطه الحاديه عشره : *
رأي النقابات : يرى الاتحاد العام للنقابات اعادة النظر في البدلات والعلاوات التي تضمنها منشور رقم (٨) لانها مست الدرجات العليا والوسطى ولم يستفد منها ذوو الدخل المحدود في الدرجات الدنيا .. كما يجب اعادة النظر في علاوات العمل الاضافي بحيث لاتحدد بنسبة ٤٠٪ ، ولايمكن المقارنه بين العمل الانتاجي والعمل المكتبي في العمل الاضافي ..
* رأي الحكومه : تم التأكيد من نائب رئيس مجلس الوزراء بأنه تم وضع تصور حول معالجة ماورد في البند (١١) ومعروضا على الاخ رئيس مجلس الوزراء لاتخاذ القرار وليس هناك اي خلاف ..
* النقطه الثالثه عشره :
* رأي النقابات : ان يظل التفرغ حقا مشروعا كون النقابات واتحادهم العام يعتبرون منظمه جماهيريه طوعيه كما نص عليه دستور دولة الوحده ..
* رأي الحكومه : مربوطه بالنقطه الثانيه عشره وليس هناك اي خلاف بخصوص المتفرغين وحقوقهم ..
* النقطه السادسه عشره :
* رأي النقابات : الزام مؤسسات القطاع العام والمختلط بحسم خلاناتها مع صندوق التقاعد حتى لايحرم العاملين والموظفين من حقوقهم المكتسبه ..
* رأي الحكومه : اتفق على ان يكلف الاخ وزير التأمينات بأعداد مذكرة تعميميه يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء يلزم فيها الوزراء المؤسسات بدفع مساهمات واقساط التقاعد وكذا المساهمه المحدده بنسبة ١٪ لصالح التأمينات على اصابات العمل وفقا للقانون رقم (٢٥) لعام ٩١م ..
*النقطه السابعه عشره :
*رأي النقابات : اعادة النظر في قرار وزير الماليه بالغاء حق التأمين على الحياة الجماعيه والاستمرار في التأمين على حياة العاملين ..
* رأي الحكومه : على وزارة الماليه دفع المبالغ النقديه المستحقه لاسر المتوفين من العاملين الذي توفوا قبل صدور قانون التأمينات والمعاشات ..
*بالنسبة للمذكرة الاخرى للمكتب التنفيذي المتعلقه بالاسعار والاجور تم استعراضها وتوصلت اللجنه للاتي :
* اولا : الاسعار :
* لابد للحكومه من وضع سياسة سعريه مناسبة تحد من هذا الارتفاع المتصاعد في الاسعار وتقليص الهوة بين الاجور والاسعار ..
* ثانيا:
- بالنسبة للاجور وتحريكها رأت اللجنه مناقشه الموضوع مع الاخ رئيس مجلس الوزراء ..
* ثالثا :
- بالنسبة للعلاقة بين النقابات والحكومه ولاهمية الموضوع اتفق ان تخصص جلسه مقبله ..

* وقع على المحضر الاخوان محمد حيدره مسدوس نائب رئيس مجلس الوزراء للقوى العامله والاصلاح الاداري ، وراجح صالح ناجي رئيس المكتب التنفيذي للاتحاد العام للنقابات

يهانيات

عارف الضرغام

«كان يا ما كان »

مستشفى الجمهورية التعليمي في محافظة عدن العاصمة الاقتصادية والتجارية بحاجة الى لفتة كريمة وسريعة من قبل قيادة الدولة والمسؤولين في وزارة الصحة ، وفي مجلس الوزراء لانتشاله من الوضع السيء الذي آل إليه ، والذي لم يكن يتوقعه أحد منا ، بعد أن كان مثالاً للمستشفيات النموذجية .

فالأدوية تكاد تكون مختفية تماماً من صيدلياته ، فكل مريض يدلف ناحية المستشفي لايلتقى الدواء ا لذي يكتبه له الطبيب إلاّ في المخازن أوالصيدليات الخاصة .

والمؤسف والمحزن في ان واحد هو انعدام الأدوية الأساسية في قسم الحوادث ، حيث يبقى الطبيب في حيرة من امره ، لاحول له ولا قوة ، بعد ان يقوم بفحص المريض ، ويكتب له الدواء الذي يخفف حتى من آلامه ، فلا يجد شيئاً ، ضف إلى ذلك عدم وجود كثير من أدوات التطبيب التي تساعد الطبيب في عمله ، وتخفف بالتالي من آلام المريض .

أربعة اسرة فقط في قسم الحوادث تستقبل عشرات الحالات المرضية ، تصوروا .. أربعة أسرة فقط وعشرات المرضى فلكم ان تتخيلوا هذا المشهد ، ولكم ان تتخيلوا صرخات وانات المرضي وهم مستشيئون بألمهم من الالم ، ولكم ان تتخيلوا المرضى الذين لم يحتملوا آلامهم فافترشوا الارضى ببلاطها المطلي بطبقة رقيقة من القيء والمداد وماعلق بها من أوساخ،لكم ان تتخيلوا حالة المرافقين للمريض وهم يرون قريبهم يتلوى من الالم ولامن مغيث . صحيح ان الاطباء والممرضين يعملون كخلية نحل ، ولكن في ظل هذا الوضع ، وفي ظل عدم وجود حتى حقنة لتسكين الآلام ، وعدم وجود الادوية الأخرى التي تساعدهم في القيام بواجبهم ، يظلون في حيرة من أمرهم ، حتي يأتي المرافقون للمريض بالدواء من «خارج » المستشفى لمريضهم المرمي «داخل » المستشفى ، هذا إذا وجدوه في الصيدليات الخاصة او الوطنية المناوبة . واذا تركنا اقدامنا تقودنا الى الاقسام الداخلية في المستشفي مثل «الجراحة » و«الباطني » ، سنجد الصراصير مجنزرة وغير مجنزرة ، تتجول في اركان هذه الاقسام بكل حرية وتشارك المريض في سريره ، وتكتسح الدواليب متحدية الصعاب متجوله بين ثيابه وغذائه .

وبعد .. ان الوضع في مستشفى الجمهورية التعليمي سيء ، وانه بحاجة الى تقويم ، وان التبرعات التي قدمت للمستشفى من عدة مرافق ،ومؤسسات ليست هي المطلوبة وليست هي الحل ،بل المطلوب اعداد ميزانية خاصة لهذا المستشفى تعني بجميع متطلباته ومتطلبات الاطباء والممرضين والمرضى ، بحاجة الى عناية فائقة ، ونظافة مستمرة ، ورقابة شديدة تحد من دخول وخروج من هب ودب ، وما خف وزنه وما ثقل ، اخيراً اعيدوا للمستشفى وجهه الذي كان ..ولاتبخسوه حقه بعد ان تناثرتم هنا وهناك ، ولا تتركوا العنكبوت ينسج خيوطه في مداخل حجراته حتى لايجعله الناس حكاية من حكاياتهم القديمة ويقولوا :
كان يا ما كان ..

في المكتبات حاليا : الملف السري لحرب الخليج ..

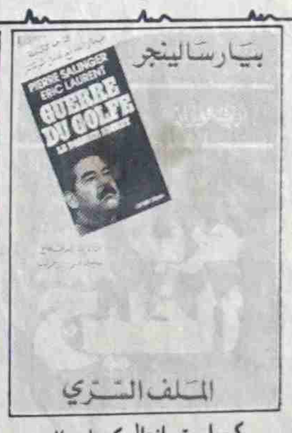

نزول الى السوق حاليا
كتاب الملف السري لحرب الخليج والذي صدر مؤخرا في باريس بسعر(٥/٥٠٠) دينار للنسخه الواحده كما تم انزال كتب اخرى من مركز دراسات الوحده العربيه منها : .
١) العقل السياسي العربي .
٢) ازمة الديمقراطيه في الوطن العربي ..
٣) الحركات الاسلاميه المعاصره في الوطن العربي ..

كما تم انزال كتاب العقبه للمؤلف عبدالله محيرز وفكرة المغايره للاخ / هشام علي بن علي ..

تهانٍ ..

● بقلوب مليئة بالغبطة والفرحة والسرور .. نتقدم باكاليل الزهور والريحان للعروسين الشابين ..
١ . جمال ناصر الرباش
٢ . ساميه عباس العبدروس
بمناسبة زفافهما الميمون ودخولهما القفص الذهبي ونتمنى لهما زواجا سعيدا ..
موظفو وموظفات المؤسسة العامة للبناء والتشييد المكتب الرئيسي .

● تتقدم اللجنة النقابيه وعمال وموظفو ادارة الانتاج الحيواني بوزارة الزراعة والموارد المائيه بتهنئة زميليهم الشابين :
جعفر عبد الرزاق والهام محمد عبدالله
بمناسبة زفافهما الميمون .
كما يهنئون ايضاً زميليهم الشابين :
قاسم مثنى محمد
وكفاح مقبل عقلان
بمناسبة عقد قرانهما المبارك .وعقبال الفرحه الكبرى .

● احمد مقبل عبادي وعلي صالح مثنى يهنئون اخاهم الدكتور محسن صالح الطاهري بمناسبة افتتاح عيادته الخاصة في المدارة الشيخ عثمان .

● عائلة يحي علي الكحلاني تهنىء فهد يحي الكحلاني وحرمه بمناسبة استقبالهما مولودتهما البكر فاطمه .. فالف مبروك

تعاز

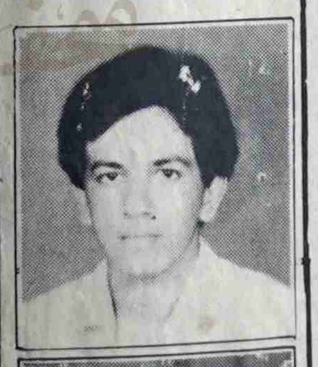

بقلوب مليئة بالاسى والحزن تنعي الادارة والنقابة وعمال وعاملات المؤسسة العامة للبناء والتشييد الاخوين : .
١ . علي صالح عبد الله الطيب
٢ . ناصر سعيد احمد لرج
واللذين توفيا على اثر حادث مروري مؤسف صباح يوم الاحد الموافق ١٤ / ٧ / ١٩٩١م وهما بطريقهما الى اداء واجبهما المقدس في مشروع ٤٠٠ شقة بطريق عدن - تعز .

نطلب من الله العلي القدير ان يلهم اهاليهما وذويهما الصبر والسلوان وانا لله وانا اليه راجعون ..

الادارة والنقابة وجميع عمال / عاملات المؤسسة العامة للبناء والتشييد المكتب الرئيسي . المنصورة

بيع تذاكر الباصات من قبل المحصلين

تعلن المؤسسة العامة للنقل البري / عدن لكافة الاخوة والاخوات المواطنين مستخدمي باصات المؤسسة في خطوط العاصمة الاقتصادية والتجارية عدن انه اعتبارا من يوم الخميس الموافق ١ / ٨ / ٩١م سيتم بيع تذاكر الباصات من قبل المحصلين الموجودين على الباصات اثناء رحلات التشغيل اليومي .

وستعطي فرصة لكافة المواطنين الذين بحوزتهم تذاكر الباصات من سابق باستخدامها حتى نهاية شهر اغسطس ٩١م وبعد هذا الموعد لن تقبل استخدام اي تذاكرة مالم تكن مشتراة من قبل المحصل في الباص لتلك الرحلة .

البقاء لله

يتقدم عمال وعاملات
الشركة اليمنية للتأمين واعادة التأمين
الى اخيهم العزيز
فاروق ناصر علي
رئيس مجلس ادارة الشركه ومديرها العام
بأحر التعازي القلبية بوفاة أخيه المناضل
نصر ناصر علي
وقريب له
في حادث مروع آمليه المولى عزوجل ان يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته وان يلهم اهله وذويه الصبر والسلوان
وانا لله وانا اليه راجعون

يغسل بدون مجهود..!

انتاج
الشركة اليمنية لصناعة السمن والصابون تعز ص.ب ٥٣٠٢
بأمتياز من شركة يونيليفر العالمية تليفون ٢٣٠٦٦٨

روائح المفسدين النتنه أصبحت تزكم انوف الشعب ولا ب

صوت العمال

صحيفة اسبوعية عمالية سياسية لسان حال المجلس المركزي للاتحاد العام لنقابات العمال

الخميس ٢٥ يوليو ١٩٩١م / الموافق ١٣ محرم ١٤١٢ هـ/ العدد ١٠١٨ / السنه الثالثه والعشرون

٨ صفحات

١٠٠ فلس ٣ ريالات

ستقل وحدة الشعب اليمني وتقدمه الاجتماعي .. هدف الاقلام الشريفه وستقل الكلمة ركيكة المعنى مجزاة الحرف اذا لم تكن من اجل الشعب.

عبدالفتاح اسماعيل

كلمة صوت العمال

الخطوة التالية :
إعادة النظر في كل القيادات

امس الاول اتخذت القيادة السياسية قرارا بتعيين وتنقل المحافظين .. وهي خطوة طيبة اتخذتها القيادة السياسية على طريق اعادة ترتيب اوضاع المحافظات وهي مهمه ليست سهله بالطبع واعادة ترتيب اوضاع المحافظات وبدء خطوات انهاء الفساد الذي يعشعش داخل المحافظات ويستدعي اعادة النظر في كل من اثبتت الايام تورطه في اي صورة من صور الفساد والعبث بالمال العام والسرقة والتحايل على النظم والقوانين والمتاجرة بقضايا الناس وحقوقهم ..

بعبارة اخرى نقول ان تغيير المحافظين او تغيير مواقعهم رغم أهميتة لايعني حل مشاكل المحافظات بل انه لابد من خطوات اكبر واهم بحيث يشمل التغيير كل القيادات داخل هذه المحافظات ونعني بكل القيادات هنا هو كل من تورط وشارك في صنع الفساد بمختلف صوره ..

وتحديد هولاء لايحتاج الى كبير عناء فهم والحمد لله معروفون للناس بل وحتى للمسؤولين .. والقيادة السياسية لاشك انها تعرفهم من خلال مختلف التقارير التي تصلها عنهم .. ومن خلال نتانة روائحهم التي اصبحت تزكم انوف الشعب ..

حقيقة ان المحافظ هو مسؤول اول في المحافظة وهو بالتالي مسؤول عن كل النواقص والثغرات والاخطاء التي تبرز في المحافظة المناط به مسؤوليتها .. وان المسؤولية هنا مسؤولية شخصية لكن الحقيقة الاخرى التي لايمكن تجاهلها او نكرانها هو ان القيادات الاخرى داخل المحافظة مسؤولة وكل واحد يجب ايضا ان يحاسب على اخطائه ويتحمل نتائجها ..

وهناك من القيادات داخل المحافظات من تمارس مهامها تحت مسؤولية المحافظ وتكون سببا في بروز ظواهر الفساد بل هي اصل الفساد .. ويكون خطأ المحافظ هنا سكوته على امثال هولاء بل يعتبره الناس شريكا مباشرا لهم لمجرد انه سكت وغض النظر عن هولاء الفاسدين ولم يتحمل مسؤوليته في محاسبتهم ووضع حد لممارساتهم ..

ان صناع الفساد باقيادتنا السياسية كما قلنا لايحتاج الى كبير عناء لكشفهم .. فيكفي ان نشاهد ماأصبح بحوزة هؤلاء من ممتلكات وثروات.. فيكفي ان نقول لهم : من اين لكم هذه الثروات ؟ < السيارات . والعمارات والفلل واعمال التجارة والاسهم .. > ويكفينا ان نعمل عملية حسابية بسيطة لتحدد لنا مستحقات اجورهم الشهرية التي يتقاضونها نظير مهامهم في الدولة وما اصبحوا يملكون اليوم .. !!

ان الخطوة التالية التي يجب ان لا تتأخر هي اعادة النظر في كل القيادات داخل المحافظات ممن اثبتت الايام ضلوعهم في اي صورة من صور الفساد وعكننة الناس وسوء استغلال مواقعهم والثراء والسرقة والاختلاس والرشوة وتمييع قضايا الناس والمتاجرة بشؤونهم وحقوقهم ..

والخطوة هذه ستكون ذات اهمية كبيرة اذ انه ودونها لن يستطيع الاخوة المحافظون تحمل مسؤولياتهم في هذه المرحلة الهامة التي ترتكز على انهاء الفساد بغية الاصلاح والتصحيح الشامل الذي يواكب مهمة بناء الدولة اليمنية الحديثة.. دولة النظام وسيادة القانون ونحو البناء الشامل ..

ولابد من التاكيد هنا على اهمية تثبيت مبدأ تغيير المحافظين كل خمس سنوات .. اي انه لا يجب ان يستمر المحافظ محافظا في محافظة معينة اكثر من خمس سنوات ..

ان الفساد وباء وانتشار الوباء يهدد المجتمع من مخاطر وخيمة .. والفساد في مجتمعنا منتشروالعياذ بالله .. ولا مناص من البدء في حملة وطنية شاملة ضد الفساد والمفسدين في أرضنا اليمنية .. والبركة في قيادتنا السياسية لقيادة هذه الحملة بعد نجاحها العظيم في قيادة تحقيق اعظم انجاز للشعب باعادة تحقيق الوحدة اليمنية وقيام الجمهورية اليمنية .. ولن تستطيع القيادة مواصلة مهامها الوطنية الكبيرة الا بانهاء الفساد اولا .. وثانيا وثالثا .. والله من وراء القصد ..

نقابات وشخصيات اجتماعية في محافظة الحديدة ترفع مذكرة بهموم المحافظة الى رئيس مجلس الرئاسة ونائبه

الحديده/ صوت العمال

رفعت العديد من النقابات والشخصيات الاجتماعيه في محافظة الحديده ومنهم الاستاذ يوسف محمد الشحاري عضو مجلس النواب بمذكرة الى الاخوين الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسه وعلي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسه تشمل على عدد من الهموم الملحة والعاجله التي تعاني منها المحافظة والتي قالوا ان وجودها ادى الى شلل تام في الخدمات العامه والاساسيه ..

وحددت المذكرة جملة هذه الهموم في مجالات الصحة العامه والمرافق التعليميه والاسكان والتخطيط الحضري والبيئة والعمل والرعايه الاجتماعيه والامومه والطفوله والمرافق الحيويه والثقافه العامه والشباب .

وبينت المذكرة ان الصحة العامه اصبحت متدنيه ولا تتوفر ابسط مقومات العلاج وكذا تدني اعتمادات المرافق الصحيه وصيانته كما ان المحافظة اصبحت تعاني عجزا في المرافق التعليميه بالرغم من الزيادة السكانيه وتوقف بناء المدارس منها منذ سنوات ، اضافة الى الافتقار الى المشاريع الاسكانيه ومقومات التخطيط الحضري والاستيلاء على الارض وانتشار الاوبئة والامراض بفعل القمامه والمستنقعات وعدم الاهتمام بالاحياء القديمه ..

قرار جمهوري بتعيين محافظين لبعض المحافظات

صدر قرار جمهوري رقم ٧٤ لسنة ١٩٩١م بتعيين محافظين لبعض محافظات الجمهورية وامين للعاصمة صنعاء قضى بما يلي

محمد عبدالله الارياني محافظاً لمحافظة تعز

عبدالعزيز لطف البرطي محافظاً لمحافظة المحويت .

عبدالرحمن محمد علي عثمان محافظاً لمحافظة الحديدة.

محمد حسن دماج محافظاً لمحافظة المهرة

احمد عبدالله المجيدي محافظاً لمحافظة اب

صالح عباد الخولاني محافظاً لمحافظة حضرموت

محمد علي القيرحي محافظاً لمحافظة صعدة .

حسين المسوري أميناً لامانة العاصمة صنعاء .

محمود حسين سبعة محافظاً لمحافظة ذمار .

محمد عبدالله كده محافظاً لمحافظة الجوف .

درهم نعمان محافظاً لمحافظة شبوة .

يحيى الشامي محافظاً لمحافظة مارب .

محمد علي باشماخ محافظاً لمحافظة حجة .

صلاح الاعجم محافظاً لمحافظة لحج .

علي حسن الاحمدي محافظاً لمحافظة البيضاء

يحيى الراعي محافظاً لمحافظة ابين .

محسن علي ياسر محافظاً لمحافظة صنعاء .

الفلاحون في حضرموت يطالبون بالتعويض مقابل الاراضي التي أخذت منهم

حضرموت / من سعيد عمار

استنجد فلاحو محافظة حضرموت الذين لم يتم تعويضهم بعد ان سحبت الاراضي منهم واعيدت للملاك بالاخوة رئيس مجلس الرئاسه ونائبه ورئيسي مجلس النواب والوزراء وبكل الوطنيين المخلصين لحل مشاكلهم وتشكيل لجنه للنزول لتقصي الحقائق .. وقالوا في احاديث لمندوب الصحيفه . ان اغلبهم قد اصبحوا بدون عمل والآخرين في طريقهم الى هجرة الزراعه نتيجة لما يلاقونه من السلطات المحليه في المحافظة من اوامر عسفيه وعدم الانصات اليهم رغم البلاغات التي تقدمون بها وعدم تعويضهم بأراضي زراعيه اخرى مقابل الارض التي اخذت منهم والتي كانوا ينتفعون بها ..

ونفي الفلاحون ماصدر من تصريحات رسميه بأنه تم تعويضهم وان مشاكل الارض في حضرموت قد حلت بنسبة ٩٠-٩٥ ٪ .

وقالوا ان الفلاحين في الوادي لازالت قضاياهم دون حل وان المشكلة بين الملاك والفلاحين مازالت قائمه وان نسبة القضايا التي لم تحل تبلغ ٩٠٪ ..

الاطباء والصيادله في الحديده يعلنون مجددا الاضراب المفتوح

الحديده / صوت العمال

اعلنت نقابة الاطباء والصيادله فرع الحديده عن بدء الاضراب المفتوح للاطباء والصيادله في الحديده ابتداء من يوم الاربعاء الموافق ١٩٩١/٧/٢٢م «امس» بعد ان عجزت النيابه في القيام بمهامها لعدم تعاون الاجهزة ذات العلاقة في قضية الاعتداء التي جرت وقائعها في مستشفى العلفي على احد الاطباء واختطاف احدهم من قبل احد الافراد العسكريين ..

وطالبت النقابة في بيان اصدرته بامتثال جميع المعتدين للنيابة واجراء التحقيق معهم بدون استثناء وتوفير الحماية الامنيه للمرافق الصحية في المحافظة ومنع دخول السلاح اليها ..

كما اكدت النقابة على توفير الخدمات الطبيه والاسعافيه والصيدلانيه اثناء الاضراب ، كما طالبت العناصر الخيرة والوطنيه والمنظمات والنقابات والاحزاب الوقوف معها من اجل ارساء القانون والنظام ..

وكانت النقابة قد رفعت اضرابا بداته يوم الخميس ٩١/٦/١٣م بعد ان بدأت النيابه تحقيقاتها مع احد المتهمين الا ان بقية المتهمين لم يمثلوا للتحقيق حتى الآن ..

التحقيق مع موظفين متهمين بالاختلاس

الحديده/ صوت العمال

تجري التحقيقات حاليا مع ستة من موظفي المؤسسه العامه للكهرباء فرع الحديده بتهمه ادخالهم التيار الكهربائي للمواطنين بدون عدادات كهرباء مقابل استلامهم لمبالغ ماليه تصل الى عشره الاف ريال ..

الجدير بالذكر ان المؤسسه تعاني من عدم وجود سيوله نقديه لها في البنك (عدم وجود رصيد) وقد اعيدت شيكات من البنك باسم المؤسسه لعدم وجود رصيد لها ..

مدربو ومدرسو معهد التدريب المهني يواصلون اضرابهم منذ شهر ..

يواصل مدربي ومدرسي معهد التدريب المهني بالمنصوره بمحافظة عدن اضرابهم عن العمل والذي بداوه منذ شهر دون وجود اي تجاوب لمطالبهم ..

وكان المدرسون والمدربون العاملون في المعهد وعددهم ستون قد طالبوا بمعاملتهم اسوة بزملائهم في بقية المعاهد فيما يخص منحهم العلاوة الخاصه وعلاوة التشجيع ..

احتجاز لجنه من عمال مشروع طريق المحويت لمحاولتها اللقاء بمحافظ المحافظة ..

خاص/ صوت العمال

احتجزت في محافظة المحويت لجنه مشكلة من العمال اليمنيين العاملين في مشروع طريق المحويت كانت مكلفه بالقاء بالمحافظ لشرح الممارسات التي تتبعها تجاههم الشركة الالمانيه المنفذه للمشروع ولم يفرج عنهم الا بعد ثلاثه ايام ، كما قام رجال الامن باطلاق النار باتجاه العمال عندما احتجوا على هذه الممارسات ..

نصر .. في رحاب الخالدين وبصمات لا تنسى !

فقد الوطن اليمني ، ابنا باراً من ابنائه ، ممن نذر حياته من اجل خدمة الثورة والوطن والشعب ، واعطى الكثير من ريعان شبابه وخبراته وتجاربه وسلوكه وثقافته ، لكي تنتصر مبادىء الثورة وتترسخ دعائم النظام الوطني وتصان سيادة الوطن واستقلاله ..

خسارة فادحه مني بها الوطن اليمني الموحد .. بوفاة المناضل الاستاذ نصر ناصر علي ، عضو اللجنه الدائمه للمؤتمر الشعبي العام ، والذي قضى نحبه اثر حادث مؤسف ..

الفقيد نصر ناصر علي .. له بصمات طيبه في مسار بناء الوطن وتقدمه الاجتماعي ، وتقلد عدة مناصب حكوميه وحزبيه ، وابانت من خلالها عن امكانياته العمليه والعلميه ، فحين كان وزيراً للعمل ، ساهم من خلال هذا المنصب الحكومي الرفيع في اعداد وسن العديد من القوانين والتشريعات واللوائح المتصله بالعمل والعمال والنقابات ، وكان

(التتمة ص٥)

كلمة

وصلت تكلفة سكن بعض المشاركين في المؤتمر التاسيسي للمنتدى القضائي الذي انهى اعماله هذا الاسبوع في بعض فنادق العاصمة صنعاء لمن جاءوا من خارجها فقط الى ٥٠٠ الف ريال للليلة الواحدة علاوة على ان بعضهم تم نقلهم من مناطقهم بطائرات الهيلوكبتر الى العاصمة .

فكم ياترى بلغت نفقات المنتدى الاجمالية ومن سيدفعها ؟ وهل حقق المؤتمر الهدف الموجو منه ..!!!

«وضـــــاح»

عمال المطابع المدرسية يطالبون بمساواتهم بزملائهم في صنعاء ويهددون بالاضراب

عدن / صوت العمال

هدد عمال الادارة العامه للمطابع المدرسيه والوسائل فرع عدن بالاضراب عن العمل لعدم الاستجابة لمطلبهم بمساواتهم بزملائهم في مطبعة صنعاء ..

وكان العمال قد حددوا يوم ٦ الشهر الجاري موعدا للاضراب الا ان المدير العام للادارة وعدهم بمتابعة مطلبهم هذا والذي قالوا في رسالة رفعوها لوزير التربيه والتعليم انه جوبه بالرفض ، كما ان جميع المحاولات التي بذلت مع الجهات المعنيه في عدن باءت هي الاخرى بالفشل ..

ويطالب العاملون بمساواتهم في الامور الماليه كالعلاوات والبدلات والتي صرفت لفرع صنعاء وحجبت عن فرع عدن .

مشروع البرنامج الوطني للبناء والاصلاح الشامل ص ٤

في ذكرى ثورة يوليو

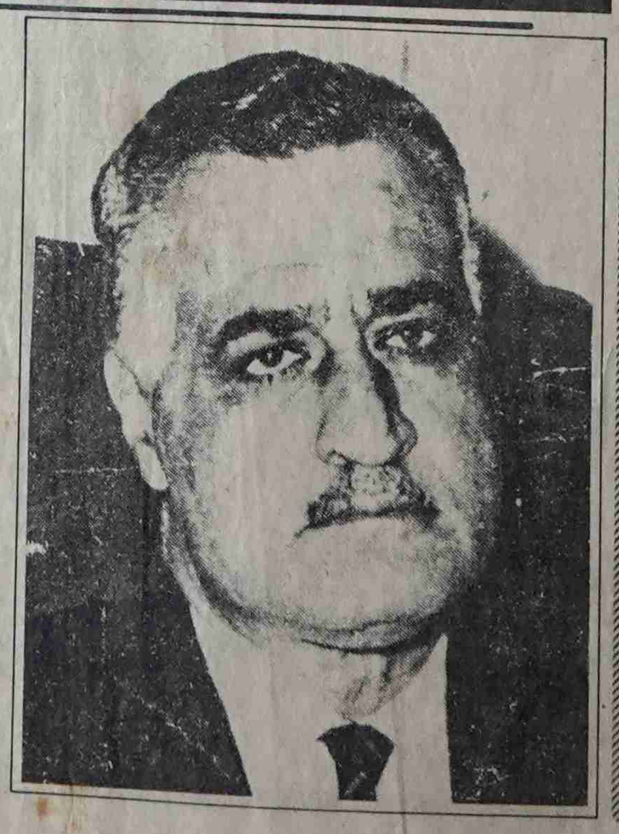

« كان الاحتفاء بالثالث والعشرين من يوليو وعلى مدار السنوات الاربع من تاريخ الكفاح المسلح في الجنوب ، يتم اما بفتح جبهة جديده من جبهات القتال ، او بهجوم كاسح في كل الجبهات .. ولقد كنا ننتظر هذه الليلة من كل عام لنسمع خطاب (الرئيس الراحل) من الراديو وما ان ينتصف الخطاب حتى تنطلق الرصاصه (الشفرة) ويبدأ الهجوم على الاهداف ومن كل الاتجاهات

لقد كانت (مصر) عظيمه العطاء معنا ، والواجب القومي يحتم علينا ان تكون (اليمن)عظيمه الوفاء معها ، كما كانت ولي احلك الايام وأسوأ الظروف .

ورحم الله الشهيد المناضل (علي عنتر) حين وقف موقفين تاريخيين .. الاول عام ١٩٦٧م فقال عبارته المشهوره : «بالامس استقطت الجبهة القوميه (كريتر) واليوم طردنا المستعمر واعوانه من اول مدينة في الجنوب ، مدينة الصمود (الضالع) ، وهذا هو ردنا على الهزيمة ، هكذا نحن نحب (مصر) وهكذا نحب (عبدالناصر) .. » حينها كان الدم اليمني مايزال ينزف في ابشع مؤامرة واجهتها الثورة اليمنيه ، يوم القتل ولماق السلاح ، في فتنة لم تبرأ اوجاعها حتى اليوم . وكشفت الايام تورط (انور السادات) المسؤول السياسي المباشر عن حرب اليمن من قبل مجلس قيادة الثوره ، في ذلك المخطط الرهيب الذي ماكان يهدف الاجهاض على النظام الوطني في اليمن فحسب بل « الاستيلاء على السلطه في القاهره ومن (صنعاء) ..» على حد تعبير الاستاذ « . المقالح ..

اما الموقف الثاني ، فكان يوم الوداع .. يوم خرج الناس (كالفراش المبثوث) وكان المتربصون يتربصون لتوجيه الضربه القاتله .. لعملاء (عبدالناصر) .. يومها وقف (عنتر) في الجموع وقال :

« لقد مات (جمال عبدالناصر) .. مات ابونا فابكوه معي .. فكلنا بعد عبدالناصر أيتام ..» ..

هكذا كان الولاء .. رغم اختلاف وجهات النظر .. وربما التفكير .. لكنها وحده المواقف .. والمبادىء ..

حادث مرور لسيارة «جيش» تحمل خمورا مهربه ..

الحديده / صوت العمال

احبطت يوم الخميس الماضي عملية تهريب كمية كبيره من الخمور كانت على متن سيارة هيلوكس تحمل رقم (٣٥٢٥) جيش قادمه بها من منطقة المفرق ، كما تم احتجاز سائقها وهو من افراد الحرس الجمهوري ويدعى « م .ع .ا . الزنداني » ويحمل رخصه قيادة سعوديه ، كما تحمل السيارة تصريح مرور رقم(١١٨) صنعاء من قائد الحرس (ع . ص . الاحمر) .

وكانت عملية التهريب قد اكتشفت عندما اصطدمت سيارة الهيلوكس بسيارة بيجوت رقم (٢٥٥٩٦) اجرة الحديده والتي احترقت واصيب ركابها الستة ، واصيب كذلك سائق السيارة الهيلوكس ومرافقه ، كما نجم عن الحادث احتراق مبلغ من المال يقدر باربعمئة وخمسين الف ريال كانت لاحد ركاب البيجوت ..

مشروع البرنامج الوطني للبناء والاصلاح الشامل

٢

تواصل صحيفة « صوت العمال » ، نشر مشروع البرنامج الوطني للبناء والاصلاح الشامل .. المقدم الى مجلس النواب في دورته الحالية .. وفيما يلي الجزء الثاني من المشروع .

وعليه فدليلنا نحو انجاز برنامج البناء والاصلاح يستند الى الأسس والثوابت والاتجاهات التالية :-

اولاً : الأسس والثوابت

١- ان العقيده الاسلاميه هي جوهر واساس التكوين الفكري والروحي للانسان اليمني الذي يعتز بتاريخه المجيد في نصرة الاسلام وجعل العقيده الاسلاميه منطلقاً لارادة التغيير وتحقيق الثورة على الظلم والطغيان والاستعمار والاستبداد المحلي والخارجي وهو القوه الروحية العظيمة التي تشد من عزيمة الشعب لتحقيق الوحدة والعدالة والتقدم الاجتماعي .

٢- الوحدة اليمنيه تعتبر منجز الشعب العظيم الذي يحقق بها الانبعاث الحضاري الوطني والقومي وهي اساس اكتمال شخصيته وتعزيز قدراته للدفاع عن السيادةالوطنية وزاده في خوض البناء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، ومرتكزه للتقدم الواثق نحو آفاق المستقبل ومشاركته الايجابيه في التحولات التي يشهدها هذا العصر على المستوى القومي والدولي ، وتاكيد وجوده واسهامه الفعال في تحقيق السلام والوئام بين شعوب المنطقه وتوفير اكبر الفرص للتضامن العربي والاسلامي والتعاون الدولي ويعتبر التعزيز المستمر للوحده الوطنيه هو الشرط اللازم والضروري لصيانه الوحده اليمنيه وتامين مسارها واحاطتها بسياج متين يقيها المخاطر والمنزلقات .

٣- ان انتماء اليمن للامة العربيه والاسلاميه، يعتبر احد الثوابت ويؤكد ذلك التزامه الصادق بالقضايا العادلة لشعوبنا العربيه والاسلاميه ونضاله في اطار المنظمات الاقليميه والدوليه من اجل نصرة هذه القضايا وزيادة اسهامه الفعال في صياغه النظام السياسي والاقتصادي العالمي الجديد القائم على اسس العدل والمساواة بين جميع الشعوب وعلى قواعد احترام الشرعية الدولية، والسيادة الوطنيه ، واقامة العلاقات على اساس الاحترام المتبادل والمنافع المشتركه لكل الشعوب .

٤- يعتبر النظام الجمهوري القائم على الشورى والمشاركة الشعبيه والمرتكز على قواعد الحياة الديمقراطية هو الذي سيمكن الشعب اليمني من تحقيق انعطاف نوعي وتاريخي كبير في نضاله المعاصر من اجل تثبيت دعائم العدل والمساواة وتمكين الانسان من ممارسه حقوقه في الحريه والديمقراطيه

٥- وتعتبر الديمقراطيه هي اساس النظام السياسي الذي يعبر عنه الدستور والقوانين المتمثلة روحه ونصه والتي ينبغي ان تحقق للمجتمع ، بكل قواه الاجتماعيه ، الضمانات لتثبيت دعائم البناء الديمقراطي في كافة مناحي الحياة وكاساس لبناء اجهزة السلطه ومؤسساتها وتحقيق الغايه المنشوده في انتهاج نظام التداول السلمي للسلطة .. فالديمقراطيه تعني بالدرجة الاولى المشاركة الشعبيه الواعيه والمسئوله ، وجعل الشعب وحده هو مصدر السلطات ونبذ العنف او التسلط او الوصايه على الشعب.

٦- الحريات العامه وحقوق الانسان وهي اساس المجتمع الديمقراطي لانها اصيلة في ذات الانسان وضروريه له كضرورات الحياتيه باجمعها بل انها لب الحياة وروحها .. فالانسان حر في العمل والتعبير عن الآراء والافكار ، وحر في التملك والانتقال ، والانتماء السياسي فالحرية فطرة فطر الله الناس عليها وهو وحده سبحانه وتعالى عليم بما في ضمائرهم ، والناس رقباء على انفسهم ، لان حريه الفرد من حريه الجماعه .. والناس متساوون في الحقوق والواجبات وهم امام القانون والنظام سواء.

ثانياً : الأهداف العامة:ان تامين هذه الثوابت وصونها وتاكيد الوحده فيما بينها والنظر اليها باعتبارها كلا لا يتجزأ، تمثل كلها معاً وحدة فكريه وسياسيه ومنهاجيه تتطلب بالضروره ان نحيطها بسلسلة من البناء الساسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والامني والدفاعي تتماسك كل اجزائه كبنيان واحد ثابت القواعد وقادر على مواجهة صروف الدهر وتقلبات الزمن وتجد فيه الاجيال القادمة اساساً لمواصلة العطاء والسير قدماً في موكب العصر والحضارة الانسانيه .

لذا فان مسيره البناء والاصلاح ينبغي ان تستهدف مايلي :-

١ - الانسان :-

ان الانسان هو الهدف النهائي لكل جهد فكري او مادي ، ومن اجل تحقيق غاياته في الحياة والعيش الكريم ومن اجل سعادته وامنه ، ينبغي ان ينال بناؤه الجسماني والروحي والعقلي كل اهتمام ..فالطاقه البشريه هي الطاقه الاهم والاعظم وهي التي اودعها الله سره وجعل من الانسان خليفه على هذه الارض .

ولذا فان تطوير الامكانيات البشريه للوطن اليمني تعني الاهتمام الاول بالراسمال الحقيقي وهو الانسان ، اي جعله قوة روحيه وماديه عظيمه الشان وذات التاثير الرئيسي في كل مناحي الحياه ومحوراً للتقدم في البناء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي .

ومن اجل ذلك لابد من:

أ-تحقيق انجازات واسعه وسريعه لصو امية المواطنين ووضع برنامج وطني شامل تتحرك فيه كل القوى الرسميه والاجتماعيه والمؤسسات التعليميه وتشحد له كل الهمم وتسخر له كل الامكانيات لمحاصره هذا المرض الاجتماعي الخطير والعدو الاول للانسان ، والكابح الرئيسي للتقدم الحضاري .

ب - الارتقاء بنظام التعليم في كل مراحله ، وتحقيق وحدة قويه ومتماسكه في المنهج التعليمي وبنائه المؤسسي وانساقه المعرفيه ، وليكون ذلك منطلقاً للنهوض بالقيم الروحيه الاصليه ، واستيعاب المعارف الانسانيه النبيله وتكوين الشخصيه الوطنيه المستوعبه لعلوم العصر وتوسيع قاعدة المشتغلين بالعلم والتكنولوجيا وتطبيقاتها في الحياة ، وذلك بهدف تأصيل البحث العلمي بينها وتكوين قاعدته البشرية المادية والتقنية واشاعة العلم في كل مراحل البناء لمجتمعنا.

ج- تعميق معرفة الانسان اليمني بعقيدته الاسلامية وفهمه بتاريخه الحضاري ورفع مستوى ثقافته الوطنية، واتساع افقه الانساني ومعارفه الفكرية والنظرية، وتأكيد انتمائه لهذا العصر الذي يزداد فيه التقارب الحضاري بين الامم.

د- النهوض بمستوى حياة الافراد وتحسين معيشتهم المادية وذلك بتوفير الفرص اللازمة للعمل باعتباره حقا وواجبا في نفس الوقت وتحريرهم من اي اضطهاد او قيود تحد من مشاركتهم في البناء الاقتصادي والاجتماعي واظهار ابداعاتهم الفكرية والعملية ورفع اسهامهم في الحياة السياسية والديمقراطيه للبلاد.

ه- تحرير الانسان اليمني من الموروثات المتخلفة والنهوض بروحه المعنوية وتخليصه من المخاوف والاوهام وحالات اللامبالاة، وتحسين موقفه من العمل بكل انواعه الذهنية والعضلية، ورفع مستوى ثقته بنفسه وبالمستقبل ورفضه لكل العادات الاجتماعية التي لا تحترم العمل العضلي و المهني ولا تقدر اهميته في البناء اللازم والانبعاث والتجديد الحضاري والنهضوي.

٢ - الدولة :-

ان بناء الدولة الحديثة القوية والمتماسكه واحد من الاهداف الرئيسية للاصلاح ، ودوره الدولة المركزية في كل زمان ومكان كان شرطا هاما لوجود الوطن والامة وهي مرتكز موضوعي للتعبير عن وجود الوحدة الوطنية وتأكيد الشخصية المتميزة للشعب والامة ، وهي بامتلاكها طاقات وطنية متكاملة ومتنوعة قادرة على انجاز المهمات التي يسعى اليها الناس اجمعين فالدولة هي مرتكز الوحدة وجماع عطاء الامة، وصورة كيانهم الواحد الذي ارتضوه ، لذا فان تعزيز دور الدولة المركزية شرط موضوعي هام .. كما ان ترسيخ الديمقراطية في تسيير النظام لهذه الدولة هو الاخر شرط ذاتي هام.

وعليه ان :-

أ- التخلص الكامل من الموروث التاريخي (الاستعماري/الامامي) سواء أكان هذا الموروث اجتماعيا او سياسيا او منهاجيا او نظاميا اداريا.. فانهاء كل ماهو من مخلفات التشطير مهما صغر شأنه يعتبر شرطا لبناء الدولة المركزية الحديثة الموحدة للتراب والانسان والنظام الاجتماعي والحكم والتشريع والرؤية السياسية والاقتصادية والامنية.

ب- تحقيق التوازن والتكامل الحقيقي بين جميع سلطات الدو لة وايجاد وضع مستقر وثابت للعلاقات فيما بينها، والتعيين الدقيق لصلاحيات وحدود كل منها، ومنع الازدواج او التداخل في المهام وردم الفجوات القانونية والنظامية.. وهذا يعني وضع المسائل المتعلقة بنظام السلطة وشروط تسييرها وطرق ادارتها للتقييم والفحص الجدي ، بعيدا عن اي تأثيرات ذاتية او اعتبارات مرحلية او انتقالية.

ج- بناء دولة المؤسسات القانونية والمستقرة والقائمة على احترام وسيادة القانون وعلى الاحتكام الدائم له، ورسوخه المستمر في حياة المجتمع ، والتاكيد على ان النظام المؤسسي هو اساس الدولة المركزية ذات الاحترام والهيبة وان الافراد مهما علا شأنهم وتميزت قدراتهم فانهم لا يحلون محل النظام والمؤسسة والادارة محكمة البناء ، ولكن هؤلاء الافراد اذا ماأعطوا الثقة يحتم عليهم واجبهم الوطني ان يسهموا في بناء وتعزيز دور المؤسسات.

ان الدولة التي لا تقوم على القاعدة النظامية والمؤسسية تصبح عدوا لنفسها وخطرا على افراد الشعب ومهددة لدمائهم واموالهم واعراضهم ولجميع حقوقهم الانسانية المشروعه.

٣ - التنمية :-

ان المجتمع الحديث بركيزته الانسانية والمؤسسية هو في حقيقة الامر (مجتمع التنمية) لان استمرار وجوده وصياغة حياته في اطار المجتمع الانساني المعاصر ، تعني بالدرجة الاولى قدرته على خوض غمار(التنمية) بمعناها الشامل ، اي القدرة على تجديد وتحديث وتطوير الامكانيات البشرية والمادية وربط نمو كل منها بالاخر.. واختيار الطرق والوسائل ووضع الآفاق الملائمة للتطور في كل مرحلة من مراحل التنمية، وان اي برنامج للاصلاح لا يتناول قضية التنمية كهدف من اهدافه يكون مفرغا من المحتوى الحقيقي للاصلاح ولا يخرج عن كونه صياغة منمقه للافكار.

وعليه فان برنامج البناء والاصلاح التنموي .. ينبغي ان يتحقق في اطار الاهداف التالية:-

أ- اعتبار التنمية هي المقياس الحقيقي للنجاح في بلوغ المجتمع غاياته المتمثلة في تحقيق العدالة الاجتماعية القائمة على تكافؤ الفرص بين الجميع والنهوض بالتكافل الاجتماعي .. وحماية الملكية العامه و الخاصة والمختلطة والتعاونية وعدم المساس بالحقوق المطلقه للانسان في الانتاج والابداع والعمل العضلي والذهني ، وتجنيب الانسان خطر الجوع والجهل والمرض.

ب- ايجاد التكامل في النشاط التنموي الاقتصادي والاجتماعي وجعل كل منهما مكملا للاخر من اجل النهوض العام بالطاقات البشرية والمادية وتوزيعها توزيعا عقلانيا(سكانها وجغرافيا) لكي تتحقق للمجتمع من خلال التنمية الوحدة الوطنية الاكثر تماسكا ويسود السلام الاجتماعي عن طريق استقرار حياة الناس المعيشية وتوازن تقديم المنافع وتوزيع الخيرات فيما بينهم.

ج- اعتماد مبدأ ديمقراطية التنمية التي تعني تحقيق المشاركة الشعبية في عملية التخطيط والتنفيذ والرقابة.. اي ان التنمية بهذا الاتجاه تعني جهدا مركبا ومتكاملا بين المؤسسات الخاصة والعامة . وبين التنظيمات الاجتماعية والسياسية والمهنية والنقابية والتجمعات الاهلية والشعبية والافراد.

د- تحديد الاهداف المادية في التنمية القطاعية الانتاجية والخدمية ووضع الاولويات المرحلية، وتعيين الوسائل اللازمة للوصول الى تحقيق الاهداف وايجاد الرابطة المعيارية والتقنية بين الاهداف والوسائل .لكي يكون التقييم لمستوى الاداء موضوعيا، واحراز تقدم صحيح في تطبيق مبدأ الثواب والعقاب.

هـ- تحديد الاسس التي تقوم عليها الوظيفة الاقتصادية التنموية للدولة اي وضع الحدود القائمة على المنهاجية الفكرية والفلسفية لدور الدولة ومهماتها في تسيير دفة الاقتصاد كمنظم ومساهم وساهر في نفس الوقت على تحقيق التوازن في العلاقات الانتاجية والتوزيعية او اعادة التوزيع.

ان كل ذلك ينبغي ان يتم باتجاه التحرير التدريجي للاقتصاد وفي اطار مفهوم جديد تترتب عليه قواعد جديدة للعلاقة بين القطاعين (العام والخاص) والذي يعني اعطاء الاخير دورا اكبر ومتدرجا في تحمل مسئولية البناء الاقتصادي والثقافي وفي عملية التنمية بصورة عامة.

و- ان تقوم التنمية على اتجاه الاعتماد الجماعي على الذات اي انه اذا فشلت التنمية القطرية في اليمن .. فان هذا الفشل هو الاخر ينسحب ايضا على التنمية القطرية التي اثبتت هي الاخرى فشلها .

وعليه فان التنمية اليمنية لا بد لها ان تبحث عن بعدها الاقليمي والقومي والدولي ،وان تستند على القواسم والمصالح والمنافع المشتركة والتي تجنب التنمية في اليمن خطر العزلة والانغلاق والتقوقع المميت .

الفصل الرابع .
المهام العامة والمباشرة للبناء والاصلاح

لقد جرى تحليل الوضع الراهن والارضية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تقف عليها دولة الوحدة ..وكذا الوضع المحيط باليمن عربياً ودوليا والمتغيرات الكبيرة والسريعة التي تعمل اليوم على قهر كوكبنا ، والترابط الوثيق بين كل الهموم الوطنية والقومية والدولية ، فتطورت من خلال تلك النظرة للقضايا الحياتية بصورة اكثر شمولاً ..وذلك لكي يتجنب برنامج البناء والاصلاح الرؤية الاحادية الجانب اوالتركيز على بعد واحد او الانضواء في زاوية اوركن مغلق لاترى من خلاله كل الابعاد الزمانية والمكانية ولاتظهر الاشياء باشكالها وصورها والوانها المختلفة .

فمهما انه رغم كل ما تحتويه حياة البشر من افكار مختلفة ورؤى متباينه ، واراء ذات جذور عقائدية متعددة ، الا اننا نحن اليمنيين ، وعلى مدى تاريخنا الحضاري ونضالاتنا المعاصرة قد استقرت على نحو عميق في عقولنا وقلوبنا ثوابت عقيدية وفكرية وسياسية واصبحت تلك الثوابت هي المبادئ والمثل والقيم العليا المشتركة لسائر الوطنيين الذين وان اختلفوا في شيء فانهم يلتقون عند هذه القواعد والاسس التي ينبغي ان تحكم حياتهم وتضبط ايقاع مسيرتهم المعاصرة .

وفي هذا القسم من البرنامج والذي يتناول المهام العامه والمباشرة للبناء والاصلاح ينبغي التنويه بأن عددا من المهام المطروحه ستاخذ طريقها الى التنفيذ عبر خطوات منسقه تسلم احداهما للاخرى ، اي البدء بالدراسة وتشكيل مجموعات وفرق العمل او بالتكليف المباشر لهذه الجهة المسئولة والمختصة للقيام بهذا العمل ومن ثم اخضاع نتائج هذه الدراسة للتطبيق والتنفيذ العملي ..كما ان عدداً من المهام تتطلب اتخاذ الاجراء المباشر في شكل اصدار قانون او قرار او تعديلات على اوضاع قائمة مؤسسية او قانونية او تنظيمية ..واخيرا فان بعض التدابير المباشرة تتطلب فقط تغيير بعض القيادات الادارية التي اضحى وجودها على رأس بعض الاجهزة هو المشكلة بحدذاتها .

١- بناء الدولة : -

١/١ سلطة الدولة

تعبر سلطة الدولة عن هوية النظام السياسي والاجتماعي ولذا فان الاصلاح لاوضاعها واعادة بنائها ينبغي ان يأخذ بعدا ذاتية متكاملة اي ان يخضع لدراسة شاملة لكل الجوانب المؤسسية والقانونية مستفيدة من كل التجارب المعاصرة في نظم الحكم وتركيب سلطة الدولة ، ومستمدة من خبرة الشعب اليمني وتقاليده الاسلامية ، وخصوصيات الوضع والمرحلة التاريخية التي تمر بها اليمن وذلك للوصول الى :

أ- اعادة صياغة أسس بناء سلطة الدولة وعلاقات مكوناتها المختلفة «التشريعية / التنفيذية /القضائية » وعلى قاعدة الفصل الواضح بين السلطات .

ب - وضع المبادىء والقواعد لترسيخ تقاليد وطنية اكثر تماسكاً وثباتاً لسير عملية الممارسة الديمقراطية باعتبارها اساس النظام السياسي والاجتماعي للدولة والقائم على :-

- التعددية السياسية والحزبية

- التداول السلمي للسلطة .

وعلى قاعدة تأكيد المصالح العليا للشعب اليمني وصيانة دولته الواحدة ونظامه الجمهوري وسيادته ووحدته الوطنية .

ولتنفيذ هذه المهمة ..لابد من تشكيل فريق عمل يتولى القيام بهذه الدراسة خلال ما تبقى من المرحلة الانتقالية .

٢/١ الوضع المؤسسي

ونظراً لما اكتنف تركيب الاجهزة والمؤسسات من عملية تجميع كمي أدى الى ترهل الهيكل المؤسسي وخلق اشكال هرمية غير منسقه وتشكيلات سوف يؤدي بقاؤها الى صعوبة التحكم في تسييرها مستقبلاً ، فانه لابد من القيام ببعض الاصلاحات المؤسسية في اطار الدستور ، وخلال المرحلة الانتقالية وتشكل في ذات الوقت مدخلاً للاصلاح المؤسسي ، وتمهيداً موضوعياً وضروريا له وذلك باتجاه ما يلي :- وضع لوائح تفصيلية وتنفيذية لضبط العلاقة بين مختلف مكونات السلطة .

ب - تقليص قوام مجلس الوزراء من خلال اعادة النظر في تشكيل بعض الوزارت باتجاه دمجها لتحقيق تركيز وتكامل المهام .

جـ - اعادة النظر في الانظمة الهيكلية بهدف تقليص بعض المكونات في الهرم الاداري للوزارات ، والهيئات ، والمؤسسات ، والمصالح الحكومية .

د - تعزيز الادارة المحلية في المحافظات بالقيادات والكوادر التي ستفيض من خلال اعادة هيكلة المرافق المركزية مع الاحتفاظ بكامل الحقوق المكتسبة لهم بل وتحفيزهم للانتقال هـ -تطبيق نظام التقاعد وفق القواعد القانونية والنظامية ليعطي ذلك فرص تجديد القيادات والكوادر ورفع مستوى الفاعلية في اداء الوظيفة .

٣/١ معالجة التدخلات في شئون السلطة التنفيذية :

أ - ان اساس ممارسة السلطة هو الاعتماد الكامل على تطبيق القواعد الدستورية والقانونية وهذا يعني ابعاد التأثيرات والتدخلات والحزبية ،والنقابية ، والعشائرية ،والشخصية » في الشئون التنفيذية لاجهزة الدولة المركزية ، والمحلية ويترتب على ذلك : -

- ممارسة السلطة من خلا ل قنواتها الرسمية .

- تفعيل المجالس المحلية المنتخبة .

- وضع قواعد لطريقة طرح قضايا الدوائر الانتخابية من قبل اعضاء مجلس النواب والمجالس المحلية على الدوائر الرسمية .

ب - تقنين حقوق وواجبات المنظمات النقابية والمهنية ، وذلك : -

- لمنع التد خل في شئون الاداره .

- ايجاد صيغة متطوره لجعل العمل النقابي يسهم بفاعلية في التنمية .

- ضمان علاقة سليمة بين اطراف العمل لما فيه تطوير العملية الانتاجية ، ويتحدد الجهاز هذه المهمة في الوصول الى تصور موحد ينعكس في قوانين ولوائح - خلال هذا العام .

٤/١٠ تنظيم السلطة المحلية : -

يستهدف اصلاح السلطة المحلية الوصول الى ما يلي :

أ - تغيير العلاقة القائمة بين السلطة المركزية ، والسلطة المحلية ، وذلك باتجاه ، التحول التدريجي من نظام الادارة المركزية الى اللامركزية الادارية وصولا الى توفير الشروط الموضوعية والذاتية لتأسيس نظام الحكم المحلي في المحافظات .

ب - في المرحلة الانتقالية ..يتعين انجاز المهام التالية :

- اعداد اللائحة التنفيذية لقانون الادارة المحلية .

- اجراء الانتخابات للمجالس المحلية في ضوء القانون .

-تحقيق تواجد اجهزة الدولة في جميع مديريات الجمهورية وتعزيز الاجهزة المحلية بالامكانيات المادية والبشرية بما يتلاءم وبسط نفوذ الدولة الفعال .

-انجاز تعيينات الوظائف القيادية «محافظين /مأمورين

-ازالة آثار التشطير واعادة التقسيم الاداري للجمهورية .

-وضع الميزانيات المستقلة للمحافظات اعتباراً من عام ١٩٩٣م وتمهيدا لذلك تحدد المخصصات المالية للمحافظات في اطار الموازنة لعام ١٩٩٢م في جانبي الانفاق الجاري والمشاريع الخدمية المحلية .

-وضع نظام مرن لتفويض السلطة في الشئون المحليه

٥/١ القوانين والتشريعات :

ومعظم المهام ..ينبغي ان يتم انجازها في المرحلة الانتقالية : -

أ - مواصلة العمل على انجاز واستكمال القوانين الموحدة للجمهورية والازالة النهائية للقوانين الشطرية .

- يتبع -

تواصل صحيفة « صوت العمال » ، نشر مشروع البرنامج الوطني للبناء والاصلاح الشامل .. المقدم الى مجلس النواب في دورته الحالية .. وفيما يلي الجزء الثاني من المشروع .

الانتاج والتوزيع والخدمات ، واخيرا فان الاتجاه الثالث يضع الامر في اطاره التاريخي والموضوعي ، اي على قاعدة مدى توفر العوامل الذاتية والموضوعية التي ينبغي ان تراعى تحديد المهام والوظائف الاقتصادية بين القطاع العام والخاص .. وينبغي الاعتراف ان هذه الاشكالية مازالت قائمة وتتنوع الافكار والمفاهيم حولها ، ولابد من تحديد موقف موضوعي منها.

٤/٧ التعليم (العام / الجامعي) والثقافة الوطنية :

تبرز مشكلات التعليم والثقافة الوطنية كاحد المجالات التي ينبغي ان يتوجه اليها برنامج البناء والاصلاح ، ذلك لان المجتمعات البشرية لا تتميز عن غيرها تميزا واضحا الا بما تكتنزه من تراث اصيل، ومن معارف جديدة ومتجددة ، ومن تنوع في الثقافات وقدرة على خلق الصلات الثقافية والمعرفية مع الامم والشعوب الاخرى وتتعصب اليوم على نحو اكثر الحاحا اهمية حل المشكلات التالية:-

أ- الأمية :-

انه من العيب بقاء نسبة كبيرة من ابناء الشعب يفتقدون الى نعمة القراءة والكتابة ، لا سيما وان احد مقومات المجتمع الديمقراطي ان يتمتع جميع الافراد بالحقوق المتساوية في التعليم وبالحد الادنى من القدرة على تمييز الاشياء والافكار لكي يكون تعرفهم تجاهها تعرفا حرا وبارادتهم الكاملة .. ان بقاء الامية يعني بقاء التخلف وقلة الوعي وشيوع الاستغلال الانساني والاستلاب ، وتدني المشاركة الشعبية وضعف الانتاجية.

ب - النظام التعليمي :

وتمثل مشكلة التعليم في الازدواجية التي هي ليست من نتائج الاوضاع الشطرية فحسب ، بل ايضا من تعدد النظام التعليمي في شقيه، المؤسسي والمنهاجي، ومن المنطقي ان غياب الوحدة في المؤسسات والمناهج والسلم التعليمي سينتج عنه في نفس الوقت غياب لوحدة النفس اليمني الذي سيعاني من هذه المناهج والوسائل والطرق التعليمية مما سيهدد وحدته الفكرية والمعرفية الاساسية وخصوصا في نسق التعليم الاساسي والعام .. الامر الذي سينعكس بشكل خطير على الوحدة الوطنية لابناء الشعب الواحد ، ويضعف القدرة الوطنية على تحقيق البناء المتماسك للدولة والمجتمع والاسرة.

وتعاني الاوضاع التربوية والتعليمية ايضا من المشكلات التالية:-

-ضعف اعداد المعلم اليمني كما ونوعا.--

عدم توفر الكتاب والوسائل التعليمية الاخرى.

ضعف الادارة التعليمية والمدرسية.

تسرب الطلاب.

الضعف النوعي في مخرجات التعليم العام والجامعي.

- عدم الربط بين مخرجات التعليم العام والجامعي ، ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

-ضعف الاندماج بين الجامعة والمجتمع.

ج - الثقافة الوطنية واشكالية الاصالة والمعاصرة :

وتظهر هذه المسألة جلية عند التعرض لمفهوم الثقافة الوطنية والباسها لبوسا فكرية ونظرية ذات مشارب شتى ، وتسود في بعض الاحيان توترات حول تحديد المفاهيم حيال الثقافة الوطنية ومعنى التأصيل والمعاصرة.. ولابد لنا ونحن نعيش في هذا العقد الاخير من القرن العشرين من ان نستوعب طبيعة هذه المشكلة بالنظر الى القاعدة الضخمة من المعلومات والتدفقات المعرفية التي تطرنا بها وسائل التثقيف والاعلام الاخرى لاسيما وان عالمنا اصبح صغيرا وتقربه من بعض شبكات التلفاز العالمي التي ستصبح قنواته متاحة للبث والالتقاط في كل منزل.

ان احدا لا يستطيع ان يتعامل مع هذه الحقائق الجديدة في عالمنا كما كان نظام الائمة يتعامل معها بل لابد من المواءمه بين تحصين مجتمعنا تحصينا عقلانيا ووجدانيا بعقيدته الاسلامية ، وتهيئته في ذات الوقت لقبول الثقافات الاخرى بروح علمية ووعي سليم وتوازن عقلي ونفسي يتيه حالات الارتباك الذهني والجمود والانفلات غير المتوازن.

ان معالجه هذه المشكلة مسئولية وطنية شاملة تقع على الدولة والمؤسسات السياسية والاجتماعية والشعبية.

الفصل الثالث
الاسس والثوابت والاهداف العامة

ينطلق الاتجاه الفكري والسياسي والمنهاجي للبناء والاصلاح من الاسس والثوابت العامة التي تمثل جملة المبادىء التي استقرت في عقل ووجدان الشعب ، المفجر الاول للثورة اليمنية والمدافع عنها والحريص على التمسك بعقيدته الاسلامية الغراء والشريعة السمحاء والذود عن نظامه الجمهوري وتأمين طابعها الوطني الديمقراطي تأييدا للبعد الحضاري والانساني للثورة .. ذلك ان الثوابت هي المنطلق الحقيقي لاي عمل يستهدف الاصلاح وتقويم الاعوجاج في العمل والسلوك فاي خطوة نحو البناء والاصلاح لا تنطلق من اسس وركائز فكرية وسياسية ومنهاجية ثابتة تكون معرضة للنكوص والتردي بسبب فقدان قوة الدفع المعنوية والروحية الناجمة عن ضعف الايمان بالثوابت او التشوش الفكري والمراوحه ، وعدم الثبات في الموقف السياسي والعملي .

ان برنامة البناء والاصلاح الذي يغطي جملة الموضوعات السياسية والاقتصادية والادارية والثقافية .. لابد وان ينطلق من اسس وثوابت تكون مرتكزا لرسم الاتجاهات العامة وقاعدة صلبة للتحرك نحو العمل الجدي الناقد الى اعماق الواقع والملبي للاهداف والغايات التي تسعى اليها جموع الشعب المتطلعون للحريه والديمقراطيه والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية الشاملة ، والى سيادة القانون وثبات التشريع واستقرار العلاقات الاجتماعية والمعاملات بين الناس .

الحاكمية والفكر السياسي الاسلامي

٩

القى الدكتور ابوبكر السقاف المفكر اليمني المعروف محاضرة بفرع اتحاد الادباء والكتاب اليمنيين بعدن .. تناولت موضوع الحاكمية والفكر السياسي الاسلامي ، ولاهمية المحاضرة فقد رأت صوت العمال وفي ضوء التنسيق مع مجلة (قضايا العصر) ان تتولى صوت العمال ، نشر النص الكامل لهذه المحاضره والنقاشات التي دارت حول القضايا التي اثارتها المحاضرة في حلقات على ان تتولى مجلة قضايا العصر نشر النص الكامل في احد اعدادها القادمه .. وفيما يلي تنشر صوت العمال الحلقة التاسعة من المحاضره :

د. أبوبكر السقاف

لو اخذنا قطب او المازني الذي قدم مجموعة كبيرة : الازارقه ، الصفريه الاباضيه وكل اشكالهم التي خرجت منهم نجد الصلة بالبداوة ولكنهم في منطقة متحضرة منطقة الامصار ، هذا في رايي يعود الى فكرة الوسط من جديد ايضا ، والتي هي ان هذه المجتمعات العربية الاسلامية مجتمعات مدينية او حضرية لكنها على مشارف الصحراء ، بعيداً عن الشطحات واقترابا من الواقع يجب علينا أن نحدد أهدافنا التي تتماشى وظروف وطننا الذي يعيش أغلب أبنائه في هوة سحيقة من الجهل والتبعية ، وهي أمراض يجب علينا علم تجاهلها اوغض الطرف عنها .. يجب علينا ان نعلن عن طبيعة امراضنا وان نحلل العلل التي يرج بها مجتمعنا حتى نتمكن من توصيف العلاج الناجع ..

وبداية يجب ان نقتنع جميعا بأن علة العلل التي نعاني منها هي الفردية المزاجية في اتخاذ القرارات وصياغتها وتنفيذها ..واذا ما نحن اقتنعنا بذلك فتكون بداية الطريق الى الاصلاح هي في صياغة اسلوب جديد بالنسبة لنا نحن اليمنيين ..ان البداية يجب ان تكون في اقناع الحاكم قبل المحكوم بأهمية الوثيقة الدستورية التي اقرت باستفتاء شعبي عام ..

ان الاهداف التي يجب ان نسعى إليها جميعا في هذه المرحلة يجب الاتذهب بعيداً في طموحاتها ويجب حصرها في الاطار العملي ،وليس في ذلك جمود في الرؤية او تهرب من مواجهة المصاعب او تخوف من مجابهتها بالحجة والرأى الرزينين.. ولكن يجب علينا الاعتراف بأن مجتمعنا اليمني مازال يعيش في بؤرة عميقة من التخلف الفكري والاجتماعي تجعل من الصعب على افراده الافلات من براثن المسيطرين على أرزاقهم بل وحياتهم ..

ومن الحكمة في هذه المرحلة التركيز على الاسس التي ستنظم حياة المجتمع وأسلوب عمله بعد سنوات طويلة من الفردية والمزاجية والشللية :

اولا :

العمل على ترسيخ مبدأ الاحتكام الى الدستور والعمل على ترسيخ قناعة الحاكم قبل المحكوم بحتمية الالتجاء إلى هذه الوثيقة صوناً لحياة المواطن وكرامته وأمنه ،وتثبيتاً لمبدأ الشرعية الدستورية التي تستمد نصوصها من كتاب الله وسنة رسوله والحرص على مصالح المواطنين عامة .

لقد اثبتت التجارب التي مرت على بلادنا ان تهرب الحاكم من العمل بنصوص الدستور واستمرائه لهذا الامر وإيقاف العمل بنصوصه دون رادع أو معارض ..ان ذلك قد قاد الى انتهاك كل القيم التى يجب ان تحكم المجتمع وتقود عملية قائده ..ومما زاد من فداحة الامر أن بعضاً ممن يعتبرون في عداد المثقفين اليمنيين كانوا في مقدمة المؤيدين والمهللين للعبث بهذه الوثيقة ، وكان ذلك حرصا على مناصبهم الرفيعة المرموقة .

وخلاصة الامر ان قناعة الحكم بداية باهمية هذه الوثيقة وضرورة صيانتها وعدم العبث بها من خلال إعلانات دستورية او تعديلات لنصوصه بما يتناسب ورغبة الحاكم ، كما حدث في بلادنا في الفترة الماضية ..ان ذلك كله سيؤدي الى ترسيخ علاقة سليمة بين الحاكم والمواطن تقوم على اساس المصلحة المشتركة لاعلى اساس التعامل اليومي الذي يجعل العلاقة محكومة بعوامل القوة الذاتية لكل طرف ، حتى اذا ما سنحت الفرصة لاحد الطرفين لنقضها فإنه لن يتوانى عن ذلك .

ان تثبيت مبدأ الشرعية الدستورية ليس قولاً يقال ويكتفى به ، بل هو عمل يحتاج الى ممارسته ومراقبة نصوصه بعيداً عن الخوف والمجاملة والاهواء فذلك هو السبيل الوحيد لخلق علاقة متوازنة داخل المجتمع وبين مؤسساته المختلفة .

ثانياً :

يجب التركيز على إبراز مكامن الاخطاء في مجمل مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ..

إن واقعنا اليمني مبني على اساس المجاملات الشخصية والانتماءات القبلية والطائفية ..وقد طغى هذا الواقع على ماعداه من ضرورات الثواب والعقاب ، وجعل مؤسسات الدولة الهشة أطلا لاتمارس عملها و نتج عن ذلك حالة من انعدام الوزن والشلل الاداري والفساد المالي وطغيان كل القيم الفاسدة على مجمل الحركة داخل المجتمع اليمني ..

وعلينا ان نعترف ان مشكلة المشاكل في هذا المجال هي الاسلوب الذي يتخلفيه القرار ..

لقد ارتجلت اغلب القرارت وطغت عليها المزاجية والفردية في صياغتها ومنهاج صنعها .. ولسنا في مجال تعديد الامثلة على مثل هذه القرارات ، ولكن يكفي ان نتذكر قرارات تكوين الوزارات والغائها ثم إعادتها ثم إلغائها ..ان عملا كهذا لايمكن أن يكون نتاجاً لدراسة وتمحيص واستطلاع لاراء اصحاب الشأن مسئولين ومواطنين ..ويشير قرار مثل هذا الى مدى الارتجالية التي تتخذ فيها القرارات وتسن فيها القوانين ..

إننا لاندعو ولانستطيع ان نحلم بدولة مثالية ، ولكن اقصى ما نتمناه ونحن البلد النامي الفقير ان نعمل على التروي والتأني في صياغة امور حياتنا .. لقد اصبح الجسد اليمني نحيلا من كثرة التجارب التي مر بها دون مردود سوى الحسرة والارتباك والاحباط ..

وكما نعلم اننا غير قادرين على اجتياز المصاعب والعراقيل دفعة واحدة إلا إننا نشك في الرغبة او الجدية لتجاوزها ..

ثالثا :

ان مبدأ استقلالية القضاء ليس عملاً يمكن تأجيلة او تجنب الحديث عن العراقيل الموضوعة امام تحقيقه ..

وبداية البدايات هي في رغبة الدولة في تثبيت هذا المبدأ .. لقد مرت ستةاشهر منذ صدور قانون السلطة القضائية ومنذ ذلك الحين لم نسمع عن اعادة تشكيل المحاكم عملاً بنصوص القانون الجديد ، فما هي دلالة مثل هذا التلكؤ والاهمال ..ان جميع المحاكم القائمة غير دستورية ولايعتد بأحكامها الابوجهالامر الامر الواقع ، ويمكن لمن شاء ان يمتنع عن تنفيذ احكامها او الاعتراض على هذه المحاكم امام المحكمة العليا التي اصبحت اشبه بدينا صورات العصر الحجري التي لن يكتب لنا ان نشاهدها ونحس بأثرها ..ومما يزيد المرء حسرة هو غياب مجلس النواب في متابعة امر خطير مثل هذا

إن في تثبيت مبدأ استقلالية القضاء حفاظ وحماية وطمأنينة للمواطن ، وهو ما سينعكس ايجابيا على سلوكيات التعامل بين الافراد وصيانة الاعراض وحفظ الاموال ..

وعلى الدولة ان تثبت حسن نواياها وجديتها تجاه هذا المبدأ لاستدراك ما تبقى لها من رصيد مصداقيتها الضئيل ان كان ذلك يهمها .

رابعا :

لقد مر العام الاول دون ان نسمع او نحس عن عمل جاد تجاه امر دمج القوات المسلحة .. وهو امر يدعو الى الريبة والخوف ..فمن غير المعقول ولاالمقبول ان تبقي مؤسسة بهذه الاهمية بعيدة عن إجراءات الدمج ..ومما يزيد من حيرة الانسان هو التعتيم على هذه العملية واسباب عرقلة إتمامها ..

إن إتمام الدمج سيكون عاملاً لتخفيف نفور المواطن تجاه المؤسسة وشقيقتها مؤسسة الامن .. اذ ان الممارسات التي يقوم بها نفر من افراد هذين الجهازين ادت الي نفور المواطن وتهربه من التعامل معهما او حتي الارتباط بهماما لم يكن من اصحاب المصلحة ..

ان حماية الحدود هي العمل الذي تختص به القوات المسلحة ويجب عليها الابتعاد عن كل ما يسيء الي سمعتها من إشاعات واقاويل تتناول خروج بعض قادتها عن هذه المهمة ..

ولست اريد الدخول في تفاصيل معروفة للجميع ، ولكن يجب على القيادة السياسية ان تتخذ موقفاً واضحاً تجاه هذه المؤسسة وتحديد هدفها .. والعمل على سرعة انهاء عملية الدمج التي اصبحت مؤشراً خطيراً على عدم قدرة الدولة على تنفيذ قراراتها .. ونحن على ثقة من ان قادة هذين الجهازين يسعون حثيثا لتجنب اخطاء الماضي والعمل على تجاوزها حرصاً على عدم استثارة المستفيدين من خروج هاتين المؤسستين عن مهامهما الاصلية ..

خامسا :

تبقى كلمة اخيرة حول مفهوم الدولة والمهام الملقاة على عاتقها ..

من الواضح ان مفهوم الدولة وتوزيع الادوار المناطة بمؤسساتها وتحديد مهام كل من مؤسساتها ، إن هذا المفهوم لم يتضح حتى الان .. والخطير في الامر ان هذا المفهوم ليس واضحا لدي القيادة السياسية التي يجب عليها ان تخطط وتجابه وتراقب ..لكن الواقع يدل على ان القيادة السياسية في بلادنا حملت نفسها ما لا طاقة لها به .. واصبحت تتدخل في كل صغيرة وكبيرة وصورت للناس انها صاحبة الحق الالهي في توزيع الادوار على اللاعبين حسب نظرتها ورضاها..واصبح هم القيادة هو متابعة صغائر الامورمتناسية دورها الاصلي في التخطيط والمتابعة ..

إن من واجب القيادة الترفع عن الممارسات التي تقلل من هيبتها وشأنها ..وعليها ان تكون حكماً بين السلطات ..وعليها ان تكون قادرة على المجابهة الحصينة والرصينة .. وعليها ان تكون القدوة في الممارسة اليومية لامورها .. وعليها ان تحسن الاختيار ..

لقدعمدت القيادة في محاولتها بسط سلطتها على اسلوب الرشوة بالمال والمناصب ، وعمدت على تقريب اصحاب الثقة متجاهلة اصحاب الكفاءة ممن لايصفقون ولا يؤيدون الحق الالهي .. وقد ادى هذا الى نفور الكفاءات وابتعادها وهروبها ..

ومن هنا يبدأ الحل بتوجه من القيادة السياسية بأحقية ابناء هذا الوطن بالعمل من خلال الكفاءة لامن خلال الثقة والانتماء الحزبي والقبلي ..

ان على القيادة السياسية ان ترتفع فوق الاهواء والنزوات والصغائر وتركز همها وجهدها في خدمة المجموع ، وحينها ستجد الالتفاف الوطني حول احقيتها في قيادة هذا الوطن ، دون ذلك لن يكون هناك استقرار ولاتنمية ، بل اختلال للامن وتدهور في حالة الاقتصاد وهو ما نشاهد بوادره الان والجميع يحاول إخفاء الازمة الحقيقية وتحميل اسبابها لمن لاذنب لهم مع ان الجميع يعرف السبب ولكن لا يجرؤ احد على الكلام ..

وعلينا ان نبحث في سبب الاحداث في القرن الافريقي ، ولايجب ان نعتقد اننا في منأى عما حدث هناك .. فالخلل واحد ولابد من الصدق مع النفس ومجابهة الواقع وعدم التهرب بمعاذير واسباب وهمية .

الشرعية والطموح اليماني

مصطفى نعمان

الكلام الذي نقوله لان المطلوب ليس اعادة الايات والاحاديث والوقائع وتكرارها بطريقة تربوية انما المطلوب امتصاصها من خلال منهج فكري ومعرفة وفهلتها في هـــــذا الان .. .

فمن هنا عندما ضمنت قلت الازمة الوسط بهذه الدلالة بين الحضارات اي ان هذا ينطبق بصورة على هذا المجتمع الذي لم يكن بدائيا ولم يكن ايضا مفرطا في التحضر او في الدرجة الرابعة من التحضر كما التي يقول عليها ابن خلدون انها تعني الانهيار وان الدولة فيها تشيخ وتدول ، بمعنى انها تزول ايضا .. فالاخوان الخوارج كانوا يمثلون هذا الوضع الوسط ايضا لكن باستمرار كانوا ينتقلوا ، مثلا لو شهدنا مناطق انتقالهم لم يكن الريف اطلاقا .. حاربوا في الكوفة وخرجوا وحاربوا في البصرة وحاربوا في مدن السراة في المغرب العربي ثم اتوا الى عمان ايضا في الجبل الاخضر وحاربوا في مناطق جبلية لكن فيها مدينة بالاساس .. لاحظوا الطبع العجيب لهم ، لكن طابع الجموح عندهم يلقى قبولا عند البدوي العربي بطبيعته الجامحة ايضا ويحبه للعدل ، هذا في الواقع من الحاجات الايجابية في البداوة ، حب العدل والاصرار عليه والبساطه والنقاء في التوجه نحو الهدف بطريقة مباشرة .. اما في مغالاتهم في التفسر فهم اشد مغالاة من اصحاب التكفير والهجرة في يومنا هذا وهم الحاكميون في مصر او سوريا او في المغرب العربي .. هم اشد بكثير .. مبدأ الاستعراض عندهم خطير جدا ، عندما اجتمع ثلاثة على قتل اصحاب الفتنة كما سموهم ، علي ومعاويه وعمرو بن العاص كان هذا نوع من التامر والاغتيال السياسي الخطير ، ملهب الاستعراض عندهم يعني تنفيذ الاغتيال السياسي والحكم .. هذه هي النقطة المشتركة بينهم وبين الجماعات الدينية الحديثة ، وهي الاعتماد دائما على فكرة الاغتيال وتصفية الطريق بالاغتيال وليس الاقناع وليس بالحوار اطلاقا ، فمن هذا التشبيه انا حرصت ان اقول في البداية ان هذا نسب روحي ونسب فكري < وشخصاني > اي يتعلق بالفرد وفرد انيته والتعبير الشخصي عن هذه الحقيقة ، هذا الجانب .. اما حول المجتمع قد تغير تماما والاسباب التي فيها الحاكمية غير التحكيم ، في صفتين التي نعرفها جميعا في الكتب المدرسية وفي الكتب العلمية والكتب التاريخية معروفة ، هناك كانت القضية تتلخص في اعتقادهم بان يجب ان يحكم الله بشكل مباشر ، ولكن كيف نحكم الله من خلال اشخاص .. حتى هم وقعوا في هذه الورطة .. عندما اختاروا ابا موسى الاشعري ، هذا الاختيار ، يعني ان فكرة الالوهية لاتاتي الا من خلال اجتهاد الفرد المسلم العائش بيننا فعلى الاخر ان يدعي بانه هو الذي يمثل الاسلام اكثر من هذا .. فهنا تبدأ الفتنة ، لكن عندما يكون هو نسمي والاخر نسمي لانه ليس لاحدهم فكرة مطلقة عند الشروع كما هو مكتوب في الكتاب والسنة ، انما هو اجتهاد واقتراب ابدى منه من خلال المجتمع واجتهاد واضافة ايضا كما في الحديث المشهور عن معاذ بن جبل ، اجتهدوا رايي في الاخر .. لكي لااطيل عليكم بذكر الحديث نفسه .. اذن هذا المعنى فيه حوار داخل المجتمع الاسلامي ، لكن الخوارج اول من اسس لهذه الفكرة ان الاخر كافر .. كنت ساستطرد في قضايا اخرى طبعا لنشأة الخوارج انما اثرت ان استقطعها من حديثي لكن الان ساذكر جزءا منها ، الاختلاف الحقيقي كان اول اختلاف في الاسلام على القدرة ، قدرة الانسان على اعماله هل الانسان قادر على اعماله ومسؤول عنها ؟ ومرتكب الكبيرة .. المرجئة لهم موقف والخوارج لهم موقف والمعتزلة لهم موقف اخر .. هنا ايضا بدأ الاسلام على اساس سياسي الفرق الدينية الاسلامية بدات على اساس سياسي وليس على اساس فكري فلسفي ثم يسيس بعد ذلك .. لا .. بدأت منذ البداية سياسية .. صاحب الكبيرة في النار عند الخارجي .. المرجئة ارجاوا حكمه والى يوم الدين لانهم لايعلمون شيئا .. المعتزلة بعضهم اعتزل مثل عبد الله بن عمر وغيره ، لكن البعض قالوا هو في منزلة بين المنزلين بين الكفر والايمان ، وسنؤجل القضية هذه .. لان مرتكب الكبيرة فاسق : نعم فاسق ، طيب هو كافر .. لاهو في منزلة من المنزلين .. هذه الاحكام تدل على تذبذب المجتمع الاسلامي امام القضايا الخطيرة التي عاصرها في القرن الاول للهجرة .

يتبع

غير المنطوق

احمد الصوفي

* بالامس لاتستطيع الكلام في مواجهة الفساد ولاتقوى على فتح فمك امام خصوم حياتك ولكن مع ذلك يسمعوك .. ويراقبون صمتك القوي . واليوم تصرخ بكل حبال صوتك .. وضمن تنويعات الاداء الصحفي .. والخطابي .. وتتحشرج في مقبل القات ناقدا .. شارحا .. موجها ولا احدا يسمعك . الفساد يتصالح مع نفسه ويعيش ربيع ايامه بوحدة باركها العجز والفوضى وكان الحياة الامنية والاقتصادية قد لسانها لتقول ساخرة : الوهم والزعيق لكم ولنا كل هذا الوطن .. لكم الاحلام ولنا المال .. لكم الشعارات ولنا الاستقرار لنا انتاج الوهم وعليكم تصديقه .. لنا قدرة تفصيل حياتكم وتقطيع ماضيكم وتحديد هوية مستقبلكم وعليكم تقبل نسيان ماضينا الفاسد ومجازرنا التنتة .. وفضائحنا الذائعة والمهينة .

* لقد اقل الانسان اليمني نفسه حين ارتضى الاكمة دربا له واقل نفسه مرتين حين فارق صمته البهي ... صمته الذي دفع جهاز السلطتين الى شق قميص صدره ليعرفوا مافي ضميره .. وكسر راسه حتى يطلعوا الثورة المختمرة والرفض الرابض ادواتهم واسلحتهم الفاتكة .. ومع ذلك كانوا مقيدين الى الارض التي تنقل اليهم الدبيب .. وتذيع التذمر المر في العيون .. وتصرح بالوعيد .. كانت القوة .. والاجهزة .. والمال علامات ضعف وكانت السلطة جثة ميتة تفضح جريمة تعطيل الحياة التي اقترفها رموز الامس .

* واليوم والوزراء هم ابطال الامس .. الاحزاب هي صورة النشاط السياسي الذي لايرقى الى مستوى احترام حق الاخرين بالوجود والعمل .. المؤسسات لم تبارح العطل والتفريغ الذي ولدت منه وفيه ولازلنا عند نقطة المقارنة بين الامامة والجمهورية .. وكان الامام احمد لو ظل ربع قرن في الحكم لن يستطيع تمهيد الطريق وبناء مؤسسات تحترف الابحار باعلام الدجاج والساعات السويسرية والتلفاز الياباني .. وكان الامام احمد لن يدرك ان « التطور » الملخص في تاجير الوزارات وتنظيم الاقامات الجبرية ضمن الحكومة وتقنين هدر المال العام امر صعب ادراكه .. ان اصغر امام واعتى دكتاتور .. واقبح متخلف لقادر ان يفتتح مدارس ومساجد بعدد ايام السنة طالما ان هذه المدارس بلا منهج للتربية والتعليم طالما هي هامش فراغ يد الحياة الفارغة بعناصر التيه والضياع .. طالما ان المساجد لاتعلم غير الوضوء والاقتتال بغير دين محمد « صلعم » طالما ان الحياة حرفة وابدأ الورع واجب واتقان الفتنة موهبة تتكامل مع الوزارة الفاسدة والعلم غير النافع للتنمية ضمن مناخ ديمقراطي يط لسانه قائلا : قل .. وقل .. وقل ..ونحن نفعل لنفعل وتفعل . ؟ !

وصل الشارع الى الاثنين المبكر .. طعم المرارة قبل حلاوة الوحدة .. خامره الاحساس بالياس قبل ان يعرف روعة الامل .. منذ ١٩٦٢م يرهم منجزاته التي تتخر . لو سئل المواطن البسيط ماذا تبقى من سبتمبر ؟! لاجاب ما الجديد في الوحدة التي جاءت بصيغة تابيد الفساد وتقنين الفوضى . !!

ان هذا الشعب الذي يئن ويفكر بصوت مسموع قبل ان يتعلم فن التفكير وينضج فن الصمت التي تحولت الى ثورة غضة التف عليها اعداءها سياسيا في ١٩٦٨م ... يترك نهجه المندفع وسليقته الطيبة خوف منه عليه ان يضيع وحدته الجرارا وراء من حققها ليمحقها بحجة حمايتها ... اقول لهؤلاء :

- عودوا الى الصف الجميل ... الى اختمار الروح ... الى صيحات تضج في الضمائر ولكنها تحفر لنفسها صورة وطن جديد يتجاوز فيه القادرون على الحياة او القول لهم : عودوا الى الصوت ... ورتبوا افكاركم : اي دولة تريدون .. اي نظام تحكمون ... عن اي حقوق تدافعون ... وبمن ستشيدون الوطن الجديد . ؟ ؟

نداء الى رئيس وأعضاء مجلس الرئاسة

احمد محمد سيف

على ضوء اقراركم لقانون الاحزاب ، والذي حضي بمناقشات مستفيضه من قبلكم ، وتضمن التأكيد على ضرورة ابتعاد الاحزاب عن الاستقطاب ، في اطار المؤسسات العسكريه والامنيه ، ضماناً للحفاظ على استقلالية هذه المؤسسات ، تحييدها ، بعيداً عن اي خلافات اوصراعات ، قد تنشأبين الاحزاب ، على اعتباران المهام المناطه بهذه المؤسسات ،ذات طبيعه سياديه ، وعامه ، تخص عموم الوطن والمواطنين جميعاً .واستكمالاً لهذه المناقشات ، ارى ان يحضى قانون شروط الخدمه في المؤسسات العسكريه والامنيه ، بأهميه خاصة ،وذلك لان المشكله القائمه حالياً امام هذه المؤسسات ، تتمثل في بروز بعض الممارسات المعبره عن تغليب نازع الولاء للقبيله ، على الولاء للمهام العامه ، ومثل هذا السلوك يعد اكثر خطورة ، وتخلفاً واكثر ضيقاً ، من تعدد الولاءات على اساس الانتماءات الحزبيه .

ان الانتماء لقبيلة ما ، لا يعد عيباً ، وليس بنقيصه ، فوجود العلاقات القبليه ، يعبر عن شكل من اشكال تطور المجتمع ، والمطلوب العمل بوعي ، لتجاوز هذا الشكل الى مستويات ارقى ، واكثر تطوراً ..بما يخدم مصلحة الوطن والمواطنين جميعاً . وذلك من خلال تكثيف العمل السياسي والجماهيري المنظم بين اوساط جميع افراد فئات الشعب ، ودعم تواجد هيئات ومؤسسات الدولة في عموم مناطق الوطن او تثبيت مبدأ سيادة القانون على الجميع وبدون تمييز ، وجلب اهتمامات المواطنين للمساهمة بفعاليه في تنفيذ برامج التنميه ، واقامة المشاريع الخدماتية المختلفة .

وكمساهمه في النقاش الذي سيدور حول قانون شروط الخدمه في المؤسسات العسكريه والامنيه ، اود تسجيل المقترحات التالية :

١- حث الجهات المختصه بالاسراع في عملية استكمال دمج هذه المؤسسات ، على المستويات وفي مختلف المواقع

٢-ان يخضع الانتساب لهذه المؤسسات لشروط ومقاييس محدده وموحده ، تعتمد في الاساس على المواصفات الشخصيه ، بعيداً عن المقاييس المتخلفة كالانحدار العائلي ، اوالسلالي ، اوالطائفي ، او الوساطات .على اعتبار ان الوطن للجميع والكل مسؤول عن خدمته وحمايته .

٣- منح الافراد المنتسبين لهذه المؤسسات حقوقهم كاملة ، وفقاً لخصوصية المهام المناطة بهم ، وربط هذه الحقوق بلوائح مفسره للقانون ، لكي يتم التعامل معها ، على اساس انها حق ..

وليست هبة او منحه تخضع لمزاج القائد ، وفي نفس الوقت لابد من التشديد على عملية الضبط والربط العسكري ، والتطبيق الحازم لمبدأ المحاسبة .

ان الجندي يجب ان يطمئن بانه سيحصل على حقوقه كاملة ، وفي نفس الوقت لابد ان يدرك ان مؤسسته قادرة على محاسبته وحمايته ، بعيداً عن تأثير وتدخل قبيلته او اي وساطات اخرى .

٤- اقرار الزامية منهم في سن التقاعد ، وربط عملية تجاوز الفتره المحدده للتقاعد بشروط يجب ان يتضمنها القانون .

٥- اخضاع التأهيل في الكليات والخارج لبرنامج استراتيجي يهدف الوصول الي تحديث هذه المؤسسات ، بالتدريج ، وبما يواكب المستجدات في هذا المجال ، على الصعيدين الاقليمي والدولي .

في سرك

« الغش » ب ٢٠ ريال فقط

انتشرت هذا العام عمليات الغش في الامتحانات بصورة لم تعهدها السنوات السابقة ، وامتدت تاثيراتها على مستويات القبول في الجامعات وفي الحصول على منح خارجية بسبب عدم اعتماد الدرجات كوسيلة لذلك .

اخر ماتبين في عمليات الغش هو وجود اتفاقات في بعض اللجان بين الملاحظين والطلاب تقضي بدفع عشرين ريالا لكل ملاحظ من اي طالب كي يسمح له بالغش وحدث ذلك في احد معاهد المعلمين وفي امتحانات الدبلوم ، الموجودين في احدى المحافظات تابين الامانة والمسؤولية ؟

« حكومة » .. قطاع خاص

اوصل مواطنو احدى القرى في < حبيمه سفلى > بمحافظة تعز المياه الى قريتهم ، فعمل الشيخ على ان يكون الماء لبيته وقطعه على القرية لاعتراض المواطنين عليه .

المواطنون يقولون ان الشيخ المذكور يعتبر نفسه هو الحكومة والحاكم وهو المتنفذ بحكم كثرة امواله وان المواطنين تقيد ارجلهم حتى اليوم خلافا للقانون والذي يقرأون ويسمعون عنه في الصحف ووسائل الاعلام فقط .

كما ان مواطنين اودعوا السجن المركزي بامر منه ويقولون ان هناك العجب العجاب من تصرفات مثيرة للشيخ المذكور .

الشرطة تفرج عن عامل محتجز في دكان

احتجز صاحب احد المحلات في تعز عاملا لديه في داخل المحل ، واغلق عليه الابواب ، ولم يتم الافراج عنه الا بعد تدخل النيابة والشرطة على ضوء بلاغ مقدم ، بعد ست ساعات من الاحتجاز .

وكان مدير امن اللواء قد اعطى تعليماته باخراج المواطن وانقاذه وكسر اقفال المحل لهذا الغرض فيما تم احتجاز صاحب المحل والتحقيق معه في النيابة العامة .

طلاب مسئولون بسبب « المعاهد » !!

فصل العديد من طلاب < معهد الجبر > بتعز بعد انقضاء نصف العام الدراسي كما ورفضت ادارة المعهد عودتهم بسبب رفضهم الانتماء السياسي لاحد الاحزاب المتطرفة .

الطلاب يحملون المسؤولية وزير التربية والتعليم ، وما قد سيؤثر هذا الموقف على مستقبلهم .

الجدير بالذكر ان المعاهدالعلمية شهدت فصل العديد من الطلاب بسبب انتماءاتهم السياسية المخالفة لانتماءات مسؤولي هذه المعاهد .

وصلت رسائلكم

وشكرا
هيئة التحرير

اعداد : فاطمه محمد محمد

كلمة المحررة

مخاوف نسائيه :

« تصوري وانت امرأة غير متعلمه ولا عامله وتجدين نفسك واولادك مرميه على الرصيف ، الزوج آل اليه (البيت) بعد ان طلقك ، ورمي بالاولاد في وجهك لانه لايريد اعالتهم وليس لديه استعداد لتربيتهم ، خاصه وانه سوف يأتي بزوجه جديده والاهل اذا قبلوك انت ، فلن يقبلوا اولادك في ظل ازمة السكن وغلاء المعيشه ..» .

« تصوري وانت واولادك تجلسون في تلك « الشقه » التي لاتزيد عن (مخزن وداره) وقد فاجأك زوجك بزوجة جديده يجدد بها شبابه ..» .

وتصوري حالك وانت قد بلغت بك استحالة العيش مع (زوجك) ذروتها واصبح محتما عليكما الفراق رغم انه «ابغض الحلال الى الله الطلاق» ومع هذا تجدين نفسك قد سلبت كل شيء البيت والاولاد ..» ..

وتصوري حالك وقد انفقت من العمر اجمل سنواته تعملين وتكدحين طوال النهار في العمل من اجل رفع المستوى المعيشي للاسرة ومواجهة اعباء الحياة ، وفي المنزل من اجل توفير الراحة للزوج والاولاد ، وبعد هذا يصبح مستقبلك مرهونا بكلمة من (الرجل) ان شاء سرحك بمعروف وان شاء تركك (كدار الوقف) ..

و « تصوري .. وتصوري .. وتصوري .. » حتى كاد راسي ينفجر وانا استمع الى هذه التصورات (الكوابيس) من نساء شتى في (عدن) هذه الايام ..

كل ذلك مبعثه الشبح الذي بات يسكن كل امرأة ، وكل اسرة منذ بدأ الحديث عن مشروع قانون الاحوال الشخصيه الذي سيقدم لمجلس النواب قريبا لمناقشته والمصادقه عليه ..

ولا ابالغ اذا قلت ان الغضبه جم شديده خاصه اذا كان الامر يتعلق (بالحضانه) و (مسكن الزوجيه) .. لقد قالت لي احدى النساء .. « من قال انه ليس هناك من هو متضرر من الوحده اليمنيه .. انني كامرأة اعلن عن تضرري منها ، اما كفاهم انهم استطوا (قانون الاسرة ، وقلنا يريدوا يتزوجوا (مثنى وثلاث ورباع) .. فليكن اذا كان باستطاعتهم فتح (بيوت) واعالة (عدد من الاسر) لكن ان يطلعوا علينا بقانون يسلبونا فيه الحضانه ، ومنزل الزوجيه) والعمل (بالنشوز) .. الخ مما حرمه الله والشرع وكل مايت للانسانيه بصله .. ؟»

قلت لها من قال لك كل هذا ؟! اجابتني «قانون الاحوال الشخصيه » اما قرأتيه ؟! اجبتها : ليس بعد !!

كل اكتبته اعلاه ، صدقوني انه لم يزعجني ، بقدر ما اسعدني .. وقد تقولون .. لماذا ؟! اجيبكم : « لاول مرة ارى المرأة في بلدي تناقش .. وتتحدث وتستنكر ، وترفض ، وتقبل ، وتثور وتغضب .. في اهم قضية مصيريه يتوقف عليها المستقبل كله ..

لم تعد ذاك المتلقي لقرارات السلطه ولا تلك السلبيه التي تعودت ان يفكر (الرفاق بدلا عنها ..

هل صدق المثل الذي يقول : « لاتحرق النار الا رجل واطيها » ؟!..

فلتكن اذن نارا وجحيما ايامنا التي ستأتي .. لاننا نؤمن انه من النار تستمد النور ..

انتبهو ! ايها السادة .. فالمرأة اليمنيه ستدخل منعطفا جديدا والمعركة ليست معركتها ، بل معركة المجتمع كله .. معركة البقاء والتقدم ..

همسة

(الحبيشي) و (الضالع) !

رغم الوضع المأساوي الذي تعيشه مدينة (الضالع) منذ شهرين وحتى الآن من جراء انقطاع المياه عليها ، والسبب كما يقال : « سقوط جهاز الدفع (البمب) و (الانابيب) التابعه له الى داخل البئر الوحيده التي تمون المدينه وضواحيها بالماء » ..

ورغم ان هذا الوضع على بساطه حله ، قد وقف امامه مسؤولونا من اعلى قمة في السلطه الى اصغر موظف في ادارة المياه بالمديريه ، فأنه قد غدا للمواطنين مسألة (حياة او موت) ..

نقول : ورغم ذلك فحتى اللحظه لم يكلف النائب (احمد الحبيشي) نفسه عناء النزول الى هذه (المدينه) التي هي دائرته الانتخابيه وهو ممثلها (بالبرلمان) . اي (صوتها) في المجلس الذي يرسم سياسة البلاد ، ويقرر مصير العباد ..

ومع علمنا المسبق انه ليس بيد (الحبيشي) شيء ولابيد (مجلس النواب) شيء ، فأن المواطنين لايطمعون باكثر من طرح همهم على المجلس ولو من باب (اللث والعجن الذي يتكرر على مسامعنا كل يوم ..

احد الجهاء علق على دهشتي من هذا الموقف فقال : الم تفهمها بعد .. رحم الله زمان حين كان (الحبيشي) يتهامى دوما بأنه ممثل (الضالع) في (مجلس الشعب) ، بل وكان يعتبرها (حصانة) اشد واقوى واكبر من الحصانه البرلمانيه ، اما اليوم فالامر آخر .. رحم الله زمانكم ..»

ويقنعني ان هذا الحبيث لم يخطيء ولم يصب في قوله .

لكنني مع هذا اقول لكم جميعا :

ان (الضالع) التي اعطت كثيرا وصبرت طويلا وتحملت اطول ، واثرت على نفسها ربع قرن من عمر الاستقلال ، وكابدت ، وقدمت كل شيء (المال والبنون) ، تحتضر اليوم تكابد (الموت) ، والجميع ينظر اليها بين شامت ومشفق ، دون تلمس موقفا ايجابيا واحدا ولكن اذا كان ابناؤها تنكروا لها في السلطه اكثر من الهم على القلب ، فماذا عسانا ننتظر من الآخرين ؟!

هموم قضايا شكاوى

توجيهات من الرئيس وحتى الوزير ولكنها ترفض !!

يحمل المواطن / سالم محضار / توجيهات صارمه وحازمه من الجهات التاليه : (رئيس مجلس الرئاسه ، رئيس مجلس النواب ، رئيس مجلس الوزراء ، وزير الداخليه ..

جميعها تطلب من الجهات المختصه تنفيذ الحكم القضائي الذي حصل عليه المواطن من محكمه شمال صنعاء (محكمه استئناف ضد غريمه (شركة ومؤسسة المحضار) وضميتهم (الشقاع) الملزم باحضار غرماء المدعي ، او تسديد المبلغ المطلوب منهم بحكم قضائي .

وآخر امر حصل عليه المواطن كان من الاخ وزير الداخليه ويتضمن تنفيذ الحكم او حبس الضمين ولكن الذي حصل ان اجهزة التنفيذقامت بسجن المدعي والضمين ، وفوجيء المدعي انه تم الافراج عن الضمين (الشقاع) منتصف الليل ، بينما ظل هو في السجن ، بل ووصل الامر ان رئيس المحكمه الغربيه قام باصدار حكم ضد المواطن ، وقد رفض من قبل مجكمه الاستئناف (بصنعاء) ..

ان هذا المواطن الطاعن في السن يقول : انني لا استطيع مواجهة هؤلاء الناس فهم لهم اموالهم ونفوذهم ، ويبدو انهم اقوى من الرئيس وحكومته .. وهل يعقل ان يذهب (شقا عمري) هباء ؟!

سالم المحضار واولاده

نداء عاجل الى وزيرالعدل ، والنائب العام !!

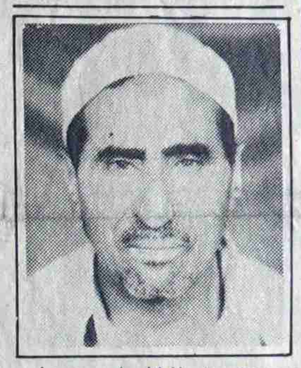

* جاء المواطن احمد علي عبدالجبار حاملاً وثائق قضيته التي بدأت عام ١٩٨١م حين تعرض محله التجاري الكائن امام وزارة التربيه والتعليم بصنعاءلحادث اعتداء بالسرقه على مئات من ساعات نوع رادو ..

*باشر البحث الجنائي باجراء التحريات لكشف الجناه بيد انه عجز عن القبض عليهم وقيدت القضيه ضد مجهول ..

* بعد عامين اكتشف المجني عليه ان ساعاته المسروقه تباع في محلين تجاريين في صنعاء وتعز وتأكد اكثرحين قام بشراء ساعه رادو بقيمة الفين وخمس مئة ريال في الوقت الذي قيمتها ٧ الف ريال . وابلغ البحث الجنائي الذي قام بدوره بحجز الساعات والقبض على صاحبي المحلين (صنعاء وتعز) وعند التحقيق اعترفا انهما اشتراها من شخصين ذكرا اسميهما والقي القبض عليهما ..

* افاد الشخصان عند التحقيق انهما سرقا الساعات من محل تجاري في السعوديه واحضر احدهما جواز سفر مزور يبين تاريخ المغادره لمطار جده يوم ٧ اكتوبر والوصول الى مطار تعز يوم ١٥ اكتوبر ، (استغرقت رحلته من جده الى تعز قرابة ثمانيه ايام بالطائره)

* سلمت اجهزة البحث الجناة والساعات وجواز السفر الى نيابه لواء

صنعاء التي واصلت التحقيقات وما طلت قبل اتخاذ الاجراءات وصادف ان مات احد اللصوص في الحبس وابقي الاخر في السجن مع اطلاق صاحبي المحلين ، وبعد فترة طويله قررت نيابة لواء صنعاء حفظ القضية لان المتهم توفي بالسجن وبوفاته تنتهي الدعوة الجزائيه ..

* في عهد دولة الوحده بطرق المجني عليه ابواب عدالتكم وتضم صوته الى صوته الذي تحجر وهو يصرخ بحثا عن العدالة اعواما تصل الى العقد .. والسبب تورط عناصر في القضاء مع اللصوص ويقومون بتحريف وتشويه وجه القضاء والعداله والتستر على الجناة بدعم من التاجرين اللذين قاما بشراء الساعات المسروقه وقد عرض على المجني عليه (من التاجرين) مبلغ من المال كي يتنازل عن حقه ..

ملحوظه : المجني عليه وضع بين يدي الصحيفة وثائق تؤكد زيف السفر الى جده من وزارة الداخليه التي اكدت بدورها ان سرقة جده ليست لها علاقة بسرقة صنعاء وان الجناه هناك مقبوض عليهم في جده ..

ايهما اصدق : القرار ام البشيري ؟!

الاخ رئيس مجلس الرئاسه القائد الاعلى للقوات المسلحة !

١- نحن الجنود الجدد والمرتمين في ارقام عسكريه منذ شهر يناير ١٩٩١م نرفع اليكم تظلمنا هذا حول قضية الراتب ..

٢- ونحيطكم علما باننا الجنود الجدد في وحدات القوات المسلحة قد تم انخراطنا في السلك العسكري منذ شهر اغسطس من عام ١٩٩٠م وحتى هذه اللحظه ونحن بدون راتب واخيرا دفع لنا راتب لشهر مايو ويونيو من هذا العام مبلغ الف ريال في الشهر الواحد اي لشهري مايو ويونيو والاشهر السابقه لم نستلمها وعلمنا ان هذا الالف سيكون هو الراتب الشهري لمدة سنتين اي بمعنى اننا خدمه الزاميه ..

٣- ولعلمكم انا نحن عندما انخرطنا في القوات المسلحة انخرطنا كجنود اساسيين واعطى لنا رقم عسكري مثل اي جندي اساسي وتشرة اوامر بذلك اذا من المعروف عندما يقر توظيف اي كان حتى في القطاع المدني يعتبر موظف لدى الاداره المعنيه كموظف اساسي وهكذا تقول القوانين بهذا الشأن وفي القوات المسلحة عندما يرقم اي جندي في اي وحدة من وحدات القوات المسلحة وتنشر فيه اوامر يعتبر جندي اساسي في القوات المسلحة

٤- الاعزاء لقد فوجئنا بسماع خبر يقول اننا سوف نؤدي الخدمه الالزاميه لمدة سنتين وهذا يتنافى مع القوانين والانظمة الخاصه في شروط الخدمه اكان مدنيا او عسكريا وهذا الخبر سمعناه من لسان الاخ : عبدالله حسين البشيري رئيس هيئة الاركان العامه عند نزوله لمزاوره الوحدات في عيد الاضحى .

٥) اما فيما يتعلق في قضية الاختيار ما اذا كنا نريد ام لانريد الخدمه في القوات المسلحة فيكفي ان نحن صمدنا طوال ١٠ اشهر بدون راتب وكلنا متواجدين في الوحدات..

٦) نطالبكم كجهه مسئوله عن الشعب ونحن جزء منه بالنظر الى قضيتنا كقضية اجتماعيه اولا وثانيا كقضية لها علاقتها في حقوق الانسان علما بانها مرتبطه بقوانين خاصه في جوانب الخدمه ..

٧) نطالبكم بالاسراع في حل مشاكلنا هذه حتى نتمكن من اعالة اسرنا مثلكم ومثل اي واحد في المجتمع اليمني وتعاهدكم اننا كجنود من ابناء هذا الشعب سوف نظل الحراس الامناء لاهداف ومبادىء ثورتي ٢٦ سبتمبر و ١٤ اكتوبر وحماة الارض والشعب اليمني والوحده الخالده .. والتي طالما حلم بها شعبنا وتحققت احلامه بفضلكم وبفضل كل اليمنيين الشرفاء ..

ودمتم للثوره والشعب والوطن ..

عن الجنود الجدد في محافظة عدن ..

١) وحيد سعيد فوز مالك .
٢) محمد سالم عبدالله باقتاده ..
٣) عادل عبده سعيد .

من (القريه) الى (الاغتراب) ..

عدنا من القريه وكلنا امل في ان نعيش في وطننا وسعنا مايثبت قدرتنا وامكانياتنا على العمل في مجال النفط وانا لي هنا ثمانيه اشهر اتردد خلالها على وزارة شؤون المغتربين ثم البلديه والاسكان وتقدمنا لهم طلبات واضاعوا الطلبات ويقولون عند اجتماع اللجنه ، واللجنه اجتمعت عدة مرات ولكن لم يصادفنا الحظ وطبعا (الحظ) من حق اصحاب (الوساطات) والذين معهم (مسؤولين) وقد ذهبنا الى مكتب (العمل) واعطونا رسالة الى اي جهة يمكنها ان توظفنا عندها ، ورغم هذا ذلك ، والبعض من اهل الخير يطلب منا مبلغ (عشره الف ريال) حتى يدبر لنا عمل .

فمن اين لنا هذه المبالغ ، وحتى الآن نحن في الشوارع قبل اتينا من (القريه) ليستقبلنا (الاغتراب) وفي وطننا ؟! هل من ضمير ايها المسؤولون ؟! .

المغترب / عبده قاسم عبده

باقلام القراء

وصدق ناصر ورحل المستعمرون..

مازلت اذكره اليوم ، وانا الشاب اليافع ، الذي التحق بجيش الثوره المستميته المجيده مدافعا عنها ، ومهديا الدم والروح لاعلاء صوتها ، وتثبيت دعائم الحكم الجمهوري في بلادنا ، وجندها من جنود الكفاح المسلح لتحرير الجنوب المحتل ..

كنت واحدا من عشرات ، بل مئات الالاف الذين صنعت بهم شوارع (صنعاء) جماوامن كل انحاء اليمن..من اجل رايته .. حفاة ، عراة ، يحملون من غبار الزمن مالاتحمله قلوبهم من تعب الحياة ، ومع هذا فقد صمموا على الحضور الى صنعاء لرؤية الرئيس (عبدالناصر) او (ابو خالد) كما يدلله اليمانيون ..

كان ذلك في احد ايام شهر ابريل ١٩٦٤م وكانت الثورة الاكتوبريه المجيده قد اندلعت شراراتها الاولى من قمم جبال ردفان قبل عام ، وكان الدعم المصري لها سخيا سنظل نذكره بكل عرفان اجيالا بعد اجيال ..

ووسط الموكب المهيب ، وبينما البطل يلوح بيديه الى تلك الكتل البشريه المحتشده ، والى جانبه بطل الثورة اليمنية المغفور (عبدالله السلال) ، التفت الى احد الناس وقال :« انظر انه مثلنا .. انه يشبهنا انه رجل مثل كل الناس ..»

لم يدهشني قول ذلك المواطن البسيط فقد عاش عمره كله واقعا تحت اساطير (احمد ياجناه). والقى البطل خطابه في الجماهير .. وتلاها كلمات مضيئه ملأت النفوس والقلوب ، مثلما ملأت السماء والارض : « ان بريطانيا التي تكرهكم وتكره ثورتكم ، يجب ان تحمل عصاها على كتفها وترحل من الجنوب ، اننا نعاهد الله على هذه الارض المقدسه ان تطهر بريطانيا من كل جزء من الوطن العربي ، ولقد بذلنا الدماء وضحينا بالارواح، وحققنا النصر ، وسنبذل الدماء وتضحي بالارواح ونحقق النصر كما حققناه في مصر واليمن ..»

..

كان يوما من اروع ايام العرب قاطبه ، وكان عهدا من اشرف العهود في تاريخ العرب قاطبه ، وكان وفاء ماشهد العرب مثله ، وكان عطاء مابعده عطاء ..

وكان الثلاثون من نوفمبر ١٩٦٧م يوم جلاء المستعمر عن الجنوب ، وخرج الغزاة خروج المهزومين وخرج الاخوه من ابناء مصر العروبه خروج الابطال المكرمين .. هكذا عاهدنا عبدالناصر ، وصدق عهده ، واوفى بوعده ..

قاسم احمد محمد

عاجل جدا

«ما عادشي قوانين في البلاد »

هذه العبارة قالها مدير الشؤون المالية بوزارة الداخلية والامن في «صنعاء » للمواطن «هزاع محسن عبدالله » حول قضية التعويض بشأن اخيه الجندي في وزارة الداخلية والذي لقي حتفه من جراء الشقة ثعبان وهويؤدي واجبه .

والقضية تبدأ في يوليو ٨٩م حينما صدر امر إداري من قبل نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية في الشطر الجنوبي انذاك ، وتحت مرجع م ش / ق ش / ١٧٣ / ٨٩ م محور في ٢٧/ ٧ / ٨٩ م وكذا امر إداري تحت مرجع م ش/ق ش ١٧٣ / ٨٩ محور ٨٩/٨/٥ م مكملا للامر الاول ، وتضمن الامر الاداري تصفية مستحقات الاجازات للجندي المتوفي استناداً للمادتين ٤٥ ، ٦٨ الفقره (١) من قانون شروط الخدمة في المؤسسات العسكرية رقم ٢٥ لعام ٧٩ م ودفع تعويض نقدي لاسرة المتوفي وفقاً للماده «٣٢» من قانون المعاشات والمكافآت في المؤسسات العسكرية ، وهذا الامر الاداري ممنوح لمدير الدائرة المالية للتنفيذ ، وظل مدير الدائرة يا طل في ذلك بحجة انتهاء الاجازات للمتوفي واخذت الدائرة تقسط علينا مبالغ الاجازات في مراحل حتى ٩٠/٨/١٦ م ، وحدث ان تم دمج وزارتي الداخلية والامن ، وذهبت للمتابعة ، وفوجئت ان ملف المتوفي سحب الى «صنعاء » ضمن الملفات التي سحبت ، واستمر بحثي عنه شهرين بين «صنعاء » وعدن اوكل واحدمنهم يدعي

انه عند الاخر ، ووجدت بعدذلك الملف في «صنعاء » ووجدت ان جميع الاجراءات جاهزة من «عدن »ولم يبق سوى صرف مبلغ التعويض واحالة الملف الى الجهة المختصة ، كما وجدت في الملف ايضا امر صرف يقضي بصرف «الف دينار » لاسرة المتوفي تعويض نقدي منسوخ للمحاسب العام بالخزانه ولم يتبق سوى توقيع مدير الشؤون المالية في وزارة الداخلية ، وصادف انه هو نفسه الذي كان المسؤول المالي في الوزارة في «عدن » وفرحت لانه على دراية بالموضوع ، لكن كانت صدمتي حين دخلت عليه بطلب توقيعه ، فقال لي :«ماعادشي تعويضات في البلاد » فقلت له ولكن هذا حق نص عليه القانون فقال لي ماعادشي قوانين ..

وهكذا بكلمة واحدة ...

انهى كل شيء ، حقوق جندي مات وهو يؤدي واجبه ، معاش اولاده الايتام الذين القي اضرتوا انفسهم بهما من اجل المتابعة .

إنني اطالب ، بحقي كوكيل عن اسرة المتوفي واخ له السماح لي بمقابلة الاخ الوزير او نائبه او الوكيل المختص ، بعد ان تعبت من المحاولات للذلك ويقف المدير ومكانتهم حائلاً فقط اريد ان يتعوني اذا كان في دولة الوحدة لايوجدتعويضات ولاقوانين ، لقضية اخي وقعت ايام التشطير ، فالتعامل حسب القوانين الشطرية .

*هزاع محسن عبدالله .

تجار يشكون جمارك الحديده ..

لقد خمسة ايام قام مجموعة من الجنود باختطاف مجموعه من سياراتنا المحمله بالبضائع المشتراه من تجار معتبرين من اسواق مدينة الحديده واوصلوها الى مديريه البحث الجنائي ورغم اطلاعهم على فواتير الشراء فقد اصروا على ارسالها الى مكتب الجمارك فعرضنا فواتير الشراء على مدير مكتب الجمارك ولكنه رفض الافراج عن السيارات قائلا بأن بيده تعليمات من المصلحة واعترف بأن التعليمات تخالف القانون ورغم هذا فما زال مصرا على احتجاز السيارات وليس هناك اي غرض لا لله ولا للوطن والغرض الوحيد هو ارغامنا على دفع حقوقنا للجيوب بالاكراه ..

واننا لنتساءل هل يعقل بأن هذه الممارسات والابتزازات التي تمارس باستمرار بصورة سافره تخفي عن مسامع الدوله واجهزة رقابتها فلا نظن الا ان الدوله ان لم تكن تعرف ذلك فانها تعلم علم اليقين ولكنها لم تتخذ اي اجراء يحد من عبث العابثين بدليل انهم يمارسون الفساد بكل اطمئنان وبدون اي وجل او خوف كما لو ان السرقه امر مشروع .. فأن لم نمنح الامان على حقوقنا وعروضنا فأننا نطلب اعطائنا حق الدفاع عن انفسنا واموالنا بالوسائل التي وهبنا الله اياها والله احكم الحاكمين .

«طال الانتظار ياوزيرالتربية »

الاخ /وزير التربية المحترم .

بعد التحية .

بالرغم من الجهود المضنيه التي بذلتموها في مجال عملكم وذلك بغيه استحقاق كافه الحقوق المترتبه لصالح العاملين في حقل التربيه ، كما لاتنسى دور الوكيل والوكيل المساعد للتربيه فرع /عدن في تنفيذ تحقيق مستحقات المدرسين والمدرسات والعاملين في المحافظات الجنوبية والشرقية الا ان هناك مشاكل ومصاعب مازالت عالقه حتى هذه اللحظه ولم تحل مما ادي الي نفاد الصبر باعتبار انه يجب ان يعاد الحق لصاحبه وهذه المشاكل دون الحصر هي : -

١- نحن الموظفين «من مدرسين ومدرسات وعاملين » في حقل التربية والخاضعين للمنشور رقم «١٠» الصادر من وزارة الخدمه المدنية والاصلاح الاداري لم نستلم فارق المرتب لشهر يونيو ١٩٩٠م وذلك بحجه تعديل الراتب اي تخفيضه وبقدر ما خفضت رواتبنا بسبب المنشور المذكور الاانه حتى هذه اللحظه اصبح فارق شهر يونيو في ظل النسيان وخير كان

٢- علاوه المواصلات التي لم تصرف بدءاً من شهر يناير ٩١م حتى شهر يونيوه حتى الان » علماً باننا نتلق من راتبنا مقابل مواصلات لها تقل عن عشرة دينار تقريباً علماً بان الاطر المختصه تعدكشوفات بهذه العلاوات الا انه تصطدم بعدم وجود تعزيز مالي.

٣-العمل الاضافي لعمال التربية حيث نحيطكم علماً بان هناك اقساماً داخليه للطلاب وهذا بحد ذاته يتطلب من عمال المطبخ وامناء المستودعات الحضور في ايام العطل الاسبوعيه والرسميه والاعياد الدينيه وذلك لضرورة تغذية طلاب القسم الداخلي .

٤- فارق الضريبه لشهر ابريل والذي اعتقد ان مشكلته ستطول مما يستدعي نسيان فارق الضريبة لشهر ابريل بينما يفترض اضافه فارق ضريبه شهر ابريل الى كشوفات رواتب شهر مايو على اقل تقدير

٥- المنشور رقم «١٠» لقد كان قاسياً بحق خريج كلية الاقتصاد والذين يدرسون في المعهد الفني التجاري حيث فرق بين خريج كليه الاقتصاد وخريج كلية التربية علماً بان خريج كلية الاقتصاد يدرس مواد اساسيه تخصصيه في المعهد الفني التجاري بينما خريج كليه التربيه يدرس مواد فرعيه ولهذا نطالب مساواة رواتب خريج كليه الاقتصاد جامعة عدن باخيه الخريج من كليه التربية .فقد تتفق مع المنشور في حاله

ان خريج كليه الاقتصاد يدرس في مناهج التعليم العام وليس التخصصي كالمعهد التجاري الذي مناهجه كلها تتناسب مع مؤهلات كليه الاقتصاد

٦-تاخير دفع رواتب وبدلات المدرسين والمدرسات والمؤهلين الذي تخرجوا من الكليات المختلفه والتحقوا بسلك التدريس بتعيينات ١٩٩٠/٩/١م حيث تم صرف مرتباتهم دون العلاوات لفترة شهرين اي حتى ديسمبر فقط

وباقي مستحقاتهم حتى يونيو لم تدفع مما يدل على ان هناك حلقه ضعف مفتعله بين الانظمة الماليه والمحاسبيه والاشرافية لوزارة التربية ، ووزارة الخدمه المدنيه والاصلاح الاداري ، ووزارة الماليه ينصب في النهاية بعدم وجود التعزيز المالي الاتي من صنعاء حيث الاذان اصبحت تنزعج من سماع تلك الاسطوانه المشروخه لكلمة تعزيز مالي من صنعاء لم يصل فالرجاء الاهتمام بتلك المشاكل المذكوره سلفاً وحلها بصوره اسرع لان الموظفين دون رواتب لايستطيعون ان يعملوا اي شيء فالمسؤولية هي امانه وضمير في الاخير ثلتنا كبيره بالاخ وزير التربية بحل قضايانا وتحسين المستوى المعيشي للعاملين في حقل التربية كما نشكر كل الجهود المبذوله من قبل الوكيل والوكيل المساعد فرع التربية عدن لاهتمامهم الشديد بمتابعة القضايا اولاً باول .

*رمزي احمد علي .
نائب عميد المعهد الفني التجاري سكرتير اللجنه النقابيه

مواطن يطلب الامان والعداله :

سبق لصحيفتي «صنعاء» والراي العام » ان استعرضتا شكوى المواطن محمد محسن الزيدي ناحية الشعر -لجد حوشب -أب لما لحق به من مظالم واعتداءات من طاهر علي محسن عباد وعبد الواحد الريهصي عضو مجلس النواب استناداً الي جملة الوثائق الرسميه والاوامر التي تفيد جميعها بانه يشكو من اضرار لحقت به وبأهله وبأملاكه الامر الذي جعله مشرداً وخائفاً ، وهي قضية ارض لازال يشارع من اجلها وخسر الشيء الكثير .

لم يبق لدينا اي جديد بالنسبه لهذه القضية سوى مناشدة الاخ مدير الناحيه ومحافظ المحافظه في احقاق الحق، وحمايه المواطن من الظلم والمزاذاة ،وانهاء قضيته التي تمتد الى ١٧عاماً ولم تحل حتى اليوم ..وهي مثال لعدم الحسم في قضايا المواطنين وانهاء معاناتهم .

نقابيات

اعداد : قحطان ناشر قحطان

كلمة المحرر

نظراً لتعدد اشكال ووسائل التثقيف الجماهيري كان لابد على المجلس المركزي للاتحاد العام لعمال الجمهورية من التفكير وبشكل جدي لانشاء مدرسة متخصصة لاعداد وتأهيل الكوادر النقابية لتزويد الطبقة العاملة باحتياجاتها من الكوادر النقابية العاملة في خدمتها سواء من الناحية الاعلامية او التربوية وتعريفها باوضاع الحركات النقابية في العالم واتجاهاتها وربط نضال طبقتنا العاملة اليمنية بنضال الطبقة العاملة العالمية .

من ذلك المنطلق غدت مدرسة الكوادر النقابية احدى الحلقات الرئيسية لنشر الثقافة العمالية كعملية تعليمية مستمرة لا تقف عند حدود اعداد الكوادر العمالية النقابية وتثقيفها وتأهيلها لممارسة دورها القيادي وما الى ذلك من نشر الوعي النقابي وتعريف العمال بواجباتهم ومسئولياتهم وانما تتعدى ذلك الى تنمية شخصية العامل وتكاملها واعدادها للاسهام في بناء نفسه واسرته ومجتمعه ووطنه .

فعلى الرغم مما بذلته وتبذله ادارة المدرسة من جهود بدافع الحرص وشعورها بالمسئولية في مجرى اعداد وتأهيل الكوادر النقابية لممارسة دورها في صفوف الطبقة العاملة وبشكل ايجابي كان له بالغ الاثر في تعزيز دور مختلف الهيئات النقابية وتطوير نشاطها مقارنة الى ما تقدمه قيادة الاتحاد من دعم مادي ومعنوي لكن ثمة أشياء لا زالت تحول دون الوصول الى المستوى المطلوب ...فعندما نسأل عن كم هي الكوادر المتخرجة ؟ وكم هي الاموال التي انفقت ؟ وكم هي الجهود التي بذلت ؟ .

الخ من الاسئلة والاستفسارات ، دون شك ستكون الاجابة مخيبة للامال والطموحات ... التي طالما علقت عليها الحركة النقابية ... لكثير من الكوادر النقابية التي تخرجت من المدرسة الان دورهم لم يأخذ مكانه الطبيعي في النشاط العام للنقابات .

بطبيعة الحال هناك من العوامل والمسببات ما يكفي لجعل مسألة الاستفادة الكاملة للكوادر المتخرجة مسألة غير ممكنة اذ لم تكن مستحيلة ، ومع اننا لسنا بصدد الحديث عن مجمل العوامل ، المسببات التي ادت الى هذه الوضعية .الا اننا نعتبر ان من اولى المهام الممكن اتباعها تكمن في مسألة ربط الكوادر المتخرجة والاهتمام بها واعادة تأهيلها وبالتالي نكون قد تمكنا من تسخير طاقاتها لصالح العمل النقابي ومواجهة دوره المتعاظم .

٢٢ روحاني ومناهضة العمل النقابي (١)

عبد الواحد محمد غانم

لاخفي عليك عزيزي القارىء ترددي اكثر من مرة في الكتابة عن النهج السلبي الذي سلكته صحيفة « ٢٢ » مايو » منذ اول عدد لها ، ومرد ذلك رغبتي في عدم سرعة الحكم وحرصي في التأني على تكوين رؤية اكثر وضوحا ، ولكني وجدت نفسي متذلعا نحو الكتابة ولم يحتمل قلمي السكوت اكثر من ذلك مع تزايد هذا الغث بصدور العدد الثامن من الصحيفة المؤرخ في ١٧ يوليو ١٩٩١م الذي بلغ به السيل الزبى ، ولم يعد الامر مجرد شطحات قلم او زلة لسان بل تجاوز هذا الحد كثيرا .

فالمراقب لمظاهر النهج السياسي السلبي لهذه الصحيفة سيجد انها تحمل روح العداء السافر للعمل النقابي وتدعو الى الغائه صراحة وتشكك في شرعية تشكيل اللجان النقابية !! .. ونحن هنا لسنا ندافع عن صحيفة « صوت العمال » الجديرة بالدفاع عن نفسها ، بل ننطلق في موضوعنا من زاوية ان المسألة لاتعدو مجرد انتهاء عمل نقابي فحسب بل انتهاء مظاهر الحياة الجديدة في تعزيز مسألة الديمقراطية والحريات العامة الذي يشكل العمل النقابي احدى ركائزها ، زد على ذلك بشكل ايضا وسيلة لتعزيز واشاعة العدل الاجتماعي والقضاء على الفساد الاداري والمالي بمختلف اشكاله . ولانجد بأسا في التذكير ان هذا النهج السلبي يعد خرقا دستوريا بالغ الضرر ومخالفا للانظمة والقوانين السارية . ورغم يقيننا ان القائمين على تحرير الصحيفة يدركون ذلك ولكنهم كعادتهم يبدو لايؤمنون بمسلمات وحقائق اسمها « دستور الجمهورية اليمنية » ، « قانون الخدمة المدنية رقم ١٩ لعام ١٩٩١م » ومازالوا يحتكمون للاسف الشديد للعقلية القائمة على التهور والفوضى والصرف والتضليل . ولكي نؤكد صحة ماذهبنا اليه ندعو القارىء العزيز الى قراءة ماجاء في المادة ٣٩ من دستور الجمهورية اليمنية « للمواطنين في عموم الجمهورية .

بما لايتعارض مع نصوص الدستور . الحق في تنظيم انفسهم سياسيا ومهنيا ونقابيا ، والحق في تكوين المنظمات العلمية والثقافية والاجتماعية والاتحادات الوطنية بما يخدم اهداف الدستور ، وتضمن الدولة هذا الحق .. كما تتخذ جميع الوسائل الضرورية التي تمكن المواطنين من ممارسته ، وتضمن كافة الحريات للمؤسسات والمنظمات السياسية والنقابية والثقافية والعلمية والاجتماعية . » وهذا نص صريح على ان الدستور يمنح الشرعية القانونية لحق تنظيم وتشكيل العمل النقابي لكافة مواطني الجمهورية مع التأكيد على ضمان الدولة لتوفير كافة الحريات لممارسته ، واي حديث ومسلك نقيض ذلك اشبه بالذي يناطح الهواء ، ومسألة الحرث في البحر ، ويبدو انها ستستمر ، ومحاولات التشكيك في شرعية تشكيل اللجان النقابية في الدوائر الحكومية تحت دعاوي باطلة « انها لم تقم على اساس قانوني » و « ان يفرق الجميع بين المؤسسات والدوائر الخاضعة لقانون الخدمة المدنية وبين الدوائر والمؤسسات التي يجب ان تخضع لقانون العمل » و « انتظار صدور قانون العمل الموحد الذي ينظم تشكيل اللجان النقابية » الا فكلها محاولات ودعاوي لن تنطلي على اي مستمع عاقل طالما « المتكلم مجنون » فكيف بالله انها « لم تقم على اساس قانوني » !! والمادة « ٢ » من قانون الخدمة المدنية رقم ١٩ لعام ١٩٩١م للجمهورية اليمنية .

وليس للمملكة المتوكلية اليمنية . تعرف اللجنة النقابية «هي اللجنة النقابية المنتخبة في الوحدة الادارية وفقا لقانون تنظيم النقابات » وليس وفقا « لقانون العمل » ! .. كما تعرف نفس المادة الاتية الذكر كلا من مباني الخدمة المدنية « العمل في اي وحدة تابعة للحكومة بموجب هذا القانون » والوحدة الادارية « الوزارة والمصلحة او الهيئة العامة او الجهاز او مايماثلها او المؤسسة العامة او المنشأة العامة او الشركة المختلطة او مايماثلها وبصفة عامة كافة الوحدات الادارية التابعة للحكومة » . فهذه التعريفات القانونية لاتدع مجالا للشطط في ان قانون الخدمة المدنية يشمل جميع الوحدات الادارية التابعة للحكومة ولايوجد ثمة مؤسسات ودوائر تخضع لقانون الخدمة المدنية وأخرى تخضع لقانون العمل ، وان اي ممارسات لتوقف تشكيل اللجان النقابية في هذه الوحدات الحكومية بعد تمرف دستوريا كما اشرنا ذلك ويلزم الامر متابعة اي امر او مؤسسة

والمتتبع لاتجاه صحيفة « ٢٢ مايو » سيجد انها تركز اساسا هجومها على الحزب الاشتراكي اليمني بأشكال وأساليب متعددة تارة بتحميله الى الجماعات متشددة واخرى بمعلومات غير الدقيقة وتارة اخرى التركيز على الاتهامات وتحميل الحزب الاشتراكي اليمني المسئولين عن وضع اي عوائق وتطبيق سياسي ، بل ذهب الى المنطق والمكشوف ان الحزب يجب ان لايقتصر على مثل هؤلاء الوزراء بتعيينهم بل يتجاوز متخرط سواء في المؤتمر الشعبي او الحزب الاشتراكي ويكون عدديا مستقلا . اما اسلوب تحميل الحسابات فهو مرفوض بالمطلق وهذا المسلك ياتي كجزء من الدور الذي عجز عنه حزب يتقي متطرف في الهجوم على الحزب وتكليره بقية الاشكال المتبعة في المجتمع . كما يعد هذا الاتجاه سياسة المؤتمر الشعبي العام وعلاقة التحالف القائمة بينه وبين الحزب الاشتراكي اليمني ، وقد سبق ان اكدت الصحيفة نفسها في احدى اعدادها [illegible] اشارتها الى ان [illegible] في الجلسات [illegible] « ٢٢ مايو » [illegible] المؤتمر رادعت الصحيفة [illegible] خلال ذلك [illegible] الاشارة الى ان [illegible] اكد الاخ [illegible] وزارة الاعلام [illegible] المؤتمر الشعبي العام في [illegible] في [illegible] رئيس تحرير [illegible] الاخ فهد الرقاب [illegible] في العدد رقم ٨ بتاريخ ١٧ يوليو ٩١م [illegible] ان صحيفة [illegible] الحديث [illegible] تأكيداتها [illegible] ، تجنب [illegible] الاتهامات [illegible] التنظيمات والاحزاب [illegible] بهذا الصدد [illegible] بالذكر الاخ [illegible] رئيس [illegible] الامين العام [illegible] المؤتمر الشعبي العام ان الوقوف [illegible] استمراره [illegible] الاستقرار في [illegible] لن يفرق [illegible] الاشتراكي ويبعث [illegible] وأحرار [illegible] ويستقل ويهاجم الجميع [illegible] بالمناسبة بمراقب الساحة يكتب شديد ويطلب فرصة الانتفاض على فريسته ، والتحالفات التكتيكية لن تجدي نفعا حينها .

وفي تحليلنا واستنتاجنا لخلق مثل هذه الاجواء المحمومة في شن الحرب على العمل النقابي وصحيفته وسياسة وقيادات الحزب الاشتراكي اليمني ماهو الا في المحصلة النهائية زعزعة للجبهة الداخلية وافتعال مشاكل معيقة لعملية الاصلاح الشامل والهاء جماهير الشعب بالمشاكل والقضايا الثانوية وصرفها عن القضايا الاساسية في محاربة الفساد وتعزيز سلطة دولة النظام والقانون والخوض في الاصلاح الشامل واشاعة الديمقراطية وتحسين المستوى المعيشي لهذا الشعب الطيب الذي صبر وتكبد كثيرا .

نأمل من قيادة المؤتمر سرعة التجاوب وتعهد للصحيفة روح وسياسة تنظيمها الانتقائي الطيب وتعكس عظمة اسم صحيفتها وتخلع عنها لباسها الشاذ لباس ٢٢ روحاني !

قضايا العمال

عمال شركة عدن لتموين البواخر يطالبون بالعلاوات

الاخ فهمي نعمان مقبل المسؤول المالي باللجنة النقابية ادارة عدن لتموين البواخر وصل الى مبنى الصحيفة كمنتدب عن اللجنة النقابية بغية استعراض احدى المشاكل التي تواجه العاملين في ادارة عدن لتموين البواخر وكذا عدم مقدرة النقابة العامة على حلها .المشكلة تتلخص في ان هناك لوائح ونظم حددت وبشكل دقيق علاوة الاشراف وكذا علاوة المهنة الا انه عند تطبيقها عملت الادارة المركزية في معظمها عدن عن اعطاء علاوة الاشراف ولم تعط علاوة المهنة لان علاوة الاشراف هي من نصيب الادارة فقط وبحيث اقتصرت على كل من درجته جريت «٧» وما فوق اما علاوة المهنة فهي من نصيب السواد الاعظم من العاملين والمتقاعدين الامر الذي لم يجعل للادارة وللنقابة العامة من البت فيها .

عمال المؤسسة المحلية للمهناء بلحج ... ثلاثة اشهر بدون رواتب

محمد السلامي / صوت العمال

بسبب قلة المشاريع في المحافظة مقارنة بالفترة السابقة ووقف الدعم المالي ووجود عمالة كبيرة لم يتم الاستفادة منها بشكل كامل ادى بدوره الى توقف قيادة المؤسسة عن دفع رواتب العاملين للثلاثة الاشهر الاخيرة من العام الحالي ٩١م .

حول هذا الموضوع تحدث لـ «الصحيفة» الاخ هاشم عباس سكرتير فرع نقابة البناء والانشاءات م/لحج حيث قال ان من تلك الاسباب التي ادت الى عدم دفع رواتب العاملين للثلاثة الاشهر الاخيرة تكمن في ان قيادة المؤسسة لازالت تتعامل بالطريقة السابقة ولم تستوعب احتياجات ومتطلبات السوق واتباع اسلوب المنافسة اضافة الى وجود اعداد كبيرة من العاملين دون الحاجة اليها في ظل ان المؤسسة لم تورد المبالغ الخاصة بالضمان الاجتماعي لفترة كبيرة جداً هو الاخر احد العقبات الرئيسية التي تقف دون الوصول الى المستوى المطلوب علاوة على ان المؤسسات الاخر لم تسدد ماعليها من ديون لمؤسسة البناء. وعن الحلول والمعالجات اوضح الاخ هاشم عباس قائلاً وان من اولى المهام الواجب القيام بها هو تغيير اسلوب وطريقة التعامل واتباع اسلوب المنافسة نزولاً عند رغبة المواطن ورجل الاعمال والمؤسسات الحكومية كما ان دفع المبالغ المستحقة للمؤسسة مسألة لابد منها .اما فيما يتعلق بالعمالة الفائضة من المشكلة يمكن تجاوزها وذلك بالتنسيق مع مؤسسات ومصالح حكومية اخرى بغية استيعابها وبشكل كامل .

مجندون يرفضون من العودة الى عملهم

مجموعة من العاملين انهوا الخدمة العسكرية الوطنية وعادوا الى مقر عملهم فندق الساحل الذهبي بغية مواصلة العمل الا ان المستثمر عبد القوي عثمان كان قد رفض قبولهم الامانة العامة لنقابة الصناعات الغذائية اعطت رأيها حول هذا الموضوع حيث ترى ضرورة ان يتحمل فرع وزارة السياحة صرف مستحقات ومرتبات العمال ممن انهوا الخدمة العسكرية ريثما تحل قضيتهم مالم فان الوزارة ملزمة بترتيب اوضاعهم المالية والوظيفية في اطار فرع الوزارة .

سبق لوكيل فرع الوزارة ان ابلغ الاخ المستثمر عن ضرورة ترتيب اوضاعهم واعادتهم الى وظائفهم السابقة وصرف مرتباتهم عملاً بنص المادة «١٣» من اتفاقية التأجير .

الاعلام .. الثقافة العمالية (١)

نظمت امانة الثقافة في المكتب التنفيذي للاتحاد العام للنقابات مؤخرا دورة خاصة بتأهيل القيادات النقابية وكان من ضمن المحاضرات التي قدمت الى الدورة محاضرة بعنوان الاعلام - الثقافة العمالية قدمها الاستاذ / محمد محمد الجدري امين شؤون الثقافة في المكتب التنفيذي .. تعميما للفائدة ننشرها فيما يلي على حلقات ..

ان الاعلام في وقتنا الحاضر يشغل حيزا واسعا من اهتمام الجماهير بمختلف شرائحها الاجتماعية فهو اكثر الوسائل التصاقا بهموم وقضايا الجماهير كونه الصورة العاكسة لمدى تطور المجتمع ثقافيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا ..

فالاعلام رما شهده من تطور تكنولوجي وعلمي يسخر لخدمة الجماهير سواء الاعلام المقروء او المسموع وكذا المرئي حيث يعتبر الوسيلة الاكثر تأثيرا من اية وسيلة اخرى .

فتأثير الكلمة اقوى من الرصاصة ، فالرصاصة قد تقتل شخصا او تصيبه بجروح ولكن الكلمة المدروسة والمستهدفة تترك اثرا كبيرا في نفسية المستمعين سواء كانوا مجموعة صغيرة او كبيرة ، فالاعلام مؤثر وفعال وخاصة بعد تطور وسائله ولكي ندخل الى الموضوع فلابد من تحديد الاتجاهات التي يجب ان تسير فيها وكيفية العلاقة بين الاعلام العمالي والثقافة العمالية ..

وعلى ضوء ذلك فانه من المهم جدا بأن نقوم بتعريف الاعلام وذلك بأن نبدأ بالتساؤل عن ماهو الاعلام ؟ وما هو الاعلام العمالي ؟ ماهي الثقافة ؟ وماهي الثقافة العمالية .

ولتحديد هذه المصطلحات فأنه من الضروري عرض جملة من التعريفات المختلفة للاعلام من خلال وجهات نظر المختصين في مجال الاعلام ، فالدكتور عبداللطيف حمزه عرف الاعلام بأنه تزويد الناس بالاخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة التي تساعد على تكوين رأي صائب في واقعه من الوقائع .. او مشكلة من المشكلات بحيث يصير هذا الرأي تعبيرا موضوعيا عن عقلية الجماهير واتجاهاتها وميولها .. معنى ذلك ان الغاية الوحيدة من الاعلام هي الاقتناع وذلك بنشر المعلومات والحقائق والارقام والاحصاءات ونحو ذلك .

وتبني الدكتور ابراهيم امام نفس هذا التعريف للاعلام ويعرض الدكتوران احمد الخشاب واحمد النكلاوي التعريف الآتي للاعلام .. فيذكران .. انه منهج وعملية يقوم على هدف التنوير والتثقيف والاحاطة بالمعلومات الصادقة التي تنساب الى عقول الافراد ووجدانهم الجماعي لترفع من مستواهم وتدفعهم الى العمل الجاد من اجل المصلحة العامة وتخلق بينهم مناخا صحيا يقضا يمكنهم من الانسجام والتكليف والحركة النشطة ..

فالاعلام هو [illegible] بالجماهير [illegible] جملة اهداف اساسية يمكن ان نحددها بالآتي :

١) .. احاطة بالمعلومات
٢). الاقناع .
٣). التثقيف ..
٤). الترفيه ..

وعملية الاتصال هذه تمثل عادة بالنموذج الاتصالي الاساسي المكون من العناصر الآتية :

١) ـ المصدر ..
٢) ـ الرسالة ..
٣) ـ المستقبل ..

والاعلام العمالي :

يتمثل من اشكال الاعلام المتخصص يتكون من العناصر الثلاثة السابقة الاشارة اليها مع خصوصيات معينة تميزه عن اشكال الاعلام الاخرى .. ويتميز عن غيره بشكل ومضمون الرسالة الاتصالية ومصدرها . كما ان الاعلام موجه الى طبقة اجتماعية معينة هي الطبقة العاملة .

بعد ان استعرضنا لمفهوم الاعلام العمالي ننتقل لعرض مفهوم الثقافة وسوف اتجنب النقاشات الفلسفية حول هذا الموضوع بالاختصار ..

الثقافة :

نعتقد بان الثقافة هي ذلك البناء العلوي للمجتمع الذي يتألف من الدين والفلسفة والفن والتشريع والنظم العامة السائدة ، التي تعمل على ارساء قيم وسلوك معينة في المجتمع ، وكثيرا ماتتضمن مفاهيم ومبادىء ومعتقدات الفئة او الطبقة الحاكمة ، ولغرض المقارنة فقط اعرض مفهومنا للحضارة تجنبا لاحتمال الخلط بين المفهومين ..

فالحضارة : هي ذلك

الكل المركب الذي يتضمن المعرفة والعقيدة والفن والاخلاق ، والقانون والتقاليد وكل القدرات التي يكتسبها الانسان بوصفه عضوا في المجتمع ، ويتضمن هذا التنظيم الاجتماعي والمؤسسات الاجتماعية وادوات وفنون الانتاج المستخدمة والتنظيم الاقتصادي الملائم نحو ادوات الانتاج ..

الثقافة العمالية : فهي

في اعتقادنا تلك العملية التثقيفية المنتظمة والواعية والمعايرة لتطور المجتمع والهادفة الى رفع درجة وعي العمال وادراكهم لمسئولياتهم ليكونوا قادرين على فهم واستيعاب التطورات التي تدور حولهم اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا .. اي ان هذه الثقافة العمالية هو رفع درجة وعي العمال وادراكهم لمسئولياتهم ليستطيعوا فهم واستيعاب التطورات المختلفة حولهم ..

يتبع

نص في رحاب ..

(تتمة ص ١)

صارما في تنفيذها والتعامل معها من قبل كل هيئات ومؤسسات الدولة .. كما كانت له اسهامات طيبة في ميدان السياسة والاقتصاد حيث جمع بين دوره السياسي والوطني وبين خبراته الفنية ومهاراته التخصصية ومسئولياته الحزبية والحكومية .. وبالفعل كان ناجحا في تأدية مختلف المهام والمسئوليات التي انيطت به ..

لقد كان منصفا للعمال حينما كان وزيرا للعمل .. وترتبط باسمه الكثير من التشريعات واللوائح المنظمة للعمل والادارة الاقتصادية حينها .. في المحافظات الجنوبية والشرقية قبل الوحدة ..

ان كادر مثل الفقيد نصر ناصر علي ، يستحق التخليد والتمجيد والاقتداء بسلوكه واخلاقه وعطائه الذي قدمه بنكران ذات ..

اسرة تحرير صحيفة (صوت العمال) بهذا المصاب .. ترفع اسمى آيات التعازي الى اسرة الفقيد نصر ناصرعلي وفي مقدمتهم اخيه فاروق ناصر علي مدير عام شركة التأمين اليمنية والى كل زملائه واصدقائه ومحبيه والى قيادة المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني .. الذي ساهم في قيامه وبنائه وتعزيز دوره بين اوساط جماهير الشعب اليمني .. سائله المولى عز وجل ان يتغمد روحه الطاهرة بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته وانا لله وانا اليه راجعون

تهنئة

تهنىء عائلة المرحوم محمد سعيد باوزير ابنهم نوفل محمد سعيد باوزير بمناسبة عقد قرانه فألف مبروك وعقبال البكاري ..

يهنىء عبدالقادر محمد عبدالله الاخ / جهاد صالح الربيع بمناسبة زفافه الميمون فألف مبروك وعقبال البكاري ..

الديمقراطية كلمة ..

(تتمة ص ٨)

الفاسدين بيننا » .. شعرت بأن الكثير من المسئولين يتحسسون رقابهم ، وحين دوت القاعة بالتصفيق ادركت ان الحضور اغتالوا حماس الرئيس في الوقت المناسب كالعادة وللمرة الالف .. وبالمقابل سمعت صرخة الرئيس تدوي بعد اسبوعين في قرار عملي وذكي ترجم تلك الصرخة بالزام اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي قيادات الحزب تقديم اقرارات خطية عن ممتلكاتهم « براءة الذمة » وعلمت ان هناك احزابا اخرى ستسير في نفس الاتجاه ، لكنني تمنيت ان اعمس بصدق وحب واخلاص في اذن الرئيس علي عبد الله صالح واقول له : « يكفيك ان تكون رمزا للوطن الموحد ورئيسا لكل من فيه .. ولان ثقتنا بان ولاءك لله وللوطن وليس للمؤتمر الشعبي او مجموعة الفراد ... فان رجاءنا واملنا ان تستقيل من المؤتمر ، لانك منذ ثمان سنوات تنفخ في قربة مقطوعة ، وحتى لاتدع الناس والتاريخ يؤاخذونك على حماقات واصرار غيرك على الفساد والعبث ... فدع زعامة حزب المؤتمر لغيرك ، وتفرغ لهموم ثلاثة عشر مليون مواطن واكثر من اربعين حزبا في هذا الوطن ، وليس بقدورك وانت رئيس للمؤتمر الشعبي ان تصنع شيئا في ظل التعددية الحزبية واذا اردت ان تقيم توازنا في الساحة السياسية فادرك الامور واستيعابها ولاتتردد حتى لا تصل الى النقطة الحرجة التي وصلها الشاذلي بن جديد وهيأت له ظروف الجزائر ان يتجاوزها .

ان المؤتمر بالنسبة لكثير من قياداته كان ولايزال مثل امريكا المكتشفة بالنسبة للمهاجرين اليها في اوائل القرن السادس عشر الميلادي .. فاطلق سراح هؤلاء المغرمين بالبقاء بقربك ، وامنحهم فرصة اختيار لانتمائهم السياسي ولاصلاح انفسهم .. ولن يعملوا ذلك الا بعد ان تستقيل من المؤتمر الشعبي ، ومع انك تخسر جهدا وتضيع وقتا يقابلان بالتصفيق ورمز الرؤوس فقط ، فانك ستكتشف بعد استقالتك ان هذا المؤتمر ظاهرة صوتية جعلك تصرف بدون حساب من رصيدك الجماهيري ونخشى ان تتوانى في القرار وتصبح ذات يوم تلعن هذا الشعب ، لان احدا فيه لم يقل لك كلمة صدق وحق .. فتقبل بانة ورد خالية من الشوك فيها كل الحب لك ولهذا الوطن .. ولن يعيبك احد اذا ما تقبلتها ولا تستشر جاهلا او منافقا او خائنا ، فيها .. فاعن نفسك على مكافحة الفساد الذي ورثه عهدك واضاف اليه اعضاء كبار في المؤتمر وبقية الاحزاب والاصحاب شيئا غير قليل .. والان وقد اصبحت رئيسا لدولة تمتد من اطراف عمان الى الحجاز ومن حقنا عليك ان تخرج من دائرة المنظرين والمستشارين في المؤتمر الشعبي لتمارس نشاطك السياسي والاستشاري مع الجميع والله يعين كل مخلص لوطنه وشعبه » .

انتبه !!

(تتمة ص ٨)

من يقع باتجاه مزيد من الحملات ضد « صوت العمال » ، واخماد صوتها سواء بقصد او بعدم معرفة من خلال فاسق او مغرض او منتفع .. لكن النتيجة في كلا الحالات واحدة ..

وفي اعتقادنا ان اي مساس بحق اي صحيفة او الضغوط عليها باتجاه اسكاتها ، هو في الاخير اجهاض للديمقراطية ووادها في المهد قبل ان ترى النور .

وعليه فان القيادة السياسية وعلى راسها الاخ الفريق علي عبد الله صالح رئيس مجلس الرئاسة .. معنية قبل غيرها ، بالوقوف امام هذه الظاهرة الخطيرة ، تنفيذا والتزاما للعهد الذي اتخذته على نفسها بالالتزام بالديمقراطية والدفاع عنها ، وتلبية الفرصة على ارثك الذين يصطادون في الماء العكر ، من ذوي المصالح الشخصية والذين يستثمرون من الاصلاح والنقد ..

ولنعمل جميعا من اجل ان تكون الكلمة الحرة هي المقدمة الاولى للديمقراطية ولنغلق اذاننا عن سماع الوشاة ، والفئة الذين لايستطيعون العيش الا هكذا ..

اخيرا كم هو مؤسف ان تأتي هذه الحملة ، والناس الطيبون في انتظار ان تكرم صوت العمال بوسام الوحدة ، تقديرا لعملها ونهجها .. واخيرا تساءل هل هذا هو الوسام !!

امرأة تموت بعد كيها بـ ٣٥ «ميسم» على يد مشعوذ بالعدين .

اب/ صوت العمال

ماتت امرأة اثناء كيها بالنار يوم الثلاثاء الماضي في عزلة رخص بقضاء العدين بمحافظة اب عندما قام احد المشعوذين بكيها بالنار لـ ٣٥ مرة ..

وقال شهود عيان ان جسد المرأة قد غطي بالكي والمهاسم» بطول ٤ × ٢ سم للمكوي الواحد وان احدها اخترق كبدها وانها تقيأت بعده دما ولفظت انفاسها

كما ان طفلة يتجاوز عمرها السبعة الاعوام كان نصيبها سبعة مكاو وتحولت الى جروح وتدرب وتشوهات نتجت عنها مضاعفات خطيرة ..

ويقول المواطنون ان المشعوذ المذكور والمنتصر ع . م . المكلل يمارس عمله منذ ثمانية اعوام على مرأى ومسمع مسئولي المنطقة ، كما انه سبق ومنذ عامين ان توفت امرأة بسبب تفرح المكاوي على جسمها .

الجدير بالذكر ان المنطقة تخلو من الوحدات الصحية التي يمكن ان يلجأ اليها المواطنون الامر الذي جعل المشعوذين يدعي معالجته للامراض بدءا بالطفيليات وحتى الفقر والملاريا ..

في الذكرى الـ ٥٢ لميلاد مؤسس الحزب الاشتراكي اليمني - الشهيد عبدالفتاح اسماعيل

اليمانيون واسيف

ابراهيم عبد الله عيسى

الامام يمر اكثر من جسر وجسر بين ارض هي ليست ارضه ، وبين ارض يحكمها تتجانس رغباتهم وشهواتهم الحيوانية والوحشية للولوج في الدم ، مع رغباته وشهواته .. الجسر الذي يعبر فوقه عندما تسهد عليه اسياده ، هو غير الجسر الذي يعبر فوقه في طريق عودته ، وبين كل عبور وعبور تتهاوى رؤوس المناضلين وتتجندل اجسامهم الطاهرة وتختلط دماؤهم الزكية مع تربة الوطن المستباح ، وتتشجات اندامهم ولبضاتهم تحفر في الارض قبل سكونها الابدي .. والشهوة الى رؤية الرؤوس المفصولة عن اجسادها تتحول لدى الامام ومن يقف من ورائه وجانبه ، تتحول الى مشاعر من الراحة .

الغضب الصامت يتراكم .. وجدلية التاريخ تطبع كل صباح بطابعها التفزوي ، ولكن اللحظة الحاسمة التي يسجل فيها التاريخ تبدله النوعي لم تحن بعد .. عوامل هذا التبدل الموضوعية والذاتية تختمر شيئا فشيئا .. الرجال الذين يعملون بصمت وسرية وينضجون هذه العوامل ويحركون في التاريخ ثوابت التقدم الى الامام ، ويدفعون عجلته نحو الفجر الآت .. وما أن تحين اللحظة ، لحظة تفجير التاريخ الحاسمة ، حتى يتفجر الغضب المتراكم وتثبت جدلية التاريخ حتمية التبدل النوعي .

الثورة .. نعم انها الثورة في ذلك الصباح الايلولي .. ينطلق المارد من بين ركام الجماجم والاجساد ، من بين الانفاس المكتومة قهرا او قسرا ، وتولد اول جمهورية في شبه الجزيرة العربية معلنة اهدافها الستة . نعم فالتاريخ لايخطىء مبتداه ومنتهاه ، كما النهر لايخطىء منبعه ومصبه .

في احد الاحياء الشعبية في عدن ، كان الشاب الذكي المتوقد الذهن والاحساس ، والحاضر البديهة ، والذي لايتعدى عمره حينها الثالثة والعشرين ، والذي عرفته بيوت الفقراء داعية ومحرضا ومنظما ومفكرا من طراز فريد سبق زمانه .. كان يرى الكم المتراكم .. وفي زحمة الاحداث الثورية وفي قلبها كان يقف منتظرا تحولها النوعي .. سجل في دفتر مذكراته الصغيرة « ان الثورة هنا بحاجة الى ظهير » . وعندما حمل ذلك الصباح رياح الثورة المنتصرة ، قفز وشاعره خليط من الفرح والترجس ، وصرخ باعلى صوته « نعم لقد ولد الظهير وحانت ساعة الفعل الثوري هنا .. وتذكر انه قرأ شيئا مشابها في كتاب محظور اصفرت اوراقه من كثرة ماتناقلته وتداولته الايدي » امس سابق لاوانه .. غدا متاخرا .. اليوم نعم ، او ، الى الابد » .

الخلايا السرية نشطت حركتها .. تقابل الرفاق على عجل .. العيون جميعها شخصت الى ذلك الشاب ذي المفكرة الصغيرة والعقل الكبير وذي الكلام القصير والمختصر ، ولكن ذا الحكمة والمعنى العميق وقوة البصيرة « ابداوا التهيئة القصوى والسريعة ، ولكن الاكثر سرية والاتقن حركة .. ايها الرفاق .. المهمة مهمتان .. صيانة الثورة والدفاع عن وليدها الشرعي هناك ، والتهيئة لاستكمال عوامل قيامها هنا » . قالها الشاب ذو العينين السوداوتين والذي يرتدي كوفيته على طريقة ابيه الفلاح الفقير .. وهو بهذا يعلن مبكرا جدلية العلاقة بين الثورتين واستراتيجيتهما المشتركة .

من على قمم ردفان تنطلق الثورة .. من بين الاكواخ الفقيرة ، ومن بين ذوي السواعد المكدودة المعروقة ، والوجوه التي سامها المستعمرون والسلاطين سوء العذاب .. من بين ذوي الارواح المعذبة والنفوس المستفزة بمشاهد الفقر والظلم وينابيع العذاب ، تبنجس طوابير المقاتلين ، من حالمين الى الضالع ..من رصد الى شقرة ..من بيحان الى سيئون .. من المكلا الى الغيضة

(التتمة ص ٧)

الديمقراطية

كلمة مرة

عبد الحبيب سالم

بسبب الخوف .. والنفاق ... تتحول الاشياء التافهة الى منجزات عظيمة ويتحول الجهلاء والظالمون واللصوص الى اناس خالدين يدعو البعض ان تقام لهم النصب التذكارية في شوارع المدن .. بدلا من ان تقام لهم المقاصل وينفذ فيهم شرع الله والقانون .

وينبغي ان يعترف هؤلاء الخائفون والمنافقون ان الجمهورية اليمنية تمر بمرحلة خطرة للغاية ، افقدت الكثيرين السيطرة على اعصابهم بالهدوء والحكمة واصبحنا لانسمع سوى همس او خطب يستطيع اي مراقب سياسي ان يقيم ويستشف من خلال كلماتها الوضع الراهن داخل البلد .

واضحى المواطن في الشارع يسمع كلمات مثل : الطائفية . التشطير . العنصرية . المناطقية والعمالة ... ويغباء شديد تردد بعض الصحف هذه النغمات مع انها اشبه بالغام موقوتة يستطيع اعداء وحدتنا ووطننا ان يفجروها في اية لحظة ، ويعنينا كثيرا ان تكون حتى مفاهيمنا قاصرة عن ادراك معاني كلمات كبيرة يمثل ترديدها فقط مخالفة لقيم ديننا ، والعقد الاجتماعي القائم بين السلطة والشعب .. فماهي الطائفية مثلا ؟!

اذا كانت الجمهورية اليمنية فيها ثلاث طوائف « مذاهب » الشافعية . الزيدية . الاسماعيلية ، فان المنتمين لهذه المذاهب لايجدون رابا فقهيا او فتوى من مجتهد .. ينصحهم بان يشذوا عن اطار الوحدة وليس في المذاهب الدينية « في الاسلام » مايوجب انشاء جمهوريات مستقلة تقوم على اسس طائفية او مذهبية كما قد يزعم البعض او يحرض على ذلك .

ومع اننا ندرك تماما ان « مذاهب الشافعية . الزيدية وغيرها إنما تمثل جزء من روافد عقلية اجتهادية تصب في نهر الاسلام الواسع الرحاب ... » فمن العيب والحزن ان نصغي في اواخر القرن العشرين الى معاتبه يحرضون او يتهمون مواطنين اخوة لهم بممارسة الطائفية ثم بذلك يعتقدون انهم يدافعون عن وحدة الوطن واستقراره . فكيف يستطيع مواطن في الشارع لاحول له ولا قوة وليس مديرا ولا وزيرا ولا حتى رئيسا .. ان يمارس اعمالا مثل الطائفية او التشطير .. والتفاصيل في هذه القضية قد تدفعنا الى مواجهة حاسمة مع بعض الافراد بالتحديد ، ورغم ان من مصلحة وطننا ان لاتسكت على مايمارسونه ، لكن من الحكمة ان لا ينشغل احد في قضايا فردية نامل ان لاتتطور ، وشعورنا ان مايعانيه المواطن في صعده او ذمار هو مثل مايعانيه المواطن في حضرموت او تعز او عدن او الحديده او حراز ... الخ ، وهذا قد يكون دليلا على ان في وطننا شللية وقروية ومصلحية ضيقة لايستفيد منها سوى افراد ، وانما ياتي اثارة النعرات المذهبية والطائفية والمناطقية داخل البلد ليكسب انصار الفساد واعداء الديمقراطية والتطور ... تعاطفا مذهبيا يعبثون من خلاله سير الحياة ويغرقون الشعب في مشاكل مصطنعة اذا ماتجرأ مواطن او جماعة ان يطالبوا بالاصلاح ، واذا مارس احد حقا من حقوقه الدستورية والشرعية يشعرون انهم امام مرحلة جديدة اذا اتاحوا لها فرصة النمو ستفقدهم مصالحهم او ميزاتهم ، ولذلك يرون بعقولهم الجامدة ان يتظاهر المواطنون في صعده من اجل تغيير محافظ البيضاء او مارب .. ويضرب المواطنون في تعز من اجل محافظ ذمار او المهرة او حتى جيبوتي ، ومن اجل الفساد والسرقات في اثيوبيا ... لتنتفي عن كل من يمارس حقا ويطالب السلطة بحقوقه مايرددونه على مستويات عدة حتى يوصلوا السلطة الى منهج « قرقوش » . علي وعلى اعدائي . ومع ان قرارات التعيين للمحافظين ومجلس القضاء والمحكمة العليا التي صدرت هذا الاسبوع يرى فيها البعض « بخبث » دليلا على ان السلطة لن تتخلى عن مراعاة بعض التوازنات الطائفية .. مع ذلك فمن الواجب القول ان المواطن قد ودع مرحلة الخوف واذا لم يلمس مردودا ايجابيا في مكافحة الفساد وتطوير الخدمات واحترام الحقوق ... فانه لن يظل صامتا وهو يملك كل الحق في تقويم وجهة وعقلية سلطته عن الانحراف ..

فمسيرة الديمقراطية والتقدم لن تتراجع الى الخلف واليمانيون قلوبهم بيضاء ، ونفوسهم صافية وديعة ، فلا تفرضوا على جيل ٢٢ مايو اية احقاد او جهل او افكار سوداء ... وليثق الجميع انه اذا احترم كل منا حقوقه وواجباته وسيادة القيم الديمقراطية فسنعيش بسلام وتقدم ، ولايستطيع عدو ان يمس هذا البلد بسوء ، لأن دمار اي وطن لا يبدأ الا من الداخل ، من خلال ابنائه غير الشرفاء الذين يحولون مصالح وطنهم الى مصالح خاصة يستثمرونها ، وعلى قيادتنا السياسية ان تقف بشجاعة امام مسؤوليتها التاريخية .

باقة ورد للرئيس

باقة ورد للرئيس

* يوم صرخ الاخ الرئيس الفريق علي عبد الله صالح ، امين عام المؤتمر الشعبي العام ، امام قادة المؤتمر في لقاء صنعاء الاسبوع قبل الماضي ..« لاتقبل الاستاذ يحي العرشي وزير شؤون الوحدة الذي .. ووزير الدولة حاليا .. بانها صحيفة الشعب وهو شرف للصحيفة والصحفيين سيما وانه حكم باتي من شخص وطني بارز كالاستاذ يحي العرشي فكيف بالله عليكم يصدقكم الشعب بعد ماوصلت اليه « صوت العمال » من مكانة في وسط الجماهير وكيف بالله عليكم يصدقكم الشعب على انفصالية ومناطقية « صوت العمال » ، وهي التي دعت الى الديمقراطية قبل غيرها ، وهي التي شنت ولازالت حملاتها على كل سلوك انفصالي وقمعي ولم تقبل ان تبقى الهرامل والحدود المصطنعة ، وواصلت نضالها دون هوادة من اجل الوحدة ، حتى قيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م رغم كل الصعوبات .. رغم كل العراقيل والتحرشات التي كانت تصل حد التهديد والوعيد لصحفييها .

وهل صوت العمال غير وحدوية ، وطائفية لانها تكتب عن الفساد والفاسدين والمفسدين ، وتحاربه وتطالب باجتثاثه ، وتطالب بالاصلاح ؟

الرئيس الفريق علي عبد الله صالح عبر عن موقف القيادة السياسية في ضرورة مواجهة الفساد بكل صوره في لقائه الاخير مع اعضاء مجلس النواب الحكومة نفسها قدمت برنامجا للاصلاح ، وسيقدم لمجلس النواب لاقراره ، وذلك اعتراف من الحكومة نفسها بالفساد .. والمطالبة بالاصلاح ، ليس لسواد عيون « صوت العمال » ومحرريها ، وانما لمصلحة الشعب اليمني وتقدمه وازدهاره .

من المؤسف ان هناك من شؤون الوحدة الذي .. ووزير الدولة حاليا .. بانها صحيفة الشعب وهو شرف للصحيفة والصحفيين سيما وانه حكم باتي من شخص وطني بارز كالاستاذ يحي العرشي فكيف بالله عليكم يصدقكم الشعب بعد ماوصلت اليه « صوت العمال » من مكانة في وسط الجماهير وكيف بالله عليكم يصدقكم الشعب على انفصالية ومناطقية « صوت العمال » ، وهي التي دعت الى الديمقراطية قبل غيرها ، وهي التي شنت ولازالت حملاتها على كل سلوك انفصالي وقمعي ولم تقبل ان تبقى الهرامل والحدود المصطنعة ، وواصلت نضالها دون هوادة من اجل الوحدة ، حتى قيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م رغم كل الصعوبات .. رغم كل العراقيل والتحرشات التي كانت تصل حد التهديد والوعيد لصحفييها .

وهل صوت العمال غير وحدوية ، وطائفية لانها تكتب عن الفساد والفاسدين والمفسدين ، وتحاربه وتطالب باجتثاثه ، وتطالب بالاصلاح ؟

الرئيس الفريق علي عبد الله صالح عبر عن موقف القيادة السياسية في ضرورة مواجهة الفساد بكل صوره في لقائه الاخير مع اعضاء مجلس النواب الحكومة نفسها قدمت برنامجا للاصلاح ، وسيقدم لمجلس النواب لاقراره ، وذلك اعتراف من الحكومة نفسها بالفساد .. والمطالبة بالاصلاح ، ليس لسواد عيون « صوت العمال » ومحرريها ، وانما لمصلحة الشعب اليمني وتقدمه وازدهاره .

من المؤسف ان هناك

(التتمة ص ٥)

انتبه !

احذروا الوشاه وهل هذا هو الوسام؟

عمر باوزير

«واذا جاءكم فاسق بنبأ ، فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة ، فتصبحوا على ما فعلتم نادمين »

صدق الله العظيم

.كثرت هذه الايام الحملات المسعورة على صحيفة صوت العمال من بعض الصحف -واصفة أياها ، مرة ،بالانفصاله وتارة بالمناطقيه واخرى بالتطرف !!

عجبي والف عجبي

..من يصدق ؟

منذ عام ٨٦ ..وحين كانت الشطرية والانفصاليه تضرب جذورها بعمق في وطننا كانت صوت العمال الصوت العالي والمرتفع في مواجهة الانفصالية والمناطقية والداعية للديمقراطية والوحدة ..في الوقت الذي كانت صحفيين وصحف كثر سواء فيما ماكان يصدر في صنعاء وعدن ..لايرتفع لها صوت ولاتردد الا ماتقول السلطة

وبرغم المضايقات والتهديدات في بعض الاحيان من قبل البعض الان «صوت العمال» استمرت في نهجها دون خوف او محاباة وحظيت صوت العمال » وماتتناوله بأصداء كبيره في اوساط الشعب وبتفاعل ايجابي من كل الطيبين في داخل السلطة وبين القوى السياسية الوطنية والديمقراطية حتى سماها البعض بصحيفة الوحدة .. وصوت الديمقراطية .. ووصفها

كل خميس

عبد الباسط سروري

يعتقد اولئك النفر الذين وقفوا في يوم ما مواقف معادية للشعب ، وارتموا في احضان اعدائه وكانوا بمثابة سماسره وجواسيس وخونه ومتآمرين ان الشعب قد نسي افعالهم ، وانهم يمكن ان يخدعوه بوطنية زائفه .

فاعمال وممارسات اولئك تتضح اليوم اكثر فاكثر ، وتفصح عن استغلال للاجواء الديمقراطية المتاحة اليوم في محاولات لاقتناص واشعال لهيب الفتن وتأجيج سعارها ، ومحاولات للاساءة لكل مخلص شريف لوطنه وثورتيه .

انهم يضمرون للوطن شرا ويبدوانهم لم يتعظوا من ايامهم السابقه .. فلا زال يشدهم الحنين الى المستنقع ..

عفواً يارئيس.. الدكتور مصاب بالشلل والمطلوب علاجه قبل تعيينه !!

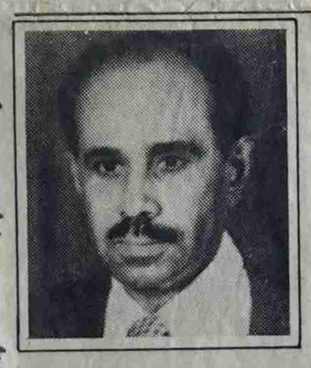

منذ ثلاثة ايام صدر قرار جمهوري ، قضى بتشكيل هيئة واعضاء المحكمه العليا للجمهوريه ..

ومن ضمن من وردت اسماؤهم في هذه التشكيله اسم الدكتور علي عوض احمد ..

والدكتور القاضي «علي » غني عن التعريف ، وللتذكير فقط فانه كان نائبا لرئيس المحكمه العليا في عهد ماقبل الوحده .. ويعمل في سلك القضاء منذ مايزيد عن (٢٠) عاما .. ودوره الوطني معروف .. ودرس القانون في مصر في الخمسينات .. ونال الدكتوراه من فرنسا في السبعينات ..

المؤسف ان (قاضينا) الدكتور علي عوض احمد ، يتم تعيينه منذ ايام ثلاث وبقرار جمهوري عضوا في المحكمه العليا للجمهوريه .. وهو «السعيد » القراش منذ اشهر ، بسبب مرض (ضمور) الدماغ والذي اثر على نخاعة الشوكي واثر على حركة يده ورجله اليسرى (شلل جزئي بطيء) !

وقد عولج في الهند - ولكن دون فائده ، وقد نصح الاطباء في ضوء التقارير الطبيه ان علاجه الناجع يتحدد في (لندن او سويسرا) ..

مناشدة انسانيه نوجهها الى الاخ الرئيس الفريق علي عبدالله صالح ، رئيس الجمهوريه ، ليعطي توجيهه بعلاج الدكتور علي عوض احمد ، وبسرعه حتى لاتتدهور حالته الصحيه نحو الاسوأ .. ويعود معافى لمواصلة اداء رسالته في مجال القضاء ..

(صوت العمال)

تحية وبعد

الحداد العام وعشم ابليس في الجنه

ابراهيم حسين محمد

استلمت الصحيفة تعقيبها من الاخ فريد عبده الصبحي يرد فيها على مقالة وردت في زاوية « تحية وبعد » وفيما يلي التعقيب وتعليب الزميل ابراهيم حسين عليه .

الحداد العام وعشم ابليس في الجنة !

يدعو الاخ « ابراهيم حسين محمد » الناس كما يهيب بالجماهير ان تعلن الحداد العام احتجاجا على سرقة ونهب الارض .. بل هو يستفزهم « للثورة » على الفساد .. ويقول انه بدون ذلك فان « الكارثة » حتما واقعة كهوم القارعة وما ادراك مايوم القارعة « الاقرأس من عند الاخ ابراهيم وليست من عندي » .. كما يصور لنا ماشاهدته عدن من لهاث محموم ومجنون على الارض والمنازل والدكاكين وكيف وصل الامر الى الحد المؤسف والمخزي .. ثم اذ هو يتساءل عن اية شرائع وقوانين واخلاق تجيز هذا واي ضمير يسمح بذلك ..

هذا ماجاء في مقال الاخ ابراهيم في صحيفة صوت العمال بتاريخ ١١ / ٧ / ٩١م ، وهو نفسه اي ابراهيم يدعو في مقال سابق في نفس الصحيفة بتاريخ ١٦ / ٥ / ٩١م المستاجرين الذين « تملكوا » بيوت وشقق هي في الاصل حق وملك لمواطنين اخرين مثلهم يدعوهم ويطلب منهم أن يدافعوا ولو بالقوة عما نهبوه من مساكن بعقود تمليك باطلة !! ثم ياتي اليوم ابراهيم ويتساءل عن الشرائع والقوانين والاخلاق والضمير !!

ثم هو يهتف ايضا في المقال السابق مطالبة اصحاب الحق بحقوقهم وممتلكاتهم بانها اي المطالب ماهي الا عشم ابليس في الجنة !! .. ويطالبهم هو بان يقتنعوا بالتعويض وبحسب ظروف الدولة .. فهل يسمح لنا الاخ العزيز ابراهيم ان نتساءل فقط كما تساءل هو « اية شرائع وقوانين واخلاق تجيز هذا ، واي ضمير يسمح بذلك !! » .

وليس هذا فحسب بل هو يقول ايضا بان عملية السطو والنهب الكبرى لممتلكات المواطنين تحت اسم « التأميم » ثم « التمليك » انما هي من المكاسب الوطنية التي يجب الدفاع عنها والحفاظ عليها !! ..

وبالعكس نلتقي في مقاله الاخير يخاطب الملهوفين على سرقة المنازل والدكاكين وبتوبيخ شديد يقول لهم « الا تخجلوا ياهؤلاء » . يقول لهم هذا وهو يحمل في يده عقد تمليك باطل ! . « الا تخجل يالبراهيم ! » ..

اخي المواطن ابراهيم .. حقوق المواطنين واحدة .. لا فرق بين غني وفقير او قوي وضعيف .. او عدني ويافعي او حديدي وضالعي او حضرمي وصنعاني .. الحق لايتجزأ .. الحق هو الحق .. وعندما يحق الحق ويزهق الباطل يزول الظلم ويزول الفساد بكل صوره واشكاله والوانه .. كما ان السرقة هي السرقة ايضا .. لاتوجد سرقة قذرة واخرى نظيفة .. انما توجد سرقة قذرة واخرى اشد قذارة ..

اخي المواطن ابراهيم انهم بتوزيعهم عقود التمليك الباطلة انما فرقوا اثمهم على الشعب حتى يخف عنهم وزرهم الثقيل .. مامنحوك اياه رحمة وانما نقمة بل لعنة ستظل تطاردك انت وابناءك .. منحوك فتاتا كي تغمض عينيك الى حين عما يجري حولك من سرقات كبرى للارض والمباني في كل مكان .. ولو حدث كما فعلت ان استنكرت عليهم ذلك سيقولون لك ماقالته الغنمة ل « الكسبة » او « الكسبة » للغنمة . لاتذكر المثل الشعبي جيدا . عندما طلبت احداهما من الاخرى ان تستر عورتها !! ..

اخي المواطن ابراهيم .. من اقوال الفلاسفة ان الحقيقة جميلة دائما و « مالهش اربع » من كلمة الحق وقول الحقيقة .. اباؤنا ايضا قالوا لنا « الحق مايحنقش ! » .. والعودة الى الحق بلاشك فضيلة .. وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا ..

« فريد عبده الصبحي »

تمهل يافريد ..

* على مايبدو ان الاخ / فريد قد « طالع » مقالتي الاولى بعين والثانية بعين ، فاختلط عليه الامر .. « ففي عشم ابليس في الجنة » اشرت بوضوح الى ان اخراج الساكنين من « منازلهم » « المملكة » كارثة يجب ان لاتقع ... وان تعويض الملاك حقا مشروعا وهو امر متروك للدولة ... وفي الثانية « الدعوة لبيهم الحداد العام » عكست ماجرى ويجري من نهب وسلب لاراض وعقارات الدولة في اليمن شمالا وجنوبا .... وبين هذه وتلك ، فارق كبير لم اكن اظن ان يخفى على لبيب مثلكم ايها الاخ / فريد..

* ففي الحالة الاولى « نهبت » الدولة املاك الغير لصالح اوسع السكان استحقاقا ، وفي الثانية « نهبت ولازالت » املاك الدولة لصالح قلة قليلة ... وفي الحالة الاولى اتخذ النهب شكلا قانونيا في اغلب الحالات « قانون التأميم » ، وفي الثانية ساد وتسيد قانون الغاب وقوانين القبيلة والعشيرة والرشوة ...

* بالمناسبة فانا شخصيا لااحمل لا في يدي ولا في شنطتي عقد تمليك باطل .... فلقد كنت اسكن في الوحدة السكنية « القطيع » ودفعت قيمة الشقة حتى اخر فلس ... ارايت انك رميتني بالباطل ايها الاخ المؤمن فريد ... سامحك الله .. وتمهل ايها العزيز فريد ... وليس ثمة خلاف اساسي بين ماكتبته وبين ماعلقت عليه ... وحبذا لو « تقرأ » مايكتب بعينك معا ، وبروح تسامحية متحررة من « حنق الماضي » وسلبياته ...

الحداد العام وعشم ابليس في الجنه

(التتمة ص ٧)

عمود ١/٢

حسن عبد الوارث

براءة .. ذمة !

* * في موضوعه العدد الماضي في هذه الزاوية . بعنوان « بلادة » . سقطت سهوا بضعة سطور احدثت ارتباكا ملحوظا في سياق الكلام . ورغم ان الكلام كان «بليدا » . مادامه من « البلادة» . الا ان الاخطاء الواردة فيه زادت الطين بلادة ، اقصد بلة !

على كل حال ، نقول الحمد لله الذي لايحمد على مكروه سواه ! .. وكل شيء يهون من «صوت العمال » التي صارت . رغم مخاضها العسير . تشهد تطورا استثنائيا على صعيد الموضوع والشكل والتقنية معا .

* اما موضوعة هذا العدد فقد وددت مسبقا ان تكون عن قرار اللجنة المركزية ل الاشتراكي . في دورتها « ٢٥ » . بشان وضع استمارة

«براءة ذمة » للاعضاء القياديين في الحزب ، وبالطبع وزراء وسفراء ومدراء ووكلاء « الاشتراكي » كما اظن .. وهي مبادرة طيبة تضاف الى طيبات وحسنات هذا الحزب .. وقد سبق للاخ فضل محسن عبد الله . عضو المكتب السياسي ل « الاشتراكي » ووزير التموين والتجارة أن طالب باتخاذ هذا القرار ، ليس تجاه قيادات وممثلي « الاشتراكي » في السلطة فقط بل تجاه الجميع « جميع القيادات من جميع الاتجاهات » .

وماذا بعد ... تسأل هنا :

* هل ستكشف هذه الاستمارة النقاب عن « براءة الذمة » من عدمها ، ام ستكون مجرد « استمارة » ؟؟

* هل سيعطي « الاشتراكي » . كحزب مشارك في السلطة . الى تعميم مبادرته على الجميع ، على طريق الاصلاح الوطني الشامل ، لاسيما وانه مطلب شعبي عام وملح ؟؟

ثم ان قانون « من اين لك هذا ؟! » . الذي ظهر ونجح في عدد من البلاد حسب علمي . هو المطلوب اليوم ، وليس مجرد « استمارة براءة ذمة » يضعها حزب واحد على قياداته وممثليه في اجهزة سلطة الدولة .

* * هل تريدون الصدق ام ابن عمه ؟؟ .. الصدق ان هذا المطلب رغم اهميته وضرورته القصوى . اكان بصيغة قانون او بصيغة استمارة . يظل حلما سرمديا صعبا « وليس مستحيل » المنال ، على صعيد التطبيق القانوني وليس الاعداد الشكلي ، مادامت دولة النظام والقانون والمؤسسات هي ايضاً . لم تزل حلما سرمديا صعبا ، ولكن غير مستحيل !

صوت العمال
تأسست في ٤ مارس ١٩٦١م
رئيس التحرير : راجح صالح ناجي
مدير التحرير : محمد قاسم نعمان
سكرتير التحرير : عمر باوزير
عنوان الصحيفة : معلا دكه / أمام المجلس المحلي - محافظة عدن
ص.ب ٥٣٨٧ المعلا
ج.ي ٤١٧٩٨ ٤٣٧٧١ فاكسميل رقم ٤٢٥٢٩
الاشتراك والتوزيع مؤسسة صوت العمال
الاعلان يتم الاتفاق بشأنه عبر ادارة التحرير
تلفون / ٤٣٧٧١ ٤٢٣٦٣
عنوان المكتب الصحفي في صنعاء / هاتف ٧١٥٩٢ / شارع القصر الجمهوري / عمارة رقم ٣٠ بجانب عمارة هائل سعيد * طبعت بمطابع مؤسسة ١٤ اكتوبر للصحافة . عدن . * الاشتراك السنوي للعدد الواحد عشرون دينار

الحب والسياسة

مسعد ضيف الله الظاهري

هل يعرف السياسيون الحب ؟ نعم انهم يحبون ، بيد انهم يختلفون في فهمهم وتطبيقهم لمعنى الحب ، مثلما يختلفون فيما بينهم في امور كثيرة . فمنهم من يحب المال ومنهم من يحب الجاه والسلطان والقوة ، ومنهم من يحب النساء . وبالمناسبة يستغرب المرء احيانا حينما يقرأ عن الحياة الشخصية للزعماء السياسيين . فاشدهم قسوة وشراسة مع الناس يبدو امام زوجته ودبعالطفها مسالما ، بل قد يكون ذليلاً لايخالف لزوجته طلبا ، ويعمل بالكثير من نصائحها ويصدق في احيان كثيرة على الزعماء السياسيين ماقاله احد الفلاسفة بان وراء كل رجل عظيم امرأة .

ان السياسيين يحبون ويمتلكون نفس مشاعر غيرهم من بسطاء الناس ولكنهم يتميزون عن غيرهم في انهم عندما يحبون يسعدون معهم الكثيرين من المحيطين بهم ، لان من سجايا الحب ان تهدو الدنيا جميلة تستحق الحياة والتفاؤل . وعندما يكرهون فانهم يعصفون بكل شيء جميل ويجلبون المصيبة والدمار لجمع كبير من الناس الذين ليس لهم في السياسة لا ناقة ولا جمل . اذن من مشاعر الساسة والقواد تتولد مشاعر سلبية أو ايجابية لدى الانصار . التابعين . فانظر ، عزيزي القارىء ، الى طبيعة المشاعر المتولدة لدى زعماء حزب الاصلاح والحزب الاشتراكي ، وانعكاساتها لدى اعضاء الحزبين ! فتجد ان كلمة « اصلاحي » لدى اغلب « الاشتراكيين » صارت تدل على التطرف والتخلف وارتباط بالعدو التاريخي لشعبنا واستغلال الدين لتبرير مصالح ضيقة لفئة معينة . وبالمثل عند « الاصلاحيين » اضحت كلمة « اشتراكي » تعني شخصا كافرا وصاحب افكار مستوردة وانسان لا وطني ... الخ وقد سنحت لي الفرصة مؤخرا لمقابلة صديقا لم اره منذ سنوات طوال ، فوجدته يكره كل عضو في الحزب الاشتراكي ، فسألته : ماحجتك في هذه الكراهية المطلقة لكل اعضاء الحزب الاشتراكي ؟

فاجاب دون ذكر دليل مقنع :

لانهم كلهم كفار وإرهابيون ! وقد عجز صديقي هذا عن ايجاد مثال صادق واحد على كفر او ارهاب اعضاء الحزب الاشتراكي . وربما قد تجد نفس الحالة لدى بعض اعضاء الحزب الاشتراكي اليمني .

فاسمح لي ، عزيزي القارىء ، ان اتساءل معك : من المسؤول عن تسميم افكار صديقي هذا والالاف العديدة غيره ؟ ولمصلحة من توليد وتشر مثل هذه الافكار المتناحرة ؟ من المستفيد من غسل ادمغة اعضاء تنظيم سياسي ضد اخر ؟ اين سلوك رجال السياسة الرافعين لواء الاسلام من كلام رسول الله < ص > : « الله عون العبد ماكان العبد في عون اخيه » ؟ اليس في شقاق الاحزاب فتنة ، وفي الفتنة نشر البغضاء والحقد والكراهية ؟ وفي مثل هذا الجو المريض ينشأ الصراع بين الاخوة ، فينعدم الحب وتقسوا قلوبهم على بعضهم وتحرق السياسة الاف القلوب النظيفة . فاين هذا مما يحثنا عليه الله تعالى في علاقة المسلم باخيه ؟ ان من اراد رحمة الله به عليه اولا ان يرحم عباد الله . فارحمونا يا من انعدم الحب في قلوبكم وتعودتم على شعور اللامبالاة عند رؤياكم جثة انسان يمني مقتول بسلاح اخيه اليمني ! ان انعدام مشاعر الاحترام والحب لدى قياديي الاصلاح والاشتراكي < وغيرهم > تجاه بعضهم البعض يعكس نفسه على قسم كبير من الناس ، وشقاقهما يجر نفسه على بقية الاحزاب ، التي حتما ستنقسم في المواقف التاريخية الى مؤيد ومعارض لهذا الحزب او ذاك ، مثلما حصل في عملية الاستفتاء على الدستور .

واذا كانت طبيعة العلاقة المتبادلة بين الحزبين الاشتراكي والاصلاح قد شابها التوتر وعدم الثقة والاتهامات الباطلة المتبادلة في الفترة القصيرة الماضية ، فاننا نرفع اصواتنا عاليا اليوم : لمصلحة من استمرار الشقاق بعد اقرار الدستور ؟

سيكذب قادة حزب الاصلاح لو ظنوا اننا مقتنعون بان خلافهم مع الاشتراكيين هو بسبب الدين الاسلامي ، وانهم ملزمون بحمايته من خطر الافكار المستوردة .

وسيكذب الاشتراكيون ايضا اذا اعتقدوا ان حزب الاصلاح يضم فقط العناصر الظلامية المتخلفة ! كما ان من يتبنى الموقف الانتهازي القائل بان في صراع حزبي الاصلاح والاشتراكي فرصة ثمينة لبسط نفوذه ، هو سياسي مريض ومعتوه ، فلنه خائب وضرره بالغ على نفسه وعلى غيره . من هذه المواقف السابقة الخاطئة والظنون الزائفة لاتشتم رائحة الحب للحياة او الانسان او الوطن . لانه اذا كان كل القادة السياسيين < والحزبيين > يحبون الحياة السعيدة للبعض ويحبون شموخ وطنهم ويحبون بسطاء الناس ، فانهم حتما في سياسة احزابهم سيدركون ويجسدون عمليا الحقيقة التالية : اذا كانوا كلهم مع الوحدة والتقدم والديمقراطية وسيادة النظام والقانون ، فان في صراعهم ضد بعضهم البعض لايوجد غالب ومغلوب ، لان الاضرار بحزب مع الوحدة والديمقراطية هو اضرار بالوحدة ذاتها والديمقراطية الوليدة . اما اذا كان البعض مع الوحدة والاخر ضدها ، فان في صراعهم انتصار لقوى الوحدة او اعدائها .

ان اليوم ليس الوقت المناسب لان يتهم حزبا < الاصلاح > و < الاشتراكي > كل منهما الاخر بالعمالة لطرف خارجي . اذ لايخلوان من اثر ارتباط وتقليد . فالاول ارتبط معنويا وماديا بالسعودية وهي عدونا التاريخي الجاثم اليوم على مساحة واسعة من ارضنا الطاهرة . والثاني اعتمد الى حد كبير في وجوده وفكره على دعم ومساعدة وفكر الدولة السوفيتية . ويبدو ان الحزب الاشتراكي اليوم اكثر جرأة على نقد نفسه وتغيير مواقفه بما يتناسب ومصلحة اليمن في الظروف الجديدة . فهل يقوى حزب الاصلاح على تحرير مواقفه من التبعية للسعودية بعيدا عن المغالطة السياسية بالقول انها بلد اسلامي وان مايربطنا بها هو الدين ، لانها < اي السعودية > قد فقدت مصداقية اخلاصها للاسلام واحترامها لسيادتنا بتامرها المستمر على ثورتي سبتمبر واكتوبر ودعمها للملكية ولاي نشاط معاد للوحدة اليمنية .

ان الوقت قد حان ليعي قادة حزب الاصلاح أننا ، بسطاء الناس ، سنكون اول المتضررين من كهربة الجو السياسي ومايمثله ذلك من خطر على السلطة ذاتها ومستقبل العمل الحزبي . ويكفينا ماعانيناه من جراء الحروب الاهلية وصراعات الفصائل المسلحة والانقلابات العسكرية . وعبر هذه الاسطر نقول لرجال السياسة وقادة الاحزاب : انكم لن تخدموا اليمن بانعدام الحب في قلوبكم تجاه بعضكم البعض ومحاولة احدكم اذلال الاخر او تحقيره او تكفيره او سحب الوطنية منه . فوحدتكم وخلق مشاعر الود والرحمة والحرص المتبادل هو عامل مهم لخلق قاعدة سياسية صلبة لدولة الوحدة والحياة الحزبية فيها وطبيعة التحالفات الوطنية القادمة . ولا يغرنكم نجاح زائل او مجد عابر ، ترفعونه لكسب الانصار ، لانكم بالسياسة قد تضحكون على الجموع الفقيرة من بسطاء الناس وترفعكم الى الاعلى وتضحي من اجلكم ، لكنها ستدوس على كل من تكتشف انه كان يتلاعب بمشاعرها ويستغل طيبتها .

ان التاريخ يجري ولا يتأثر بخلاف حزبين او اكثر ، ولا يتوقف برغبة شخصية سياسية او سلطة قائمة . والشعب < المتكون من الناس البسطاء الصامتين الذين يرمبهم بعض السياسيين احيانا بنظرة احتقار > لن يرحم حين يأتي دوره ليقول كلمته الفيصل حينما يشتد الخلاف ويصبح تهديدا لمصلحة الوطن والديمقراطية . وسيدوس على رقبة اكبر سياسي ويجعله يهرب من غضب الجموع الهائجة حتى في ثياب امرأة ، مثلما فعل احد النساء اسرة الامام حين تنكر غضب « الاحرار » يوم ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢م .

نحو وجود علاقات إيجار عادلة في الجمهورية اليمنية

دراسة قانونية لتشريعات الإيجار في الجمهورية اليمنية وسبل تطويرها ٥

د. علي ناصر سالم

وفي تقديرنا الشخصي فان الاتجاه الذي اخذ به مشروع قانون ايجار المساكن هذا هو اتجاه صحيح ويتفق والوظيفة الاجتماعية التي يفترض ان يؤديها عقد ايجار المساكن . فعقد ايجار المساكن ، من حيث الوظيفة الاجتماعية ، يختلف عن بقية عقود ايجار المباني والاماكن غير السكنية .. فهو لصيق بحياة الغالبية العظمى من افراد الشعب ، وبالتالي فلابد من ايجاد حماية خاصة للمستأجرين لكي لاتتحول عقود ايجار المساكن الى شكل من اشكال عقود الاذعان ..

وعقود الاذعان هي تلك العقود التي يكون القبول مجرد اذعان لما يمليه الموجب ، بحيث يصدر القابل للعقد قبوله دون مناقشة ومفاوضة مع الموجب ، كما يحصل في العقود الاخرى، بل هو في موقفه من الموجب لايستطيع الا ان يأخذ او يدع (انظر : د. عبدالرزاق احمد حسن السنهوري ، نظرية العقد ، النظرية العامة للالتزامات ، دارالاحياء للتراث العربي بيروت ص ٢٧٩ ..

ان قراءة متأنية لتشريعات الايجار النافذة حاليا في الجمهورية اليمنية تؤكد بان علاقات ايجار المساكن للاسف لازالت خاضعة لقانون العرض والطلب الامر الذي يؤثر كثيرا على الاستقرار المعيشي والنفسي للغالبية العظمى من المستأجرين المواطنين وهو في ذات الوقت يعد اخلالا بمبدأ الموازنة بين مصالح اطراف الرابطة القانونية والذي يعتبر من اهم الاسس التي يجب ان يستند عليها النظام القانوني .

ان مايهمنا في هذا المقام هو التأكيد ، من حيث المبدأ ، على التمييز بين علاقات ايجار المساكن والمباني غير السكنية بحيث يكون النظام القانوني الخاص بايجار المساكن مراعيا للطبيعة الاجتماعية ، لهذا النوع من انواع عقد الايجار ، من حيث حالات انهاء عقد الايجار وتحديد الاجرة وغيرها من المسائل القانونية الاخرى ..

تجربة المحافظات الجنوبية في تأجير الاماكن :

يعود تاريخ تشريعات الايجار في المحافظات الجنوبية ، وبالذات في محافظة عدن ، الى سنوات ماقبل نيل الاستقلال الوطني في ٣٠ نوفمبر تشرين الثاني ١٩٦٧م . ففي ١ مايو ايار ١٩٤٧م اصدرت قوات الاحتلال البريطاني القانون رقم < ١٣٦ > من قوانين عدن بشأن قيود الايجار ، وكذلك قواعد قيود الايجار وهي القواعد التي تم تنظيمها بمقتضى الملحق الخاص بالقانون رقم < ١٣٦ > من قوانين عدن ..

ووفقا لاحكام الفقرة < ١ > من المادة < ٤ > من قانون قيود الايجار رقم < ١٣٦ > من قوانين عدن تم تشكيل لجنة للايجار تعين من قبل الحاكم البريطاني المقيم في مستعمرة عدن سابقا . وقد انيط بهذه اللجنة مسألة تحديد الايجارات وفض المنازعات المتعلقة بذلك .. كما اجازت المادة < ٦ > من نفس القانون للاطراف الطعن في قرارات لجنة الايجارات امام محكمة عدن العليا وذلك في غضون اسبوعين من تاريخ صدور قرار لجنة الايجارات ، واعطت الفقرة < ٢ > من المادة < ١١ > من القانون رقم < ١٣٦ > لملاك العمارات والمباني الحق في تقديم دعاوي الاخلاء ضد المستأجرين في حالة عدم الالتزام بدفع الاجرة .

وكانت سلطات الاحتلال البريطاني تهدف من وراء اصدار تشريعات الايجار هذه تحقيق عدد من الاهداف السياسية والاقتصادية . وكانت ابرز الاهداف الاقتصادية لسلطات الاحتلال البريطاني تتمثل في ابعاد الراسمالية الوطنية من اي مشاركة فاعلة في مجالات الاقتصاد الاساسية ودفعها لتوظيف كل جهودها واستثماراتها في مجال بناء وتشييد المساكن والعقارات الاخرى .

واستطاعت سلطات الاحتلال البريطاني ، بشكل او باخر ، ان تنجح في تحقيق هذا الهدف حيث ركز الراسمال الوطني ، في هذه المرحلة ، كافة جهوده ونشاطه في مجال بناء وتشييد المساكن والعقارات والتي تم تاجير الجزء الاكبر منها لسلطات الاحتلال والتي كانت في امس الحاجة لهذه المساكن والعقارات لايواء افراد قوات احتلالها .

وقد ظلت تشريعات الايجار المدنية الصادرة في ١٩٤٧م نافذة في مرحلة مابعد نيل الاستقلال الوطني في ٣٠ نوفمبر تشرين الثاني ١٩٦٧م .. كما كان القضاء الوطني في المحافظات الجنوبية يقوم بتطبيق تشريعات الايجار الصادرة في عام ١٩٤٧م خاصة وان تشريعات الايجار الوطنية الجديدة لم تشتمل على تنظيم قانوني شامل لكافة الامور القانونية المرتبطة بعلاقات الايجار .

وفي مطلع عام ١٩٧٢م ، وكتمهيد لصدور قانون الاسكان ، اصدرت وزارة العدل والاوقاف في تلك الفترة تعليمات قضت بوقف اجراءات كافة قضايا الايجار المنظورة امام المحاكم ، وتم تنفيذ هذه التعليمات حيث امتنعت المحاكم عن النظر والفصل في قضايا الايجار المعروضة امامها لحين صدور تعليمات لاحقة .

وفي ٥ اغسطس اب ١٩٧٢م صدر القانون رقم < ٣٢ > لعام ١٩٧٢م بشأن الاسكان . وقد صدر قانون الاسكان في ظل اجواء سياسية كانت توحي بانه وبمجرد صدور هذا القانون فان الدولة سيكون بقدورها توفير السكن الصحي للمواطنين المحتاجين الى ذلك .

يتبع

شؤون عربية ودولية

امريكا تسعى الى جعل المنطقة العربية منطقة مباحة !

اعداد : ابراهيم عبدالتواب

تشهد المنطقة العربية منذ بداية ازمة الخليج هجمة استعمارية صهيونية شرسة تقوم بها الولايات المتحدة الامريكية ، وبريطانيا ، وفرنسا ضد الشعوب العربية ، فبعد ان قامت هذه الدول وبالتحالف مع غيرها من الدول الاجنبية وبعض الدول العربية بتدمير القدرات العسكرية والصناعية للعراق فانها تقوم حاليا بالتركيز على تدمير كامل القدرات العربية في مجال الصواريخ الباليستية والتكنلوجية النووية ومن اجل اطفاء طابع الجهود الدولية على تدميرها لهذه القدرات فقد اتفقت مؤخرا مع كل من الاتحاد السوفيتي ، والصين الشعبية على ضرورة ازالة اسلحة الدمار الشامل من الشرق الاوسط .. الخ ، ويهم هذه الدول في الوقت الراهن ان يتحقق هذا الهدف باقصى مايمكن من الدقة والسرعة ، وان يشمل ذلك كل الدول العربية اذ انها تريد استثمار الوضع الحالي في المنطقة بعد اختلال ميزان القوى العسكري فيها لصالح اسرائيل وحيث تخيم على العلاقة بين الدول العربية اجواء الفرقة والانقسام ، وكذا استثمار الوضع الدولي الراهن الذي يؤشر بالكامل لمصلحتها وذلك من اجل الوصول الى تحقيق اهداف الهجمة الشرسة التي تقوم بها حاليا على مستوى المنطقة العربية ككل والتي تتلخص في فرض سيطرتها العسكرية على كامل المنطقة العربية والتحكم في مصير التطور الصناعي والاقتصادي في بعض الدول كاليابان وغيرها ... الخ عن طريق احكام سيطرتها على النفط العربي والتحكم به وبعوائده ايضا . وانهاء القضية الفلسطينية عن طريق انهاء المقاومة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية وفرض الاستسلام على الشعوب العربية واجهاض امال وتطلعات الشعوب العربية في التحرر والتقدم الاجتماعي والوحدة القومية ، والتحكم في المسار اللاحق للتطور الاقتصادي والاجتماعي لها . وصولا الى جعل المنطقة العربية بكاملها « منطقة خواء سياسي كبير واحدة ... منطقة مباحة ليس فيها اية قدرة حقيقية » .

وفي الجانب الاسرائيلي تواصل هذه الدول تقديم كافة اشكال الدعم المالي والعسكري ونقل اليهود من الفلاشا والمهاجرين السوفييت الى الكيان الصهيوني والاخطر من هذا كله انها تقدم له ايضا المواد والمعدات التكنلوجية والاموال اللازمة لانتاج اسلحة الدمار الشامل ، وعندما فانها قد جعلت من اسرائيل ترسانة عسكرية ضخمة في المنطقة الأمر الذي يدحض كل مزاعمها عن ازالة اسلحة الدمار الشامل من الشرق الاوسط وجعل هذه المنطقة خالية من هذه الاسلحة وبالتالي يدحض ادعاءاتها عن احلال سلام دائم وعادل في الشرق الاوسط يقوم على اساس الشرعية الدولية وقرارات مجلس الامن الدولي وعلى الخصوص القرار ٢٤٢ والقرار ٣٣٨ وهما القراران اللذان يدعوان الى ان تنسحب اسرائيل من الاراضي العربية التي احتلتها في العام ١٩٦٧م .

افليست هذه مفارقات عجيبة في طريقة تعامل هذه الدول مع قضايا الصراع في المنطقة ومع قضية ازالة اسلحة الدمار الشامل من الشرق الاوسط والتي اتفقت بشأنها مؤخرا مع الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية . والا يكشف ذلك عن حقيقة انحيازها الكلي لاسرائيل ومن ثم عن حقيقة معاداتها الدائمة للعرب ، وهل من الممكن والحالة هذه ان تصدق الشعوب العربية ان ماتقوله هذه الدول عن ايجاد حل عادل لازمة الشرق الاوسط او ماتقوم به حاليا من تحركات بهذا الصدد بانها صادقة وجادة في ذلك لا نظن بان ذلك ممكن وذلك لسبب بسيط وهو ان الشعوب العربية قد اكتوت مرات عديدة بنار ممارسات واعمال هذه الدول العدوانية في المنطقة واخرها تدميرها للعراق . وايضا ما شاهدت ولمست بنفسها من مواقف وممارسات هذه الدول على مستوى الصراع العربي - الصهيوني والقائمة على الانحياز الكامل لاسرائيل وعلى العداء التام للعرب ايضا . ولذلك فلم يبق في المنطقة العربية من هو على استعداد لتصديق اقوال وتحركات هذه الدول بشأن حل ازمة الشرق الاوسط سوى الانظمة العربية فهي وحدها ومعها بعض القوى السياسية والاجتماعية التي تصدق اقوال وتحركات هذه الدول او قل بانها تتظاهر في تصديقها لكثرة مايربط بينها وبين هذه الدول من اواصر التبعية السياسية والاقتصادية وعلى مستوى الاهداف ايضا . وعلى هذا الاساس فقد دابة هذه الانظمة على قلب الحقائق في محاولات دابت منها لاقناع المواطن العربي البسيط بعكس ماعرفه وشاهده ولمسه من مواقف وممارسات عدوانية لهذه الدول ضد الشعوب العربية والتي تعكس ايضا انحيازها السافر لاسرائيل .

ان الهجمة الاستعمارية الصهيونية الشرسة التي تشهدها المنطقة العربية في الوقت الراهن تكشف وبوضوح تام عن طبيعة المخطط الاستعماري الصهيوني الجاري فرضه على الشعوب العربية وايضا عن طبيعة اهداف هذا المخطط والتي سبق ايضاحها انفا ، على ان ابرز ماتنطوي عليه هذه الهجمة وينطوي عليه هذا المخطط من اهداف هو سعي الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا الواضح لاحداث شلل تام في ميزان القوى العسكري في المنطقة لصالح اسرائيل الذي كما قال « ارئيل شارون » في مقال نشرته في الصحافة الاسرائيلية قبل خمس سنوات بأنها اي «اسرائيل طورت اجمع الجيوش الهجومية في العالم او ليس من الهدر ان تستخدم هذه الثروة الغالية من اجل القيام من وقت لاخر بعمليات تأديبية صغيرة . ان هذا شيء مضحك يشبه استغلال بئر نفطي من اجل اشعال سيجاره من وقت لاخر ، لماذا لاتستخدم جيش الدفاع في ارجاء الشرق الاوسط الذي لايعد كونه منطقة خواء سياسي كبير واحده .. منطقة مباحة ليس فيها اية قدرة حقيقة » وليس في اقوال شارون هذه مايجافي الحقيقة على الاطلاق اذ لم يكن هناك بالفعل اية قدرة حقيقية في المنطقة ماعدا قدرة حقيقية واحده هي القدرة التي بناها العراق والتي كانت وصلت بالفعل ولاول مرة ايضا في تاريخ الصراع العربي الصهيوني الى مستوى التوازن الاستراتيجي مع اسرائيل والتي كانت الى جانب ذلك تنطوي على امكانية كبيرة على التهديد وعلى التجاوز الفعلي لاسرائيل ولكن لهذا السبب ولاسباب اخرى فقد جرى تدميرها من قبل الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا ومعها بعض الدول الاجنبية والعربية ..

بيد ان المنطقة العربية الان اسوأ بكثير مما وصلها شارون قبل خمس سنوات اما اسرائيل وخلال هذه السنوات الخمس الماضية فقد زادت ترسانة ضخمة للاسلحة المتطورة واسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط ، وفي اعتقادنا ان ماتقوم به حاليا الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا من هجمة شرسة في المنطقة العربية تستهدف تدمير كل القدرات العربية في مجال الاسلحة المتطورة والتكنلوجية النووية لايؤدي الى خلو المنطقة العربية من اية قدرة حقيقية وحسب وانما الى جعلها ايضا منطقة مباحة للاكتساح من جانب جيش الدفاع الاسرائيلي وهذا هو بالذات الشلل التام في ميزان القوى الذي تسعى الى احداثه في المنطقة كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا ، ولكن هل ياترى العرب يدركون هذا الامر الخطير الذي تسعى اليه هذه الدول من وراء محاولاتها الراهنة لتجريد العرب من قدراتهم من دون اسرائيل ؟ والعرب الذين نقصدهم هنا هم الشعوب العربية وليس الانظمة العربية التي سلمت مقاديرها للحليف والصديق الامريكي والعزيز بوش وبيكر .. الخ .. نعم هل تدرك الشعوب العربية الخطر المحدق بها من جراء هذه الهجمة الاستعمارية الصهيونية الشرسة ؟

تهنئات

● يتقدم صالح خميس عبد الله وجميع اسرته والاهل والاقارب بتهنئة ابنتهم الغالية انتصار خميس عبدالله وكذا عريسها الغالي عبد الله سعيد خلق بمناسبة زفافهما مع تمنياتنا لهما بالعيش الرغيد وعقبال البكاري .

● اسرة تحرير < صوت العمال >

تهنىء الزميلة انتصار خميس عبد الله بمناسبة عقد قرانها وزفافها على الشاب عبد الله سعيد خلق .. فالف مبروك .

في الذكرى الـ ٥٢ ...

(تتمة ص ٨)

..تهتز الجبال تحت خطى الثوار ، وتمتد الارض بوديانها وسهولها .. تفتح الابواب لابواء المقاتلين وتضميدهم ..تشد القروبات اوساطهن بقطع القماش والاحزمة يقطعن المسافات ..يحملن المناشير والذخيرة والاسلحة الخفيفة ..يقدن المقاتلين الى الاحياءللقاء بكادحي الشعب المستضام .

٥- عدن ..عرين الاسد العجوز لابد من هزأ اشجارها من الجذور ..انها المدنية الاصل ..يجب ان لايترك مدنسو الارض ينعمون بالهدوء ..عدن المدينة الصعبة ، يجب ان تتحرك .ومن جديد تبحث العيون عن ذلك الشاب الذي كان يجوب بيوت الطين المتاكلة جدرانها والايلة سقوفها الى السقوط .. الشاب الذي عرفه شوارعها وازقتها واصدوها الشعبية ..امرأة عجوز تقف مولية وجهها الى القبلة في صلاة نابعة من القلب ، وعندما تنهي صلاتها ، ترفع يديها ووجهها الى السماء منادية «واسيف اليمانيين اورما هوالابعض من الوقت حتي يكلف ذلك الشاب بقيادة العمل السياسي الفدائي في عدن ، عدن بوابة التاريخ ومفتاح الانتصار .

٦- ينطلق الفدائيون باعمالهم البطولية «اضرب واهرب» ليقضون مضاجع كبار القادة العسكريين البريطانيين في عدن واعوانهم من الخونة والجواسيس ، يطلقون كلابهم الادمية تتشم الاخبار ، وتتسقط الوقائع ليزودهم بالتقارير ..الشاب اياه لم تتوقف حركة تنقلاته بين البيوت والاحياء والشوارع والازقة ، يبيت في فرقة الفدائيين الحماس الثوري ، ويتزود من شجاعتهم واقدامهم وتفانيهم روح التواصل ..تأتيهم التقارير ، بصورته وبعض نتف من اخبار عن تحركاته .. ويصدرون منشورهم ، يثبتون فيه صورته ، ويطلبون القبض عليه والاتيان به اليهم حيا او ميتا ، ومن يفعل ذلك له جائزة مجزية .

يحصل الفدائيون واعضاء التنظيم السريون على نسخ من هذا المنشور ، وعندما يضعون نسخة منه بين يديه ، يبتسم بهدوء .. بعد مدة ليست طويلة من هذا التاريخ ، تتعطل السيارة التي كان يقودها على مقربة من احدى نقاط التفتيش .. يترجل عن سيارته ، ويسير بكل رباطة جاش نحو الجنود ، ويامرهم بدفع السيارة فماكان منهم امام لهجته الامرة سوى الامتثال ، وتشتغل السيارة ليتركهم مبتعدا عنهم وهم لايدركون ان من اصدر اليهم الامر لم يكن سوى « عبد الفتاح اسماعيل » قائد الفدائيين العسكري والسياسي .. اما هو فماكان الا ان يضحك بعمق من غفلة وجبن هؤلاء الجنود الذين جيء بهم قسرا الى بلاد ليست بلادهم .

تتجذر الثورة وينخرط في صفوفها عشرات الالاف من ابناء الشعب ، يقومون بمختلف النشاطات لدعمها والمساهمة فيها .. تسقط المناطق بايدي الثوار ، ويشمخ اسم قائد جيش التحرير « علي عنتر » ، ويفزع الضباط الانجليز والعملاء ويشيع في صفوفهم الرعب .. ذلك الانسان المنحدر من قرى الفلاحين الفقيرة .. لايجيد التنظير ، ولكنه يجيد فن قيادة الثورة والثوار والتمركز في قلب المعارك كما تشابايف الروسي .

تتم البروفة الاولى في عدن لمعرفة امكانية العدو .. تثبت الوقائع والمعطيات ان النمر المستأسد هنا ليس سوى نمر مخالبه من طين .. يحشد القوى لليوم المشهود ، وتحين الساعة .. الدرس الذي لن ينساه التاريخ .. وستبقى حروف النور الذي خطت فيه متلألئة ابدا .

المرأة العجوز التي رفعت يوما يديها الى السماء صارخة « واسيف اليمانيين » خرجت مع الجموع المندفعة ابتهاجا تبحث عن ذي يزن « سيف اليمانيين » فما وجدت سوى جموع كلها ذي يزن في ذلك الصباح التشريني عام ١٩٦٧م .

قال احد الثوار في يوم ما « السياسة ليست مستقيمة كجادة نيفسكي » .. وكانت تعرجات التاريخ هنا في اليمن ايضا شانها في كل مكان وزمان .. الملكيون يقيمون الجسور من جديد ، تلك التي اسقطها الشعب في ايلول ١٩٦٢م .. تاتيهم الاسلحة والامدادات والدولارات من الاسياد اياهم « حماة الديار » ، ويفرضون حصار السبعين يوما على صنعاء ، ولكنهم يسقطون مجددا ، وتبقى صنعاء شامخة .

وتستمر التعرجات هنا في عدن وهناك في صنعاء .. ويستهدف صناع المؤامرات وطباخو الفتن ومحبو الكراسي والمصابون بهوس السلطة وشهوة الحكم ، يستبدلون خيرة قادة الثورتين ، تارة عن طريق العزل والنفي ، واخرى عن طريق التصفية الجسدية ، ويفقد الشعب اليمني تلك الكوكبة اللامعة من الرعيل الاول من قادته ، في هذا المكان وذاك ، في هذا الزمان وذاك .

جميع الاحداث ، التقدمية والرجعية ، المفرحة والمحزنة ، لها قوانينها وسننها وقواها المحركة والمعرقلة .. والتاريخ يعيد نفسه مرتين ، الاولى على شكل مأساة والثانية على شكل ملهاة ، وفي كلتا الدورتين هناك من يضحك ومن يبكي .. وفي مدينتي عدن وفي كل المدن اليمانية ، من بين كل الاحداث يبرز هناك حدث متميز بدلالاته ، ويبقى هو الحدث « اختفاء سيف اليمانيين ، ذو يزن » .. يبقى متميزا منذ ايلول والحصار وتشرين ونيسان .

اتعرفون لماذا ؟؟؟ لان احدا من كل الشرفاء من شعبنا لم يكن لهريد له الاختفاء ، وان احدا من كل شرفاء شعبنا وكل من عرفه من اقصى الدنيا الى ادناها ، لم يكن « الا ليحييه » وينحني اجلالا لذكر اسمه .

اوتعرفون ايضا لماذا ؟؟؟ لانه لم يكن يوما من طلاب السلطة لنفسه او الجاه المزيف ، ولم تسيطر عليه شهوة الحكم والتحكم ..واذا لم تصدقوني ، فاسألوا التاريخ من نيسان ١٩٨٠م الى اذار ١٩٨٥م الى كانون الثاني ١٩٨٦م ، وستجدون انني لم اخطىء التقدير